





مكتب حادوم العلم على راسه  
 اس المرحوم الفاضل العبد المذنب  
 كان الله لهم وعلمهم

مكتب الفاضل الى راسه  
 السيد محمد اسعد عيسى

اسم الفاضل العبد المذنب  
 اس المرحوم الفاضل

اسم الفاضل حادوم العلم  
 طب الفاضل العبد المذنب  
 خزانة وادبه عظم الله  
 ذله الدم والاعوان  
 سامي الدرس

بكر الفاضل

١٥٩

Sü	U. Kültür Bakanlığı
I	Hacı İsmail Paşa
Y	
E	1130





بسم الله الرحمن الرحيم  
**قال المحكم** بل يكفي في اثباتها ما ذكره في تصوراته او العطر  
 السابق **اقول** لا ينبغي على من يتبع فصول الكتاب ان كثير من  
 الاحكام المصدرة بالتبعية يستلزم في النظر في الفصل السابق على طرق الفكر  
 والالتساب وان كان بعضها مما يمكن استنباطها من الفصل السابق  
 لا سبيل الاكتساب فالقول من البعض الاول من المصدر مطلقا  
 اما هو الاكتساب فيها وعددها في الثاني واما بان مقدمه حصلت  
 من الفصل السابق على وجه لا يشاره ثم المصدر بالتبعية كما عرفت في بيان  
 بتصوره اطراد كما هو المشهور فيكون بالتمثيل انما يتحقق عن المحكم  
 على ما خرج به بعض المحققين في بعض فصوله في ذكر المقدمات التبعية فيقال  
 في الجوانب المستنبطة من القواعد المنطقية البديهية وبعد ما علمت  
 حقيقة حال فلا يخفى عليك توجيه **قال المحكم** والاصل مقدم  
 عليه **اقول** الفروع مضايقة للاصل فيلزم اخذ المضايقة في  
 المضايقة الاخر وهو غير جاز لان المقاييق كانا معا في العقل و  
 الموقوف واخراجه مقدم في الموقوف في العقل اللهم الا ان يقصد  
 بالفروع غير مضايقة للاصل كما هو كما لو بدل المقدمة بتفصيلها  
 احسن لان كون الترتيب مقدمه انما يحصل بعد جعله حجة في البراهين  
 والكبرى يكون حجة في الترتيب لول الترتيب في الاول والقوانين  
 المنطقية التي تكون جزماتها كما هو البديهية كقوله كل حيوان حيوان

الشكل

بكون  
 في الجوانب المستنبطة من القواعد المنطقية البديهية وبعد ما علمت حقيقة حال فلا يخفى عليك توجيه

الشكل الاول ينتج موجبة كلية فان جميع جزماتها في الاصل بديهية لذا  
 كان العلوم المنطقية المتشعبة كالمندرجات والمجانب التي تكون براهينها واقعية  
 البينات الجرمية البديهية لا يحتاج الى القواعد الكلية المستنبطة  
 من منها زيادة احتياج لكن قد نبه عليها هذا الاصل للمصونية والحق في هذا  
 التي ليس لها جرمية يحتاج الى استنباطها منها اصل لا يطرق النظر ولا يطر  
 الترتيب لا يستلزم في قانونها بالقياس الى الجوانب البديهية ثم انما قد بعض  
 المحققين في بعض النسخ كونها سهلة الحصول بان هذا القيد يخص من انه  
 لا يخرج كون القضية الكلية اصلا وقانونها بالقياس الى القضية جرمية مستنبطة  
 منها ومن غير ذلك كونها سهلة الحصول منها لا يسر اصلا وقانونا بديهية  
 اليها وانما يطر في شرح مواد الاستنباطات ان القاعدة في المقدمات  
 المقدمة الكلية السهلة فيكون احوال الجوانب منها فلا في كل  
 النوع والاثبات لا يحتاج الى لا ارتفاع قاعدة بالتبعية لا يكون في  
 الثالث من اية لقائين انما اقول كلام المحكم لا يحتاج من اشارة الى اذكرة  
 هذا المحقق حيث قال من انما اذا قرأ ان كل انسان حيوان وكان من  
 مقدمة سهلة الحصول في المناقشة في ان كل حيوان من زيد لا يحتاج  
 الى استنباط اصل لا بد من جزمته فالواقع له وجوب في الجوانب  
 خروج بعض من المنطقية من الجوانب فانهم باسمهم المستند  
 في رسم المنطق في ذلك مثل ان كل حيوان من كل حيوان من كل حيوان  
 لا اشتباه بينهم ان معرفة كل حيوان من كل حيوان من كل حيوان  
 وكون المركب منها مركبا ليس في الفصل فيكون هذا ما نخرج من  
 مقدمة فان قلت لعل في القائل يلزم ان تلك المسائل لا يكون قانونا

اصلا وكذا ما يكون لها جزماتها بديهية فمقدمة  
 وحيثما لا يطر في شرح مواد الاستنباطات ان القاعدة في المقدمات  
 المقدمة الكلية السهلة فيكون احوال الجوانب منها فلا في كل  
 النوع والاثبات لا يحتاج الى لا ارتفاع قاعدة بالتبعية لا يكون في  
 الثالث من اية لقائين انما اقول كلام المحكم لا يحتاج من اشارة الى اذكرة  
 هذا المحقق حيث قال من انما اذا قرأ ان كل انسان حيوان وكان من  
 مقدمة سهلة الحصول في المناقشة في ان كل حيوان من زيد لا يحتاج  
 الى استنباط اصل لا بد من جزمته فالواقع له وجوب في الجوانب  
 خروج بعض من المنطقية من الجوانب فانهم باسمهم المستند  
 في رسم المنطق في ذلك مثل ان كل حيوان من كل حيوان من كل حيوان  
 لا اشتباه بينهم ان معرفة كل حيوان من كل حيوان من كل حيوان  
 وكون المركب منها مركبا ليس في الفصل فيكون هذا ما نخرج من  
 مقدمة فان قلت لعل في القائل يلزم ان تلك المسائل لا يكون قانونا



بالقياس الى جزئيات مستبطنه من حيث استدل المحصول كافي في العلم  
 مثل جنس القول على كثير من محققين في احتقاني في جواب **المحل**  
 المحقق لان ما ذكر من القول والاعتقاد ما هو في المبادئ المحققه **الاشياء**  
 او كل ما عجزوا عنها فيها كان ذاتيا لها اما جنة او فضلا وكل ما عجزوا  
 عنها كان عرضيا ما هو التوهم فقلت هذا القول في جواب **الاشياء**  
 بالقول على كثير من تعريف الكليات انما يكون مقولا عليها **المحسوس**  
 الا محسوس لا يتم كون الانسان جنسا بالقياس الى الجنس والاشياء **الاشياء**  
 في القول على كثير من علماء ما هو مجموع من العقل في العرض العام في اجزاء  
 في الفصل في المبادئ المحققه لان العقل يشترك فيها بين الجنس والعقل  
 وكذا بين خاصية الفصل في جواب **المحل** الاول على كثير من محققين في جواب **المحل**  
 والناظر على كثير من جواب **المحل** الثاني في جواب **المحل** الثالث  
 القانون على من فقه على سبيل الغلب والتوسع مما لا بد له  
 والجواب ان صدق جنس مفهوم الكليات ليس له وجود في العقل  
 بل كجانب الامر فلا وجود في القول على كثير من في تعريف **المحل** الثاني  
 بحسب نفس الامر كان مفهوم الكليات فاعلانية ولم يلزم محذور **المحل**  
 وبروز ما ذكره المثال انه هو لان القاعدة بالنسبة الى القاعدة  
 اي الفرع لا بد ان يكون محمولا على محمول ذل القاعدة وكذا لا بد ان  
 موضوعها اعم من موضوعه ومنه ما لم يتحقق في كون الشيء **الاشياء**  
 لا كجانب ولا يرتفعان بالقياس الى كون زوايا المثلث مساوية لقاعدتيه  
 واعلم من طغيان العلم **قال المحكم** ولا كاللغا في **الاشياء** **الاشياء**  
 بقا اية لما كان الغا في استفاضة **المحل** على ما ذكره الشيخ في **المحل**

محل

موضوع

والاشياء

ولا شك ان المستفاد منه ايجاد واطوار بالقياس الى المتفاد **المحل**  
 التبنهات للمحل او يقي لما كان العلم الاجمالي اظهر واسهل **المحل**  
 بالقياس الى التفصيل والتفصيل اخفى واكثر اكل العين **المحل**  
 فكان اشبه بالنظرات كما ان الاجمالية اشبه بالدرجات **المحل**  
 التبنهات للمحل هذا وما ذكره صاحب المحاكمات في **المحل**  
 هذا انما يصح لو كان الاحكام المصدرة بالاشارة مفضلات **المحل**  
 المصدرة بالتسمية في هذه محلات لها ولا يخفى في **المحل**  
 ولعل مراده ان لا كانت المحل استفاضة في التفصيل كما ان **المحل**  
 من الاصول سبب التبنهات للمحل وتوهم عليه ان لا شك ان **المحل**  
 المحل في التفصيل في التفصيل في التفصيل في **المحل**  
 لا وجه لاختصاص المحل بالتبنهات في **المحل**  
 مثل هذا ويمكن ان يقي مقصوده بان وجه اختصاص **المحل**  
 لا وجه اختصاص المحل في التفصيل في **المحل**  
 آخر وهو ان لا كان معظم الغرض من الاصول فروعا **المحل**  
 وكان الغرض محمولا لا نظرا في **المحل**  
 كما هو في اول الكتاب سبب الاشارات الى **المحل**  
 المحل انما هو في النظم على النظم في **المحل**  
 الاشارات الى الاصول التبنهات للمحل **المحل**  
 وما ذكره يدل على انه في ما اورد عليه بعض المحققين **المحل**  
 مناسبة الاشارات الى الاصول التبنهات **المحل**  
 لا للمحل لا يوجب هذا الوجه انما قال **المحل**

مناسبة



لان كون التفصيل اسهل من التفرع لا ينافي اشتراكهما في مطلق السهولة  
 اذ لا شك انه بعد حصول الاصل كان استخراج الفرع اسهل من اذ لم يحصل  
**قال الحكم** ولما كان التفصيل كالاصول **اقول** او رده على المحقق  
 الشريف بقوله في حيث يعرف من قول الشيخ في صدر الكتاب عليك  
 تفويها وتفصيلها لا لانه ان التفصيل مستفاد من الجمل  
 كما نفوذ من الاصول اجاب عنه بعض المحققين بان ما ذكره في الحكم  
 لا ينافي ما نفوذ من كلام الشيخ لان الجمل مأخوذة من التفصيل  
 ثم التفصيل مستفاد منها او اما استحضار الحكم ان مراد  
 ضبط امور يتقضيها او لا مفعلا ثم يضبطها مجمل لا  
 يحتاج في التفصيل في ثاني حال الى استقصاء جديد اقول  
 المتبادر من تفصيل الجمل تحليلها الى الاجزاء وتفصيلها واجداثها  
 منفردة متمايزة خصوصا اذا جعل قريبا وعدل التفويح المراد من حصول  
 الفرع واستخراجها من جودها لا دوما ولعل من سره حيث قال  
 مستفاد من الجمل كما نفوذ من الاصول او مع ذلك فاللام فيه  
**يقول الحكم** في ثلثة اوجه **اقول** يمكن ان يقال فيه وجه آخر وهو  
 انه لا ذكر في اول كتابه ما يدل على ان كسبه سهل لانه لا من هذا  
 بيده وكذا ذكرها انما يستبصر بها من تيسر له ولا يتبع بالاصح منها  
 من تعسر عليه فهم منه انه لم يأخذ اللفظ بغيره وخرج عليه غيره لم يكن  
 اطلاقا فينبغي ان يضمن بها ويحفظ عنه صرح تانيا بما علم السرا  
 فكان عادة وقد ذكر بعض فقهاء فيها وجهين آخرين احدهما ان المراد  
 بقوله اعيد وصية فاكر اليها سره وان اوصى مرة بعد اخرى وتكرر بعد

لا ينافي ما نفوذ من كلام الشيخ لان الجمل مأخوذة من التفصيل  
 ثم التفصيل مستفاد منها او اما استحضار الحكم ان مراد  
 ضبط امور يتقضيها او لا مفعلا ثم يضبطها مجمل لا

وتغريب منه بحسب المعنى فكذلك لو سجدت الى باب بعد الباب  
 واسعاد بعد اسعاد وتبين ان يكون الكلام من الشيخ متاخر عن  
 تأليف الكتاب في غير ثلثة الديات و قد جرت العادة بتأخير ما يخصها  
 عن التصنيف فكيف معناه اعيد الوصية المذكورة في آخر الكتاب  
**قال الحكم** فان قلت الوهم ما يدرك المعاني بخبره العقل  
**اقول** لا يخفى ان الاستفاد من الكلام الاول لان المتأخر اذا  
 لم تكن مغلفة بالحسوس بل كانت محضة لم يكن الوهم مدركا لها  
 ومعلوم انها لا تدرك بقوة اخرى جانبية فحينئذ ان يكون مدركها  
 العقل وكنت لم يصرح به في الكلام الثاني ولم يعمل العقل مدركا لها  
 او العقل مدرك للجزئيات المجردة والكيانات وذلك لانه  
 الدلائل المذكورة لان العقل لا يمكن له ادراك الجزئيات واما لما  
 في انه لا يمكن له ادراك الجزئيات المحسوسة او المتعلقة بها ولا تدرك  
 في عدم ادراكه للجزئيات المجردة لكن اذا راجعنا وجدنا ان الجمل  
 نشأ من الجزئيات المجردة كان مدركا لنا عن الوجه الجزئيات فاما ان  
 انفسنا بالعلم الحضور وليس الكلام فيه ونذكر نفوس غيرنا  
 سائر الجزئيات الاخرى بوجه العقلية فصرح في الكلام الاول والثاني  
 بالانتماء للعلم في حصول مقصوده بغير لا يخفى ان كلاما صحيحا  
 في ان المراد بالعقل القوة النظرية النفس لا النفس ان الوهم  
 ليس بالقوة الحسية ولهذا نسب المعارضة اليها فخصها بالاعتقاد  
 يستعمل النفس المحسوسة في مدركات العقل كالحكم والعقوبات  
 بان لها خبرا وجهات لا غير ذلك **قال الحكم** واللام مبررة

لا ينافي ما نفوذ من كلام الشيخ لان الجمل مأخوذة من التفصيل  
 ثم التفصيل مستفاد منها او اما استحضار الحكم ان مراد  
 ضبط امور يتقضيها او لا مفعلا ثم يضبطها مجمل لا



الشيء هو بعد ما لم يكن وهو محال **فقط** يمكن منع استحالة ذلك سدا ذكرا  
 بعضهم ان الصورة العقلية جوهر كانت كغا في العقل اذا وجدت  
 في الخارج انقلب جوهر فان لم يكن لها صورة واهلا بخفيها في  
 في الحقيقة ان يصير زيدا عمدا بان كان هناك شيء يكون زيدا وعمدا بالآلة  
 زالت صورة الزيد وكملت صورة العمدة في مرجع الشيء في شرح كلام  
 الشيخ في النظم الرابع من الهلكتاب قلت لانك انما تطلق الصورة  
 على مثل المعنى فقال في التعريف ان صورته لا بد ان يحتاج الى  
 انضمام قرينة ولم يقل احدا بان اطلاق الصورة على مثل هذا يحتاج الى  
 الاصل في الاطلاق الخفية نعم اطلاق الاتحاد على هذا المعنى محال ولو لم  
 ان اطلاق لفظ الصورة على مثل هذا المعنى محال بل ان اطلاق  
 التوهم المأخوذ في مفهوم معنى الصورة على معنى فيقول الجارح ان  
 المأخوذ في التوهم الحقيقي للفظ التوهم وهو المعنى الجارح للفظ الصورة  
 المراد في الشيء قوله صورة التوهم بعد ما لم يكن هو جسم اذا الكلام  
 فيه فيشعر بما ذكره المحقق الشريف حيث قال لا يتناع خلق الجسم  
 فيها وعينا سواء كان الجوهر حيا له او لا لازما لمهنية قلت الكلام  
 بعد محل نظر كما صرح به الشارح في التوهم ان جوهره في قولنا في المعقولات  
 فلا يتناع خلق الجسم عننا عينا وان حمل المعقولات الشارحة معقولات  
 لوازم المهنية بناء على ما ذكره بعض المحققين ان كثيرا ما يطلق في كمال التوهم  
 المعقول الشارحة ما هو من لوازم المهنية وذلك بان يربط المعقول الشارحة على  
 هو من لوازم المهنية العارضة للشيء لا في امر في خارج فبنا ولا يربط  
 كاللوازم للمهنية مطلقا بل في الوجود ان الصورة جوهر محال في الحقيقة

في المحال البعد زمانيا بل في القدم بالذات لانهم قالوا بتحقيق  
 الجعل في القذا بالزمان والبقاء فتعز عنهم ان جميع الرضيات  
 يكون مجموعا للجا على خلاف الذاتات فترجع بعضهم الجوهري مع  
 للمعارض وعدمها مع الذاتات قال الشيخ في المقالة الاولى  
 الشفا ان كل واحد من الوجوه من محلي المهنية خواصا وعرضا يكون له  
 عند ذلك الوجوه وكوزان لا يكون له الوجوه الاخرى كما كانت له  
 لوازم بل من حيث المبدأ المهنية يكون مقرون اطلاقا منها في الكلام  
 وهو صريح في ان لوازم المهنية مستقلة لا المهنية في وجودها  
 فتحق الصورة والجعل من المهنية ومنها قال **الحاكم** لان صورة الشيء  
 خفية بعد ما لم يكن محال **فقط** ذكر المحقق الشريف انه توهم بعضهم ان  
 ليس محال لان الخفية من الوجود في قولنا لا يكون خفية ثم تغير  
 خفية وشبه عليه خفية الوافقة في تفسيره اجماعا بيننا والمعلوم  
 والموجودنا وله ابا ما اقول مراده ان جوهر هذا المعنى تناول الوجوه  
 انا جرح والمعلوم انا جرحا خفية ان اخذت المعنى انفس كانت  
 مع المهنية الموجودة في الخارج فلا يتناول المعلوم انا جرحا وجعل الوجوه  
 في تعريف خفية عن الوجوه المطلق فاسد ذكره الشفا ان الموجودات  
 لما كانت لها مغايرتات وتغايرت كان لها حدود بحسب الاسم  
 الخفية واما المعلوم لما لم يكن لها الا المغايرتات لم يكن لها حدود  
 الحسب الاسم لان الحسب الذات لا يكون الا بعد ان  
 ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول العالم في حدود  
 الاشياء التي برهن على وجودها في انشا التعليم انما هو حدود بحسب

المهنية







وگو

غیر

7

وعند هذا طرد ورود السؤال مع الوجه الثاني فلو سلم فلازم انه اذا كان  
ثبوت الشرطي فرعاً على ثبوت الشرط فماذا كان انبات الشئ  
لشرطه فرعاً على ثبوت نفسه وايضاً لو كان انبات الشرط فرعاً على  
في نفسه فلا يخفى اما ان يكون انبات الوجوه من هذا القبيل فليس  
الشئ على نفسه او لا فيلزم التخصيص والاستثناء في المقدمة الخوف من ان  
مطلقاً ولا ينفقه ايضاً ثم اول الانكسار المراد من انبات الموضوع هو ان  
وجوه الموضوع في الخارج ومعقول العمل الاحوال المبني في العلم  
انما ثبت فيه الموضوع في الذهن بان يكون ما يليها فضاء  
وهيئة نعم لو قيل ان خبره ليس من هذا القبيل لكان صواباً ولا يمكن دفعه  
بان المراد ان انبات وجوه الموضوع من حيث انه موضوع لا يمكن العلم  
الذكر ان الموضوع موضوعاً للموضوع اذا ثبت للحالات في الذهن  
كان الموضوع موضوعاً باعتبار وجوده في الذهن صحيح في هذا اللام  
مع هذا الاصل لا يثبت الوجوه الذهنية بل قال الحق في الترتيب  
طلب اعراض ذاتية غير الوجوه ثبوت العلم بالوجوه لا يطلب عرض  
هو الوجوه فلا يتوقف على العلم بالانواع الدورات كما ذكره القول  
الوجه انما قلنا بوجوده ليس عرضاً ذاتياً لشرطه الموجودات في صفة  
مع كونه مشتركاً فيها اقول في ذكره في السؤال المذكور انما يخصص المقدمة  
التي فيها ذكره الا نام وقد عرفت فسادها فان مثل هذا التخصيص  
انما يليق بالعرضات الخطئية دون البرهانية واما ذكره في محال ليس  
جواباً عن السؤال المذكور لان محال المحاكاة بتكليمه على فرض كون  
الوجود في الاعراض المطلوبة في العلم واخر شرط من الدورات انما يثبت

١٠  
 من الطلقة فضاها جلد  
 والصلح ليس بالطلاق  
 فمعهما ما بينهما  
 وجعل من هذا اربعة اقسام  
 ١- الطلقة  
 ٢- الطلاق  
 ٣- الطلاق  
 ٤- الطلاق  
 ٥- الطلاق  
 ٦- الطلاق  
 ٧- الطلاق  
 ٨- الطلاق  
 ٩- الطلاق  
 ١٠- الطلاق



الوجود داخل في تلك المواضع لا يراوكون الوجود في الحكم بان  
 اثبات الشيء في فرع لاثبات الشيء في نفسه لم يندفع بان الوجود  
 من الاعراض الذاتية للشيء انما يعم جميع الهيئات نعم ذلك فيكون  
 يصح ان يجعل وجهها على حدة على هذا الذي ذهب اليه الحكماء  
 قال في حاشية المطالب ليس موضوع الحكم شيئا واحدا هو الوجود  
 او الوجود في وجوده واللام في ان حيث فيها من الاحوال المختصة بغيرها  
 بل موضوعها متعدي حيث يركن في امره من هو الوجود المطالب او الحكم  
 ويحجب ان يفيد الاحوال التي ركنه تعقيد محض لها واحدا  
 في تلك الاشياء مثلا كون من الاعراض اما ان يكون له كلامه في ذلك  
 كقيد الوجود في محل الواجب بالخير الواجب لا يعني ان هذا الكلام  
 منه قد مر به بدم اجاب عن السؤال المذكور في حاشية المطالب  
 الوجود الموضوع الذي حيث عن اعراضه الذاتية في العلم الموضوع  
 وان كان في نفسه قبل ان يضاف اليه الوجود ان كان يكون وجود  
 الواجب مثلا لم يكن مفيدا وان كان يكون مبدءا لم يكن له  
 المذكور لاثبات الواجب مفيدا **قال الحكم** فلاننا احوال الوجود  
 الى المادة او في كل كلامهم في علم الحكماء لانه مما يدل على ان  
 مدار التقسيم ما يحفظ حال الموضوع انه يفقد المادة في الوجود  
 والتعقل مما لو ان في نقطة او غير متعقباتها اصلا ولا لا يحفظها ل  
 المحرر الى ما يفقد المادة ام لا بل الوحدان في حيث عن الوجود  
 حيث عن الوجود لا يفقد نفس الامر لا المادة لان المادة لا تفقد  
 الا في شيئا كذا الهيئ في التعقل وهو في طاق الوجود لان الامر في

المطلب

المركب

الصورة لا يفقد المادة

في العقل والوجود

وادعاهم بكون الموضوع مما لا يفقد او يفقد الموضوع حيث انه في  
 ذاته ليس بغيره بل بالوجه الذي ذكره من حيث ان حيث  
 الهيئ والصورة بغيرها لا يحد من العلم وهو ما يفقد الى  
 المادة في الوجود ولا يحل في حيث ما ذكره كون تلك حيث  
 من الامر مطلقا قال الشيخ في الفصل الاول من الهيئات الشرائع  
 الى الاحوال المحيية عنها في الامر بغيرها موادية كما ذكره كون  
 ليس المحيية عنها في هذا العلم اما في المادة بل في الوجود لا المادة  
 اخذ هذا القسم مع الاسم الا في اشتراك في ان حيث  
 عنها هو من حيث بغيره في الوجود بالمادة وكما ان العلوم الرياضية كان  
 يوضع فيها ما هو في المادة كمن هو السطر والحيث في ان حيث بغيره  
 بالمادة كما ان لا يخرجه على ما حيث عن المادة بغيره حيث  
 لك منها حال انه لا يعني ان هذا الكلام في حيث في ذلك المنبر  
 في الاتفاق وعدم الاتفاق لا المادة انما حيث في الاحوال المحيية  
 في الموضوعات وما ذكره المتعقبات ان كلامهم بغيره في حيث  
 الموضوع صحيح ايضا والتوفيق ما ذكره ان المراد من موضوع الموضوع  
 من حيث انه موضوع في حيث في الوجود **قال الحكم** فلان  
 عدم الركن من اجزاء لا يخرى في امره العلم المطالب **قال الحكم**  
 المحل في حيث حيث لانه ان احدهم على السبيل لم يخرى  
 بغيره في الوجود من الاعراض الذاتية ان لا يخرى في العلم كذا في المادة  
 تركب من اجزاء لا يخرى في حيث في ذلك حيث في حيث في حيث  
 فيه ذلك فلا يثبت اليه اعدام الكلام العوارب ان في في

الطبي



في قول الانقسام الى غير النهاية وهو من احوال الدنيا لا جسم  
اقول ان ذلك قول الصواب هو ما وصفت المحاكات وصرح  
عند قوله احدهما بحيث يخرجها من جسم ولا تسمى في الانقسام  
فلو قال لا ولا يعلو فالصواب كان ذلك **قال الحكم** لان تجزئة  
الاجزاء **اقول** قال المحقق الشريف ان ايراد تجزئة الاجزاء بمصالح  
بعضها عن بعض فعدم تجزئتها عدم ذلك الانفصال لادل على  
الاجسام المتصلة بعد اتصالها والاجزاء قبل الانفصال موجودة  
بالقوة فلا يكون عدم الانفصال عارضا لها الا بالقول في ايراد تجزئة  
الاجزاء فانه عارضه بحجج الاجسام الموجودة بغير حجب اجسام اول  
نا كلامه على محل تجزئة الاجزاء على تجزئة الجسم الى الاجزاء لا على تجزئة الاجزاء  
والا لكان ان المتبادر هو الثاني وهو محل الاول في عرض عليه ولما اجاب  
عنه بعض المحققين بان المراد تجزئة الاجزاء انقسامها بالفعل الى اجزائها  
وعدم تجزئتها عدم انقسامها كسب مع انقسامها ذلك كلامها  
عوارض الاجزاء التي حجبها طبيعتها اذا قسمها اجسام صنفين مثلا  
ثم قسمنا كل صنف من الصنفين الى صنفين وسكن في الصنفين  
قد تجزئ الى نصفين الذين هما رجا الجسم وكل من الرجاين لم يتجزأ  
مع ان فرضناهما ذلك الصنفين والرجاين حجب جسم فيصير ان تجزئة الاجزاء  
وعدم تجزئتها عارضا للاجزاء التي حجبها طبيعتها **اقول** ذكره هذا المحقق لا يفي  
مادة الابرار كلام صاحب المحاكات وذلك لان تجزئة الاجزاء  
وعدم تجزئتها بهذا المعنى وان كان عارضا لجسم الاجزاء الموجودة بان جعلت  
هذا لا يفي في صدق القضية الكلية لا بد من العود من حجب الاجسام الطبيعية

بالفعل

في نفسها لا الاجزاء

فقال كل جسم فاجزأه اما كذا او كذا ولا يخفى انه لا يصدق على الجسم  
لم يكن الاجزاء بالفعل ارجاء فيقسم بالفعل او غير قسم كونها في انقسام  
او تحقق هذا الحكم في تحقق الاجزاء وايضا التجزئة عدمه في احوال الجسم  
الذي له اجزاء فاجزأه وعدمه لا ينشأ من جميع الاجسام التي لها اجزاء واد  
شمل اجزائها كما لم ينادل الاجسام التي ليس لها اجزاء بالفعل وهذا  
الذي ذكره مبني على ان المتبادر في استقراء ان كل جسم غير مركب  
من اجزاء لا يتجزأ فيجعلوا الموضوع كل جسم وما ذكره صاحب  
المحاكات ونحوه المحققان من لزوم جعل التجزئة صفة للاجزاء فيقسمها  
بعضها عن بعض وانفصالها الى الاجزاء فالتظان بيان لما هو  
صحة التجزئة لان ثبوت التجزئة بحجج اجسامها هو باعتبار ارجاء الجسم  
ليس لاجزاء لا يصدق عليها اجزاء اما كذا او كذا وحل ان بيان  
هو الموضوع في استقراء كل جسم ان كل اجزاء اجزاء اوله الى اجزاء  
التجزئة فيقسم ثم اقول في جواب ابراهم من هو المتبادر الاول  
العرض الذي انما يتكافأ به الجسم الطبيعي هو امكان التجزئة في عود  
الاجسام وحيث حجب اجسام اى عود صنف الاجسام وليس  
بمجرد ولا عرض في ذاته بل لا بد من الموضوع على الاطلاق وذكر عدم  
التجزئة مع سبيل الاستطراد كعدم انقسامها فانه لا بد من تجزئة  
الاجسام بحجب الواقع وان ارادنا ان عارض حجب الاجسام ولا يفي  
بالاجزاء على ما ينبغي كلامه في فاشته بدفع تجزئة الكلام فلا يفي على  
بل الظن في الموضوع ذلك لان قول كل جسم غير مركب من اجزاء لا يتجزأ  
معناه ان كل جسم فاجزأه قبل التقسيم الى غير النهاية وعند هذا المظهر ان كل

الاجزاء اوله

تجزئة



نظرية على ذكر المحقق هو الصواب لان المقصود من تلك الاجزاء انما هي  
 الى الاجزاء لانها قابلة للانفصال الواقع وانفكاك بعضها عن بعضها  
 ان المراد التجزئة بالفعل هي شأنا ليس احب الي مع مقابلة لان كل جسم اذا  
 موجوده بقسمته الى اجزاء كذلك او غير مقابلة لاجزاء موجودة بالفعل مع  
 ان مقابلة ذلك في هذا ايضا مما يمكن في جسم سادة واما اجزائه اما منفك  
 بعضها عن بعضها او متصل فاحد فلا بد ان يكون توجبه سادة فيقول  
 مع انصاف الاجزاء بعد الانفصام انما يقتضيه وجودات تلك  
 الاجزاء ولا شك ان الاجزاء افضل الواحد موجودة بوجود الكل وهذا  
 الوجه في اصدق احكام الاجزاء عليها كما ينبغي لصدق احكامها بالاجزاء  
 عليها اذا كان بعضها ساد او بعضها يارد او لو سلم فقول الموقوف  
 حقيقة هو الجسم على ان الاجزاء الموجودة بالقوة لا تقسم الى اجزاء  
 من شأنها ان تقسم الى اجزاء الموجودة بالقوة ومنه لا يقتضيه وجود  
 الجسم الى **الاجزاء** والتناهي والتناهي **اقول** اعترض عليه المحقق في  
 بان التناهي في الانفصام ان اخذت في عدم التناهي عما يشانه  
 ذلك من خواص الاجسام لان التناهي في الانفصام يمنع عروضة  
 الجسم من ان يكون التناهي منه ما هوذا انما عدم ملكة  
 عارضاته واجاب عنه بعض المحققين بان النظر ان مقصود الحكم بان  
 هو ان التناهي هو التناهي في العظم كما يشترط قوله اما التناهي فظاهر  
 ما سبق فانه اشار الى ما يرد بان تناهي الاجزاء ليس في شيء من اجزاء  
 تناهي الجسم الانفصام وانه تركب من التناهي في الانفصام  
 والتناهي فيه لانه يعلم عام في بيان نفي كون اجزاء الذرات لا تجزى

من سائر الطبيع فيكون ذلك لان كلام السيد المحقق هو ان صاحب  
 المحامات جعل الدعوى ان التناهي هو التناهي في الانقسام والصغر  
 والتناهي هو التناهي في العظم مما يعبر عن سبب المادة ولا بد  
 ان التناهي هو التناهي في الانقسام والصغر كذلك لانهم التناهي  
 فقول مقصود المحامات بان حال التناهي هو التناهي في آه عين  
 الاعراض المطلوب المعترض واما ما ينافي كلام السائل في ان  
 ما مر من كون التركيب من اجزاء لا تجزى في تناهي الاجزاء من  
 الاعراض اصلها في الجسم الطبيعي لا يمكن في كون البحث عنها مسائل  
 الطبيعي بل لا بد مع ذلك من شأن كون البحث عنها من جهة التغير في  
 من جهة المادة خبر في صدق انبات ذلك فيها معاد كلام المعترض  
 ان ما ذكرت انما ثبت ذلك في واحد منها فقط فقله لانه  
 قد علم ما مر في بيان كون نفي اجزاء الذرات لا تجزى من سائر  
 الطبيعي هو منه مع مال المحقق شريف فان قيل الاكتمال في  
 فيقتضي المادة وهو المطابق لثابت البرهان التناهي في  
 الانقسام واما ذلك لا يقتضيه مادة في الخارج وقال بعض المحققين  
 في كتابه ما لا خلاف استوفى في بحث انبات الجوانب الام  
 الوجه في انقضائها واما ما ينافي لان التناهي في الانقسام ام  
 من التناهي في الانقسام الفع والوجود والوجود في الامر الامكن  
 عروضة في من الاول في عدم ذلك الامر يكون عدمه في  
 شأنه ان يكون متصفا به فان الانصاف لا يستلزم الانفصام  
 في ضمن ج الاجزاء فان قيل التناهي هو التناهي في العظم  
 اوائل

وما جعله ولما عليه قوله اما التناهي فظاهر  
 ما سبق اما يستلزم كون التناهي هو التناهي  
 في انصاف العظم من عرض الجسم بالمادة

في انصاف العظم من عرض الجسم بالمادة  
 في انصاف العظم من عرض الجسم بالمادة  
 في انصاف العظم من عرض الجسم بالمادة  
 في انصاف العظم من عرض الجسم بالمادة  
 في انصاف العظم من عرض الجسم بالمادة











فكان بن القضية تجري الامساك بطبيعة تفرق بينا وهو انهم قالوا استند  
 الارض ان انبت البرهان المكن من الطبع وان انبت البرهان  
 الا ان كان من الارض ولعل الوجه في ذلك ان في الاول لما احكام  
 من حيث كونه ذاتا لطيفا بسبب اختلاف الثاوي ووجه لا الخط  
 الما في حيث كونه محل الصل بسبب فنهنا لا الخط جازا  
 مطلقا او محصا كونه محل الصل بسبب اختلاف في الذات  
 فان وصورتها بالانصال المصحح لغرض ابعاد مطلقا  
 قال الحق في تعريفه ان لا ان هذا التعريف للجسم في الصورة  
 لا المركب منها ومن المادى كما سمع بذلك فيما بعد اقول  
 مراده من تعريفه ان هذا التعريف انما هو تعريف في حقيقة للصورة  
 الجسمية منطبق عليها لكن قد جعل منها تعريفا للجسم الطبيعي  
 وانما اول الامر في المسألة ولم يعرفوا الجسم الطبيعي بما هو  
 حقيقة وهو المركب من هذا الجوهر ووجهه المحل اذا خصه لا باعدا  
 عليه لا يستحيل ان يكون المتغير بالذات حاله امر اخر كما سمع  
 لو عرف كذا كان ثابتا للرب الجسم مطلقا في هذا العلم  
 فبقول الاول الامر الكلام على المسألة وما هو الظاهر قطع النظر عن  
 اليتو فرفق بما هو تعريف لغيره اعتمادا على بسط بعد انبات اليو  
 وبيان احوالها وحوال الصور في ادخ نظر ان ما عرف ليس  
 هو الجسم من حيث مع قطع النظر عن اخر الامر وظهر انما هو جعل تعريف  
 لغيره في الواقع وحسب من الامر ان يكون هناك اخر يكون  
 عبارة عنها فلا بد من التعريف عن انما بان يتناول جوهر كل من الاعا

فيه او يمكن فرضها لا توسط جوهر اخر او يمكن فرض الاعا فيه  
 ماد النظر اذ في المراد كونه قابلا للابعد كونه موزنا للجسم  
 الشئ بمثل ما حيث قال في ادخل تحت البعد كونه شئ اخر  
 يكون واجبا لجسم اخر غير جوهرية وهو فضل الذي حصل جوهرية  
 على الفصل الجسم ان يقابل الاعا وقارة بما حيث ان شئ اخر  
 اشعاره بان هذا المفهوم ليس هو الفصل بل ما غير هذا  
 ومن المعلوم ان كون الشئ اجماعا لغيره ثابت بالذات  
 الجسمية لا الجسم التعريف من لها بالذات وما قرنا اندفع منها  
 ابراد ان احدها انه لو كان المعرف هو الصورة فليس  
 يصدق انبات الاحكام الالهية من كونها مركبة من الجوهر  
 وايضا المفروض تعريف هو موضوع العلم لا تعريف هو  
 ان المراد بالقابل للابعد ان كان هو القابل بالذات فلم يتبادر  
 التعريف شيئا لان القابل بالذات للابعد هو الجسم  
 ليس هو من افعال الجوهر القابل للابعد بالذات لا يصدق  
 وان كان هو القابل في اجماعه يصدق في التعريف كل واحد  
 من الجسم والصورة واليه **القول الثاني** وارباد عيان الامكان  
 لان مناط الجسم ليس فرض الاعا بالفعل من خارج الجسم  
 الجسمية لا فرض فيها الاعا بالفعل ارادة ان لو التعريف هو الاعا  
 لتبادر العلم التعريف بالفعل فلم يتبادر التعريف للجسم من  
 فيه الاعا اذ لا انه يخرج بالتمتع فيه الاعا وقتا لان  
 مرجع المساواة هو الموجبان الكليتان الله المطلق لا الكليتان

فان كان المراد بالابعد في هذا التعريف هو الجوهر فليس هو الاعا  
 فان كان المراد بالابعد في هذا التعريف هو الصورة فليس هو الاعا  
 فان كان المراد بالابعد في هذا التعريف هو الجسم فليس هو الاعا  
 فان كان المراد بالابعد في هذا التعريف هو الجوهر والصورة فليس هو الاعا  
 فان كان المراد بالابعد في هذا التعريف هو الجوهر والجسم فليس هو الاعا  
 فان كان المراد بالابعد في هذا التعريف هو الصورة والجسم فليس هو الاعا  
 فان كان المراد بالابعد في هذا التعريف هو الجوهر والصورة والجسم فليس هو الاعا  
 فان كان المراد بالابعد في هذا التعريف هو الجوهر والصورة والجسم فليس هو الاعا



فادخل على ما شاء لم يخرج واخر اذ المرفع في كذا المطلق الدائمة  
 الصدق ما قالوا انهم لو شرط في التعريف ان يكون في كذا المطلق  
 اخل التعريف بهذه الصورة كل التعريف ان لم يكن جامعاً لم يخرج  
 اشياء على العرض الفارق والاشياء بقول اخل التعريف كونها  
 من العرضيات الفارقة هذا ولم يضر صاحب المحاكات للوجه  
 لعدم الاكفاء بالامكان فقبل لا لا يتناول الاطلاق بناء على  
 اقتناع الحق فيها واجب ان اقتناع الحق فيها نظر لا صورة  
 النوعية لا الاذواتها وادان جوب الفلك يمنع من قول الحق في  
 الاخر ان الصور النوعية تمنع من القول بعرف باقتناع القول  
 نظر الذات وقول عرف انما ان هذا التعريف جسد الصورة  
 الجسمانية لا الابدان انما يفرق ولا جالات فيها والاشياء والصور  
 النوعية خارجة عنها ولو سلم ان المرفع هو جسم فقول المرفع  
 الجسم المطلق المركب في الوجود والصورة الجسمانية الصورة النوعية  
 عنه واما الشرط انما تمنع من القول بانها واقول الوجه في ذلك  
 انه لو اراد الامكان الذي لا يتناول الاطلاق على حقيقته  
 لو اراد الامكان في نفس الامر وهو لم يلزم من وقوعه في ذلك  
 الاطلاق فادخلوا لفظ المرفع من حيث هو وان خرج افراد المرفع  
 جميع محال لفظ الامكان قال في تفسيره وما ذكره الامام انهم قد  
 هذا الامكان بالامكان العام ليندرج فيه ما يكون الابدان واما  
 في الفعل وجب ان الاطلاق لا يجوز احاطة الفاعل بالاشياء  
 حاصل فيه كلف المصنفه فلا يلحقه لان الامكان من حيث هو

فرض

في الفرض فغيره بالامكان العام بوجوب الوجود في احوال  
 غير واجب لعدم مع امكانه وذلك كما يترسدا في قولهم  
 الفرق بين الامكان المصنفه والفاصل ان الارض كره مصنفه بحكم  
 ثم قال ايضا ليس في الاطلاق ابعاد متقاطعة زوايا انظر  
 غير كونها واجبة اما تقاطع محاورها في زوايا حادة ومنه قول  
 بعد تسليم كون المحاور خطوطا موجودة في الخارج وليست احوالا  
 موجودة على كسبي في كلام الشيخ تلك الخطوط لم تقاطع في  
 الاطلاق بل في المراكز خارجة عن المحيط بمنزلة انما ليست احوالا  
 لها وان كانت في داخلها وجوزها فخطوطها لم تقاطع  
 في جرم الاطلاق فتأمل قوله في تفسيره واما تقاطع محاورها  
 اخر كلامه في سبيل التستر لا الاستظهار **قال** وليس المحاور  
**وقال** بعض المحققين لا يخفى ان محل الابدان في التعريف  
 معينين بعيدة عن تلك بمراتب الترتيب بل ان الجسم المتعبر  
 يستعمل بالفعل في الابدان والاشياء في محلها فيكون المقصود  
 بالابدان والاشياء الوضعية اي تلك الابدان والاشياء الوضعية  
 كما هو المتبادر من الاطلاق لا سيما في مقابل قوله ما يمكن ان يفرض فيه  
 الابدان والاشياء فيكون محال ان قبول الابدان والاشياء في التعريف  
 اولاد بالذات قطعية في ما يفرق عن قولهم انما في المتبادر  
 من قولهم ما بالابدان والاشياء في الابدان الموجودة لا الوضعية بل  
 ان المراد بالابدان والاشياء اعم من الموجودة والوضعية لان  
 ما بالافعال تلك الابدان فيخرج ما لم يكن له الابدان الموجودة

والفرض



مطلقا في شرف الاوقات **قال الحكم** فيكون الامدادات ثلثة  
 قد اعترض على بعض المحققين بانه لا يفرغ عن سببه لان سببه  
 ان جسم العنصر الامداد واجاب بان المراد بالامداد  
 في التفرغ عليه الامداد في التفرغ نفسه اقول كل اكل سببه  
 بالاجسام العنصرية الامداد ونفسه غير اعتبار كونه امتدادا  
 منه مقصود من نفس الامداد انه ذو اعتبارات ثلثة اولى  
 المراد ان لكل واحد من الامدادات هذا ثم اقول لو كان جسم  
 التعليم هو امتداد واحد في حد ذاته او بما يصير امتدادا في  
 باعتبار ثلثة فاذ لم يعتبر لم يكن له امتدادا مع ان مقتضى  
 التركيب ان جسم الامدادات بفعل ما عرفت انما  
 فليسا **قال الحكم** وانما لم يعرف الجسم الطبعي بالاعاواه قال  
 سيد المحققين في بحث لان ذلك يقتضي ان لا يعرف الطبعي  
 بالاعاوه والعينه في النوع كونهها مفارقة للمطلقة منها واجاب  
 عن بعض المحققين بان مراد صاحب الجمان لم يعرف الجسم الامداد  
 الامداد بهذا المعنى لانه هو الامداد والذات في الجهات الثلاث  
 وهو الجسم التعليم وهو غير الجسم الطبعي اذ في النوع في حد ذاته لا يعرف  
 لا يعرف تعريف الجسم بالامداد والذات في الجهات الثلاث  
 ما اورد في كل كلام صاحب الحكم في بحث هذا المعنى في كل كلام  
 بعينه اذ لا يقول الجواب ان الجسم الطبعي كونهه نفس الامداد في نفسه  
 حقيقة الجسم التعليم الذي هو موضوع العلوم ان حقيقة العنصر لا يمكن ان يكون  
 ولا حاجة لهذا الامداد لوجوده **قال الحكم** واعلم ان الامداد

في الامدادات ثلثة اولى  
 المراد ان لكل واحد من الامدادات هذا ثم اقول لو كان جسم  
 التعليم هو امتداد واحد في حد ذاته او بما يصير امتدادا في  
 باعتبار ثلثة فاذ لم يعتبر لم يكن له امتدادا مع ان مقتضى  
 التركيب ان جسم الامدادات بفعل ما عرفت انما  
 فليسا **قال الحكم** وانما لم يعرف الجسم الطبعي بالاعاواه قال  
 سيد المحققين في بحث لان ذلك يقتضي ان لا يعرف الطبعي  
 بالاعاوه والعينه في النوع كونهها مفارقة للمطلقة منها واجاب  
 عن بعض المحققين بان مراد صاحب الجمان لم يعرف الجسم الامداد  
 الامداد بهذا المعنى لانه هو الامداد والذات في الجهات الثلاث  
 وهو الجسم التعليم وهو غير الجسم الطبعي اذ في النوع في حد ذاته لا يعرف  
 لا يعرف تعريف الجسم بالامداد والذات في الجهات الثلاث  
 ما اورد في كل كلام صاحب الحكم في بحث هذا المعنى في كل كلام  
 بعينه اذ لا يقول الجواب ان الجسم الطبعي كونهه نفس الامداد في نفسه  
 حقيقة الجسم التعليم الذي هو موضوع العلوم ان حقيقة العنصر لا يمكن ان يكون  
 ولا حاجة لهذا الامداد لوجوده **قال الحكم** واعلم ان الامداد

انما يكون لو كان ذلك التعريف **قال الحكم** في الحقيقة  
 به الامام حيث قال في رسم الجسم الطبعي لا حد له في سائر ان  
 اجتمع تحت كلمة قول النوازيم كلامه في ابطال حديثه قول الشيخ  
 وقع اعترض صاحب الحاشية على الامام بان كلام الامام في  
 لا يدل ان الامام ان التعريف المذكور عند المعرف في كل كلام  
 عن انه رسم لا يدل ان في حدود انبثات انه رسم لا يدل في قوله قد عرفت  
 الامام ان اراد انه اعرف الامام بان رسمه عنده فلا بد ان يكون في  
 حدود الاعراض بان رسمه عنده عند المعرف في رسمه ان اراد  
 اعرف بكونه رسمه عند المعرف في المنقول لا يدل على كماله فيكون  
 تسليم ما ذكره لا يكون كماله على كلامه في حدود ان  
 ليس هذا وقد عرفت حديثه في قوله قد عرفت انه لا يمكن ان  
 تسببه في رسمه عنده في سبيل التبرك ما اشار اليه صاحب  
 المحاشية حيث قال انما الشاهد في هذا هو ان التعريف  
**قال الحكم** فيكون ينبغي ان يكون في رسمه عنده في حدود ان  
 المراد بالقبول لا يعاونه لا يصدق في الجسم التعليم في فصل العنصر  
 الجسم كونهه في رسمه عنده في رسمه عنده في رسمه عنده في رسمه عنده  
 الشئ في المنطق في ان الفصل قد لا يميز النوع في رسمه عنده  
 الوجودية وان تخرج من ذلك ركعات الجسم كماله في رسمه عنده  
 اذ اقلنا حقيقة في بعض الامكان في هذا الامان في بعض الامكان  
 لم تثبت عندك اذ في التعريف مساحية في رسمه عنده في رسمه عنده  
 الاعتبارية **قال الحكم** في الامكانية او ضرورة ان في رسمه عنده







ان ما هو جسيم لا تعريف ليس هو هذا المفهوم بل ما عرفت فلا يحصل  
 ببيان ان هذا المفهوم ليس نفس لما واما ان في هذا الذات التي  
 من حيثها لا يقبل الابداء ولا يحصر ذات الجسم وهو لا بل هو  
 ما تم هذا المفهوم وثنائه وهو الامر الذي يحصل الجسم نوعا ولا يخفى  
 ان ما ذكره من بعض الناطق ان في الذات التي هي من حيثها لا يقبل  
 اما ذات زيد او مائة او كذا يندفع ما اوردته قوله الثاني ان ارادته  
 باختيار ان يصدق عليه هذا المفهوم هو الفصل لكنه ليس هو الجسم  
 ولا افراد بل ما هو المحصل الطليعي الجسم وكذا يندفع ما اوردته قوله  
 الثالث ان ليس هو المفهوم الذي في ذاته قول الابداء هو الفصل  
 بل ما عرفت من حيثها لا يقبل الابداء ولا يحصر ذات الجسم وهو لا بل هو  
 وليس هو هذا المفهوم بل ما هو المحصل الطليعي الان هذا هو الجواب  
 بالمقام موافقا لما جرد الكلام قال في شرحه في شرحه في شرحه  
 بعد تحقيق ان الامر اذ يصدق بالصدق عليه ان يكون له وجوده بالثبات  
 بهيئته في ذاته اذ اقيم العاقل في مقام الفصل بل هو  
 التعريف جدا حقيقيا انه قول الجاهل مثل هذا التعريف في الروم حدودا  
 حقيقيا لجمع جميع الروم لا احد ولا حقيقة ولا عناية ولا جهة  
 لا يحصل التعريف ونفسه صورة غرضه فلف هذا ما في  
 انه او غير مختلف كالسور قول لا يخفى ان المراد بالغير المختلف  
 ما لا يكون فيه اجسام مختلفة احقاقا كما هو مقتضى السبب  
 كما ان العقل يفيض بالركبات فيكون التمثيل بالسر مما يحل  
 براد بالتحلف بالغير المختلف ما هو سبب ما في السطر

المرت

لكل المفهوم يحصل في الذات  
 صورة واستم

يكون الغير المختلف اعم من ان يكون مختلفا خفيفا او غير مختلفا له ولا بد  
 عليك ان جعل الجسم المتوفا لا يصدق على سبب النظام او يصدق  
 الجسم من حيثها جسم خرا لا هو جو الفاعل عند فرض مفرد السطح  
 ان في المراد بالجسم المتوفا هو مفرد عند الحكم هو المقسم وحيث تناو  
 الجسم ويصدق المتوفا له ما في قوله **الحاكم** وفي حصر المذاهب الاربعة  
 كلام **اقول** غير الاحتمالات المذكورة في الشرح بالمذاهب  
 احصر الاربعة بعد التفتيش والافتراض ومنها ستة احتمالات اخرى  
 لم يذهب اليها احد وهو ان يكون ان ينفرد الخط فقط في ذلك  
 الخطوط من اجزاء المودة او السطح فقط كذلك او منهما معا  
 فقط او منهما مع اجزاء او مع الخط او مع السطح  
**الحكم** ولا ياتي احد من اجزاء السطح او الخطوط مفردة او  
**اقول** هذا الكلام مشعر بان تركيب الجسم من السطح والخطوط  
 بالفعل لا الاجزاء اما ينفرد اذ كانت السطح والخطوط معا  
 بناء على ان الفصل الذاتية انما هو كالمقصد وانما ينفرد في غير  
 تركيب الجسم الطليعي من الخطوط اجزاء ممتلئة من تركيب الخطوط  
 اجزاء المودة وكون الاتصال الذات في خواص الجسم لا ينفرد  
 المشهور الاحتمالات الستة المذكورة وقالوا انها احتمالات لا بد  
 اليها احد وكيف يدعى اختصاصه بكم مع ان في العقل الجسم التعليم  
 احكاما قال بصل الجسمانية فالمراد بان يقول ان لا يقول له  
 الجسم من حيثها السطح والخطوط غير ان ينفرد الاجزاء الغير  
 المقسمة **اقول** وهو من سبب في غير ان في العقل لا يخفى

تركيب



فيصيب فيموت طيس الحزان لا يكون تلك الاجزاء  
 صفرا بل كبراقا بل للقسمة لا تكفي فقلت ان الالتام  
 انما يحصل تماس الاجزاء وعند غير طيس الحزان  
 لا يتصور بدون الالتصال الحق في الاجسام البسيطة الثابتة  
 وهناك الماء والهواء والارض والارض فيكون في مقام  
 وضع النقص حيث لا يكون نقص الالتصاقات حاصل فيعمل  
 فاما في **الاجزاء** علم ان مع قول جمهور الحكماء اه قال بعض  
 هذا في الالتصاق هو شرط واما في الالتصاق العقلي فاذن  
 العقلي اذ افرض الجسم نصفان ونصفه نصفان في غير النهاية على  
 الكمال فيقول لهذا الجسم نصفان في كماله الا انصاف المتساوية  
 غير النهاية فقد فرض الجسم نصفان في غير النهاية ففرض  
 لكل من اجزاء الغير المتساوية اجزاء متساوية ففرض  
 جميع الاجزاء الغير المتساوية ففرض ذلك فاذن الفرض  
 يتناول الامور الغير المتساوية ففرض الجسم في حبه بانه لا  
 الكليات ولكونها لا تقدر على استحضار الصغير من اجل  
 الباعث على هذا التفسير دفع ما يتردى في روده على ذلك  
 موقوف على منهج مقدمته بانه لا فرق بين اجزاء التحليل والجزء  
 الكبير في مقدار ما يتركب منه او يخل به فانما قطعنا ان  
 من ذراع وذراع وذراع ان المخل الى ذراع وذراع فاما  
 بل نعلم قطعنا ان المقدار و اجزاء لا يخل الى اجزاء لو فرض  
 كان حاصل من اجزاء ذلك المقدار لا يزيد ولا ينقص والظاهر

دلت

في اسقط ظاهر البطلان واذا تم هذا فقول انهم بطلوا التماس  
 النظام بانه يلزم من تساوي الاجزاء التركيبية لتساوي مقدار حجم  
 وقدرته لا فرق بين الكبير في المقدار وبينهم على ما بالضرورة  
 على ما جاب عنه بما ذكره من ان مع قولهم بانه لا يتصور في الكم  
 الى حد لا يمكن انقسامه لا انقسم الامور غير متناهية ولا يتصور  
 ما اوردناه عليه فاما اذ افرضنا انصافا متساوية الى غير النهاية  
 قسمنا بالقسمة الوضعية الى اقسام غير متناهية وذلك بين  
 لاسر فيقول في نظر لان القسمة العقلية كالقسمة الوضعية  
 على ما حفظ العقل ونصوره كل واحد من الاقسام والمقصور  
 متساوية متناهية الا ان في القسمة الوضعية لا تصور المقسم  
 والاقسام بصورة متناهية وفي القسمة العقلية لا تصور  
 بصورة كيفية فكيف تصور المقسم العقل في القسمين  
 ان تميز المقسم والاقسام عنده وبصورته فيصير مع ان اقسام  
 ليس التحليل والفضل ومع كسر القسمة العقلية في صورتها تصور  
 العقل الاقسام على الوجه الكمال ليس العقل يتصور حيز الاقسام  
 بصورة واحدة كلية بل يتصور الاقسام في نظر بل متناهية  
 فيها للعقل تصور كل واحد من الاقسام بصورة كلية متناهية  
 صورة الاخر وبذلك ما قالوا ان القسمة الوضعية فرض متناهية في كمالها  
 التي في ان القسمة الوضعية لا تتحدث في القسمة ولا تتحدث في  
 الاتينية لا يتصور القسمة الوضعية الا بصورة واحدة في القسمة  
 على حدة وهذا هو العلم التوضيحي اذ ان هذا القول في القسمة

التحليل دوم

العقل



الغير المتساوية العقل توقف على ما لا ينظر الا في المتساوية العقل  
 بضرورة تفصيله متنازعة ولا يمكن ذلك وقد لا في زمان قناه  
 وذلك من السيرة فيه هذا في المتساوية العقل وقد ان رخصه  
 في ذلك او اخره هو ان النظام لما التزم وجوب تلك الاجزاء  
 بالفعل انه لو كان تلك الاجزاء متساوية في افادته لم يكن  
 الجسم الى الجسم في الاجزاء الى الاجزاء فلهذا لا يتساوى وانما الحكم  
 فيقولون بانفسه بحسب الغرض في الاجزاء غير متساوية في  
 كالتصنيف والتصنيف فلهذا وانما حاصل من ذلك الاجزاء هو  
 المقدار بعينه لانه اجزاء متساوية ولا ينفك في تلك الاجزاء غير  
 متساوية متساوية فلهذا في المتساوية وانما حاصل من ذلك الاجزاء هو  
 من جهة التناقص وحاصل جميع تلك الاقسام المتساوية في الجسم  
 ولو فرضنا خروج جميع تلك الاقسام الى الفعل مع استحالة ان يحصل  
 في جميعها الا ذلك في عند النظام ان تلك الاجزاء متساوية في افادته  
 المقدار فلهذا ما رآه في غير متساوية ان كل الغرض في اجزاء الجسم ولو لم يكن  
 الصغر عدلا بالغا فلا يمكن ان يفرق في الجسم من امثال الاقدار متساوية  
 بغير انقطاع هذا في السيرة في قول في فرض تحقيق السيرة المتساوية في الجسم  
 لا يبقى في السيرة بالضرورة ولو بحسب الغرض في امثال هذا المتساوية في الجسم  
 اقسام متساوية او كل قسم فرض لا يبقى في السيرة والاكاف بعض السيرة  
 بالقوة في او كان كذلك في تحقيق في اجسام غير متساوية في  
 بالفعل كانت متساوية في افادته الجسم كما اختار النظام بعينه في  
 الا يكون تلك الاقسام عقيدة في فرضية عند الحكماء لكنها اجزاء متساوية

عند النظام تلك الاجزاء متساوية بالفعل وقد عرفت هذا في تحقيق  
 الفرق بين الاجزاء في السيرة بالضرورة والافاد في الفعل الموجوده افا  
 كانت متساوية وظهر لك انما او انصرفت في تمام لم يفت  
 كل بصفته في نصف جميع الانصاف التمرين انما الحكم في ذلك الاجزاء  
 كانت الاجزاء المتساوية بعض متساوية في السيرة في السيرة في السيرة  
 الحق في المعاد المتساوية الغير المتساوية في مقدار جميعها متساوية  
 الامام في شرح الاشارات كل الانصاف متساوية في مقدار  
 سيد المحققين في حاشية التجريد في الجسم وان كان قابلا للسيرة في السيرة  
 في تحقيق ان يخرج الاقسام الغير المتساوية الى الفعل الا ان يكون  
 مقداره غير متساوية وقيل على السيرة كيف تصور ان يكون المقدار المتساوية  
 الغير المتساوية مقدار جميعها غير متساوية والمتساوية يكون مقدار جميعها  
 غير متساوية مع ان المتساوية في السيرة في السيرة في السيرة في السيرة  
 لا في قول هذا غير متساوية لان الاعيان في الجانب الاخر المتساوية  
 في تقديرنا في السيرة في السيرة في السيرة في السيرة في السيرة في السيرة  
 متساوية في السيرة في السيرة في السيرة في السيرة في السيرة في السيرة  
 او غير متساوية في السيرة في السيرة في السيرة في السيرة في السيرة في السيرة  
 وعلى ان لا يلزم امكان وجود السيرة الغير المتساوية في السيرة في السيرة في السيرة  
 وجود الاقسام الغير المتساوية في السيرة في السيرة في السيرة في السيرة في السيرة في السيرة  
 كقدرات الله تعالى وغيره فان قلت ان اريد في السيرة في السيرة في السيرة في السيرة  
 جميعها كل منها متساوية في السيرة في السيرة في السيرة في السيرة في السيرة في السيرة  
 اجزاء الغير المتساوية في السيرة في السيرة في السيرة في السيرة في السيرة في السيرة



واحد من احواد ما وان اراد جميع ما يكون مجموعها مكنيا بخلاف  
 انها متناهية ولا يلزم انها القسمة او عند الانها الى احد المكنون  
 مجموع بعد كونها بالان مجموع مع قلت تحتها الثاني ونقول  
 لزوم من ان اذا انشأ القسمة على ما يمكن في القسمة بعد ما مع القسمة الى  
 كصفت بالفعل مجموعها والاراد مكنيا برهانه في احوال غير  
 اختيار هذا الشيء ان اذا اخرج هذا الكلام رجع الى ان المجموع  
 بامكن ان يغير لعدم امكان ما يزيد عليه من مائة او غير مائة فلكل  
 ان في العرض المذكور لا يمكن مجموع لا يمكن ما يزيد عليه فكل مجموع  
 كان مكنيا كان متناهيما يمكن الزيادة عليه فالمجموع الذي لا يمكن الية  
 عليه متناه في فرضنا هذا وانما يكون ذلك المجموع غير متناه  
 يمكن الزيادة عليه ففرضنا ذلك المجموع مكني ففرضنا ان الزيادة  
 عليه كونه متناهيما وكونه لا يمكن الزيادة عليه كونه غير متناه ففرضنا  
 الكلام رجع الى ان المجموع المذكور متناهيما وغير متناه بل متناه  
 او غير متناه ونظير ذلك اني اني فرضنا كان وجوده ووجوده  
 متناه لان استلزام مجموع المتناهي استلزام عدمه او غير ذلك  
 بهذا الحق يدفع سوال اخر مشهور وهو ان اذا اخرج المجموع المتناهي  
 لا ينفذ مفهوم فاذ انشأه الى جزء فلا شك ان مجموعا متناهيا  
 فلكل النسبة واحدة في المجموع لفرضنا بحيث لا ينفذ مفهوم المتناهي  
 ايقه ان النسبة خارجة عن العرض فذلك بان في فرضنا مجموع المتناهي  
 لا ينفذ مفهوم مكني من نسبة الجزء يتصل بغيره بالقبض والقبض  
 كونه بحيث لا ينفذ مفهوم مكني من حصوله يتصل بغيره ان نسبة

بحيث

ولفرضنا ان النسبة لا ينفذ  
 ان ان النسبة لا ينفذ

لن

نسبة الجزء من مجموعها مكنيا فلكل مجموع المتناهي الكون  
 الى جزء خارجة عن العرض فذلك النسبة خارجة عن العرض لا يمكن  
 فرض مجموع المتناهي الخاصة من العرض فذلك ان نسبة الجزء خارجة  
 عن العرض ان اذا فرضنا مجموع المتناهي كصفت بحيث لا يخرج مفهوم  
 مكني من مفهومه ولو بعد ذلك الفرض فذلك الفرض لا يمكن اجتماعه  
 مع اعتبار نسبة الجزء ففرضنا **الحكم** ان الظن بطلان ما يقال  
 اليقين وهو المراد منها العمل الكثرة احيانا لفظ الظن مع ان  
 هذا الذهب مجموعهم عند القابل بالنسبة شئنا عروضا في زمانها  
 لا يمكن ان يتعلق به اعتقاد وتصديق فوق الظن لوقوع التصديق  
**الحكم** فلا بد ان يقر ان النسبة مكنيا ويظهر ان النسبة في الفصل الثاني  
 قال الحق الشريف ويثبت لما صاحب الذهب انما يكون  
 من القول بالجزء الذي لا يتجزى وقد افهم ذلك من حيث لا يشعرون  
 فحق عنهم تلك العجالة واما هو لا فيسوا انهم من عارفين فيهم  
 بل ينقضية بالقبول ربما يصحون به واقول الفرق بين لفظ الظن  
 والقول ربما يبدوا ارادوا كذا في الثاني من الاول **الحكم**  
 الثاني ان تلك الاجزاء اشارت الى الجنس الاجزاء لا الاجزاء التي  
 اجزاء الجسم حتمية في قوة حل الشئ فلكل جزء غير متناه **الحكم** واما الذي  
 لا يلزم فالاجزاء فلا فصلها عن الاولين بقوله ففرضنا ان النسبة  
 في حيث لان مرادهم بقوله ان الجسم مكني اجزاء لا يتجزى  
 هو ان تلك الاجزاء لا يتجزى فلكل اجزاء ان النسبة لا ينفذ لانها  
 لا يتجزى اجزاء مكني من كونه من اجزاء بعضها واما قوله ففرضنا

اصحاب



من الف و د و الن فتنه ان الحكم ان قول اولادهم لم  
 كل جسم كسب من اجزاء لا يخرج في هو ان تلك الاجزاء لا يخرج  
 الا كسر اولاد قطعها ولا وما في ضابط ان الحكم الثالث ان  
 لم ينفذهم من ان الحكم الاول ان اجزاء الجسم كالمركب  
 وان من هذه انما يتفرق ويتبين فيه وسر ما في قوله هذا المعنى ان  
 الرابع انهم لا يرمون له انهم لان تركب جسم من اجزاء لا يخرج  
 ان يكون الوسط حاصلا من اجزاء الطرفين من اجزاء الجسم  
 ما يستدركه **قال** فبين كلامه من افاء **قال** في دفع الكفا  
 اراد ان لا ينفذ من الجسم من اجزاء الجسم لا سيما بها ولا  
 من افاء بين كذا انواع القسمة من كذا اجزاء بها اربعة وذلك  
 لان المراد من القسمة الوهية منها ما لا ينفذ في اجزاء اجزاء  
 ثم يابكون الوهم من اجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء  
 يبعث الوهم من اجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء  
 داخل في القسمة الوهية لا يخرج من اجزاء اجزاء  
 خارج له من اجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء  
 اسما بها فليكن في اجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء  
 بها ما في اول الباعث فلا من افاء **قال** في دفع الكفا  
 ذلك **قال** في دفع الكفا من اجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء  
 ان الجسم الذي لا يقبل الانقسام في اجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء  
 فيخرج القطع والكسر وهذا يتبين من اجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء  
 قد قسم هذه القسمة وقد لا يتبين من اجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء

انما بان لا يعتبر العقل الوهم القسمة واما البنية ان اجزاء اجزاء  
 والبنية تنقسم الى اجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء  
 والاول ان في فائدة لفظ فتنه ان اجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء  
 البنية ان الجسم الصلب قد يقطع والجسم اللين قد يكسر واما  
 القسمة الوهية فانه فيها فتنه لا حاصلا الاشارة الى ما في فتنه  
 في جانب الجسم الذي لا يقبل الانقسام في اجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء  
 ان يكون الجسم في فتنه من اجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء  
 اللين من اجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء  
 فائدة الجسم في الوهية فتنه في اجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء  
 تعلم ان لا من افاء من القسمة من اجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء  
 لاجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء  
 بالزم عليهم ما ذكره من ان القسمة لا بد ان يكون اجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء  
 قالوا ان القسمة من اجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء  
 القسمة هو الوهية من اجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء  
**قال** واما الفرق بينهما في هذا الموضوع حاصره ان الجسم الصلب  
 نسبة هذا التصريح الى اجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء  
 فتنه فرق بينهما ولا في فتنه من اجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء  
 على الفرق ثم رجع النسخة التي شرع بعد الفرق والظاهر ان مراد  
 الشئ ما ذكره بعض المحققين ان حاصلا الفتنه انه لو لم يورد القسمة  
 لكان الوهم من اجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء من اجزاء اجزاء  
 فارد في الغرض عطفها على سبيل القسمة لفقها وفعلا الوهم

التبعية

السند من اجزاء



ما يمكن ان يتصوره العقل ان الفرق بينهما في هذا الموضوع بناء على الترتيب  
 على ما اشار اليه الشيخ من شرح النسخة التي لم يذكر فيها كل ما ليس الوهم  
 والعرض على غير ما بان اني انه لا فرق بينهما في هذا الكتاب  
**قال** لان قسم الترتيب في ادراكه بالضرورة يمكن ان يقال  
 المراد بما يقسمه بغير ان يقسم في شئ من الوجود اما ما ذكره بعض  
 المحققين من ان المراد ما يقسمه في قول كونه عليه او لا ذلك  
 ما يفرض ان كان قسم الترتيب في ان يدرك القسم كذلك اذ  
 ان يقسمه في ان كان لا يدركه في ان كان لا يدركه في ان كان لا يدركه  
 فيجب ان يلاحظ ان يكون ظاهر القول ان القسم لا لا يفرض في  
 ما يفرض ان يكون ان كلام الله في حيزه في نسبة عدم قدرته  
 الى المقوم في هذا النوع من حيث هو في الالزام او ان يكون  
 ادق واصوب لان ما فرضه في ادراكه لا يصح في  
 الوهم وقفت قبل هذا القسم لانه لم يخرج من القسم  
 فرض كونه مقبلا او كان ان يقسمه في ادراكه في قسم  
 الالزام ايضا **قال** ولا يراد في العرف والافتقار  
 باحاطة ما لا يتصور اجاب عنه بعض المحققين بان الالزام  
 كما يكون صفة للعلم يصح جعله صفة للقدرة فلا يبعد ان يكون مراده  
 باحاطة ما لا يتصور اجاب عنه القسم **قال** وايضا ان  
 قوة الوجود **قال** بعض المحققين لو لم يكون غير قادر على ادراك  
 الكمال لا يدرك الامور الغريبة التي لا في الوجود الكمال ولا في  
 الجبر لا يمكن ان يكون العقل فانه يدرك الامور الغريبة التي

يريد ان

يكون

الكل

الكمال بصورة واحدة فتقول المراد عدم قوة الوجود في ادراك الكمال  
 الغير المتناهية بالعقل او فتقول المراد انه لا يقدر على ادراك  
 او قسمه لانه لا يدركه في الدلائل الخلال المركبة لموت او  
 في الوجود من نظر الوجود الاول لان ادراك العقل لا يكون  
 المتناهي بصورة واحدة وقد فتنه لا يقدر على القسم في غير  
 بل لا بد فيها من كون القسم والافاق متناهية عند العقل بل لا بد  
 في تصور متناهية ما عرفت مفصلا عن ان الكلام ان في العقل  
 لا تقف وقته في قسمه في هذا انما يظهر مما اذا كانت العقول  
 متعاقبة لانها وقعت وقته في ان في العقل في ان  
 ما يفرض اجاب البديهي ان القوة العقلية لا يمكن ان تقف  
 بها في ان تقف في الحيز في ان تقف في العقل  
**قال** اراد ان يتدرج بعد الالزام الى سلوك طريق الترتيب  
 او ثابت ههنا بالبرهان هو ان حجب الوسط للطرفين في  
 الملافة يستلزم الملافة لا بالاسر فيقوم الالزام فيكون  
 لا ينفك في اثبات الطرف وهو غير كسب من الاجزاء العشرية  
 اتم مستلزما بحجب الوسط للطرفين عن الالزام في  
 الحكم الرابع ايضا لازم في فهمه ما هو ظاهر وجعل الطرف  
 الجزء ان الحكم الثالث في فهمه ما هو ظاهر وجعل الطرف  
**الحكم** وفي دليل النقص انما احداهما لا يتم آه ظهري المراد  
 ان الملافة بالاسر من الاجزاء يستلزم عدم الف الجزم  
 تلك الاجزاء بان يكون تلك الاجزاء المتداخلة فيها اجزاء

ضروري

في الوجود

يتقسم اتم ما لا يثبت كغيرهم  
 وهو العقل بطلب احكام والاخر اتم



يجب ان يكون له حجم ومقدار يزيد في مقدار الحجم الاجزاء المتداخلة  
 كذلك فان قلت لم لا يجوز ان يدخل الطرف الوسط ويترك  
 مقدارها معا على مقدار واحد منها قلت لا يجوز ان يدخلها  
 اولاف الا اول لا يتصور الا زيادة في المقدار والحجم ضرورة ان  
 المقدار العظيم والمقدار الصغير لا يتجانسا كما نرى في النسخ  
 ظاهر احد ما يحيط به الآخر لزم فراغ فاحدا من الملائكة للآخر  
 فنقسم مطلقا اذ لا يتصور دخول اطن منها ظاهر الآخر فنقسم  
 احدهما لا اقل وانما تركب الجسم من اجزاء لا يتصور بدون ان يكون  
 الوسط فيها وانما في الترتيب لو خرج من دفع المنع بالكلية وامانا  
 فترجى بفتح في الاول لا يبال بسنده المسألة ولا يرضى  
 فيه لدفع الشيخ في **فان** فانها النقض بالفصول المتكررة  
 الاول ان يجعل هذا النظر ان لا ينظر في الوارد على دليل النقض  
 لان هذا ما يتوجه على جواب النظر التي لم يثبت التزم فيه الشيخ  
 اذ كان لطرفان ينقسم باحد وجه الانقسامات **فان**  
 وذلك لان المكان عندهم قريب من مفهوم الفكرة في نظر  
 هذا مخالف لما نقل عنهم في الكتب المشهورة الكلامية من ان  
 المتكلمين عبارة عن العبد الموهوم من حصره والملازمة في الكفا  
 في السطح والبعد الموهوم والموهوم ونسب الاول الى الثاني  
 والثاني الى الاخر فثبت والثالث الى المتكلمين **فان**  
 واما عند الشيخ فوجه الحكم فيها واحد هو عليه قال المحقق  
 انه خلاف ما صرح به الشيخ في النفا فانه صرح به انك لا يجوز ان

منطبق على ظاهر الاول  
 لكن ان كانا جديدا  
 واذ لم يسطر على الاول  
 في

المكان الكلام عنده

والمكان والوضع الترتيب كما في الحد والتم الا ان في اراو يكونا جديدا  
 انما يصدق ان كانا شيئا واحدا في الجملة وهو سطح مختلف المتكلمين فانما  
 لا يصدق ان عندهم شيئا واحدا على مقتضى **فان** **الشيء** والمراد بان  
 مخالفة الملاحة في كائنين في كائنين فانما يصدق في الترتيب بقسدين  
 بناء على انه غير غير بالقياس بالنصب ان قرأ بالرفع على انه فاعل في كان  
 المفعول في الطرف حال النفوذ غير ما في من حال الترتيب من النفوذ والادام  
 على الوجه الاول ان يسمى الطرف الداخل سمان من النفوذ في الترتيب  
 شيئا فتم وجعل القدر في التعريف في موطوءة ما في وجهه اللقا  
 المتوهم بان لا يترك مصدره في مكان الوصل في الطرف حال تمام الدالة  
 غير لوجه حال الماسة قبل النفوذ في القدر الذي في حال النفوذ في وجهه  
 المتوهم لتمام الدالة لتمام الكلام في ان جعل اللقا في الترتيب في تمام  
 لا يخفى عليك انك في التعريف ان في علم ما قرأ الامام في قوله  
 في غير ان في حوزة بدل في اللقا المتوهم للدلالة فوضع المظهر موضع  
 المحضر لزيادة التوضيح وقال بعض المحققين الاول ان يكون قوله وانما  
 الذي في دليل اخر في تمام الوسط والمعرف والقد الذي في حال  
 الماسة اقل من القدر الملاحة حال تمام الدلالة قول هذا بناء على  
 ان هذا بناء على انهم لا يبال بالداخل الذي بعد الماسة لا لا يبال بالداخل  
 المتوهم مطلقا ما صرح به المحققين في الاخر في الاخر في الاخر  
 في قوله وهو في تمام اجزائه **فان** واما المتكلمين لما في قوله  
 ان المسألة فمركبة اعترض عن الترتيب بان وجهه الاجزاء بالفعل في  
 المسألة لا يوجب وجوبه بالفعل في كائنين انما يوجب الترتيب في

يجعل



ذائبة المنفعة بالفعل كجوار العكس نعم انهم قائلون بما ذكره اقول  
 في جواب عنه انه قد تفرق في موضوعه ان الواحد الشخص لا يتجزأ  
 بالوحد الشخص لا يتجزأ فاذ كانت المسألة شيئاً صامعاً  
 كانت الحركة انفساً كذلك لا تتجزأ واجاب عنه بعض المحققين ان  
 بانهم ما ذهبوا الى تركب المسألة فجزأ لا يتجزأ لا عقداً بهم ان  
 الشر لا ينقسم الى ما لا يوجد فيه بالفعل فبذلك المقدمة ثم عند التعليل  
 بأسرهم ولذلك ساعد النظام احكاماً في انقسام الحكم الى  
 وضع في اثبات اجزاء ولما خالفهم الشرع في تلك المقدمة لم  
 تركب جسم منها اذ انهم ذلك فقول بتركب كل كلام المحاكم على ان  
 لما ذهبوا الى تركب الجسم من اجزاء لا يتجزأ انهم على اصولهم تركب  
 الحركة بالفعل ايضاً من تلك الاجزاء واقول لا يخفى ما في قوله ذلك لا  
 ساعد النظام لما قوله اذ انهم قد انقضوا اذ كان ان النظام  
 وقع في اثبات اجزاء حيث لا يشترط فكذا الشرع وكما لم يقل  
 الشرع تركب اجزئها من اجزاء فكذا النظام قبل ان يقر في قوله  
 الثانية ان الحركة جزأ لا يتجزأ لا يخفى اننا قد اثبتت تلك المقدمة  
 فيكون في المقصود ولا حاجة الى المقدمة الاولى لانه اذا لم يكن اجزاء  
 اجزاء منقسم لم يكن لها اول وآخر ووسط فلو كان لها تلك  
 كانت قابلة للانقسام ولعل الاحتياج الى بيان المقدمة الاولى  
 لاخذ ان الاتصال مع الانقسام لان تلك هي حالات التفرق  
 كحركة موقوفة على اتصال الحركة لا يظن الا بالمقدمة الاولى على  
 عند حل الاشكال الثالث قوله وجوابه ان السهم ما اعتبر البعد

لكن م

المسألة

والمنتهى في الحركة قال بعض المحققين فان قيل المصادفة لا يندفع بدليل  
 لانه انما يكون القدر الملازمة حال المصادفة غير القدر الملازمة حال التفرق  
 اذ كان مقبلاً او غير مقبلاً لعدم الانقسام لا يكون بين القدر  
 مغايرة وهو قد قلت اصحاب اجزاء يثبتون للجزء حال المصادفة  
 من غير دخلة فاذ جوزوا الدخلة في الحركة لزمهم الفرق بين القدر  
 في حال الاولى والقدر الملازمة في حال الثانية فبذلك الانقسام  
 ولكنهم لا يثبتون الاحوال الثلاثة للحركة في اجزاء لا يتجزأ في اصل  
 هم قائلون بانه امر دفعي لا يتجزأ فاثبات اجزاء يثبت الاحوال  
 ان ذلك يصح في المطع نعم يجوز قول الشيخ فانه لو جوز مجزأه ان  
 الملازمة التي هي بينهما من العارة قد يجوز ان يكون الداخل لا يطبق  
 التفرق بل يكتسب الاجزاء في اول طاقاتها من داخلها في اللطائف  
 واجيب ان كلام الشيخ ليس في ابطال الداخل مطلقاً بل في ابطال  
 داخل اجزاء ثبانه بالفعل لما تركب في وسط طرفان ذلك في  
 داخل الوسط اقول القسم الثاني الذي صرح به بعض هؤلاء المقاتلات بالاسم  
 مطلقاً لا المدخل اذ لا يحد بعد اللغات بالاسم لان الاقسام الخمسة  
 من عدم اللغات والملازمة بالاسم والاسم بالاسم فلو خضع للملازمة  
 بالاسم للملازمة اذ لا يحد لم يصح احصر في عدم الملازمة والملازمة بالاسم  
 ان يكون الملازمة بالاسم خادماً واذ كان القسم الثاني للملازمة بالاسم  
 مطلقاً كان ثبات القسم الثالث موقفاً على ابطال او ابطال القسم الاول  
 فلا يثبت ثبانه في الملازمة بالاسم وانه لا يصح قول الشيخ ثم رجع الى  
 القسم الثالث بابطال نقيضه الشئ في القسمين المتروكين عن الاول

وهو مقدم

المراد من قوله



لان الثاني هو الملافة بالاسطرطاف والمبطل منها في هذا التقدير هو الاول  
 اعني الملافة بشرط كونها في اعمق اذ لم يقع التداخل اول الملافة  
 لئلا يقع الانقسام فيكون كونهما حادثة في اول الملافة ولا حاجة الى  
 ابطال التداخل بعد ان هو قول بل ان في الاقسام الثلاثة المتقدمة  
 كونه في وسط جابا للظن في الخامس بان ان هذا التقدير لا يقع  
 لئلا يقع لان كل قسم في اجزا لا يتجزئ لا يتصور الا بان كان جابا  
 ووسطا في الملافة فالثاني هو الملافة بالاسطرطاف المذكور  
 كما هو الثاني في هذا التقدير لا يتخلل الملافة بالاسطرطاف فيكون  
 الايراد الاول فيكون صحيح ان المقصود كان لبطال الملافة بالاسطرطاف  
 فيكون بعد الخامس لم يكن النفي كان ثانيا لان الثاني هو الملافة  
 بالاسطرطاف فيكون الوسط للظن في الخامس هو ان في الوسط  
 للظن والنفي هو الملافة بالاسطرطاف فيكون بعد الخامس هو ان  
 المقصود ابطال القسم الثاني في التقدير المذكور فقط فيكون  
 ذكر ابطال التداخل مطلقا وليست احدى ابطال التداخل المذكور  
 وان في ابطال القسم الآخر الا ان بان في يمكن ابطال التداخل  
 مطلقا واما في نظر الوجود ما ذكر في التوجيه في اعمق في اجزا  
 في اصل الايراد بعد مقدمة ذكر في هذا الحق في ان الملافة بالاسطرطاف  
 تلك الاجزاء تكونها متفرقة بذات شاعلة في اجزاء الملافة فيكون  
 الذي في الاجزاء لا يتصور الا بان يكون مختلفا للظاهر والباطن فيكون  
 لما في التوجيه في اجزاء الملافة فانها متداخلة في اول الملافة فيكون  
 غير حركة لعدم كونها في خط فليس في التوجيه في اجزاء الملافة فيكون

طوره

مطلقا

ولصاحبه

تجوز

ان في كنه القدر الملافة حال التماس غير القدر الملافة حال  
 النفوذ لازم من جهة الجزء الخامس من جهة نفوذ في الآخر الا ان  
 للملافة بالاسطرطاف الامور المتفرقة بذات فلا مصادرة **في الملافة**  
 واعلم ان اتصال الحركة لا يدخل في بيان المصادرة على المطالع  
 اراد ان لا يتوقف بيان المصادرة على اتصال الحركة فيكون في هذا  
 في الملافة بالاسطرطاف وذلك لا يدل على استبعاد اتصال الحركة فيكون  
 ان يكون بالاتصال بين الملافة بالاسطرطاف وان اراد ان لا يدخل  
 لاتصال الحركة فيكون المصادرة في غير ساد يمكن بان المصادرة  
 بان ثبات الاحوال الثالث للحركة انما يتم اذا كانت الحركة متصلة  
 في غير متفرقة الفعل في الاجزاء المتفرقة الاجزاء فيها بالقوة وكون الحركة  
 متصلة واحدة انما يتم اذا لم يكن حركة في اجزا لا يتجزئ الا في الاول فلما  
 في غير متفرقة الفعل في الاجزاء المتفرقة الاجزاء واما ان في فلما في غير متفرقة  
 المقدمة الاولى من اجزاء الحركة عند احكامها متصلة واحدة في غير متفرقة  
 في نهايتها واما المتكامل في ان يكون الحركة غير متفرقة في اجزا لا يتجزئ  
 انما يتم اذا كانت الساد فيكون في غير متفرقة في اجزاء الملافة فيكون  
 بان الحركة ايضا من اجزا لا يتجزئ ما ذكر في بيان المقدمة الاولى  
 الحركة في اتصال الساد واتصال الساد فيكون في ابطال الحركة  
 في اجزاء الملافة لا يتجزئ في الساد فيكون في اجزاء الملافة فيكون  
 في الحق حيث قال في الملافة ان في تقيض ان يكون في الملافة فيكون  
 مرجح في ان هذا الكلام دليل على ان الملافة في التداخل فيكون في نظر الاول  
 ولم يثبت اتصال الملافة بالاسطرطاف فيكون في اجزاء الملافة فيكون

ولا يمكن ان المصادرة في جهة واحدة

موجب



مسألة المحقق ان اذا دخل ستر من خلاف الموضع من كل جهة كونه  
 الجسم من اجزاء لا يتجزأ كان هناك الحكم ثلثا فالف منها وعدم مقام  
 اجزاء وهذا ان جاز ان لا تقدم الموضع في غير ان في موهبه وكذا الوسط  
 حاجبا للطر من غير انما سيقن ان لازم بين التقدم الموضع والف  
 الجسم من الاجزاء المقدارية التباينة بالوضع والاشارة لا بصورة بل  
 في لواء الف الجسم تلك الاجزاء فلا يخرج ان يلائم افعالها او يلائم  
 بالاسر ولا يلائم بالاسر وكل واحد من هذه الشئتين سيقن بطلان وجه  
 الشئتين الموضوعة في هذا البرهان فلو كانا حلالا لكانا ناديا وذلك  
 ما ذكره في التخصيص في قول الشئ في تناقض الحكم الثالث ارجح من الحكم  
 الملافة بالاسر بطلان وهو قسم الثاني في اقسام الشئ المذكورة سابقا  
 كان الشئ قد ابطا في بطلان وجهين من اقسام الملافة بالاسر وهو الاول  
 من اقسام الشئ المذكورة وهو تناقض الحكم الثالث الذي هو عدم مقام  
 الاجزاء بان وقوعه في قول الشئ في تناقض وجهين من اقسام الملافة  
 وهو الاول والثاني بعد تنقيح القيد الاول والثاني هو انما هو حاصل في  
 لا بطلان الشئ من الفصل السابق وهذا الفصل في بطلان كونه هذا الفصل  
 مشتق من الرجوع الى الدخول بعد تمام الدليل على ذلك في دفع النظر الثاني  
 فان وفيه بطلان الاقسام باعتبار اجتماع الملافة او تناقضها  
 بالامتناع ما يتناول الامتناع الاجتماع بالغير والعدم في وجه الملافة  
 حيث قال في قوله الشئ باعتبار اجتماع الملافة وعدمها ولا  
 يتبدل لازم القسم الاول بان لا ان اللازم من تقدير عدم تلاقيها عدم  
 الجسم لا انما هو ما ذكره بعض المحققين اذا الامتناع المذكور في الحكم

جسم

وكتب

فاما كماله **الحل** فيكون مقتضى هذا حال ان الجسم ثلثا فالف منها وعدم مقام  
 في كل حال كونه السو والتميز طول الجسم من اجزاء لا يتجزأ فلو كان  
 حركة على عرض الجسم فيظهر كونه في حد ذاته من اجزاء لا يتجزأ  
 فان قيل لا يلزم من ذلك ان تلك الاجزاء حاصلة في الفعل في مكان  
 المساحة فمقتضى واحد من كونه في الفوق والآخر في التحت فلو كانا في  
 الجسم لا يثبت بحدوث اجزاء بالفعل في الجسم من غير ان يكونا في  
 فلا يكون العارضة للجزء التي في لئبهم ففت تلك الاجزاء كانت  
 نفت من حيث الترتيب ايضا فان الاجزاء الوهية لا بد ان تميز في الزمان  
 وضعا وان كونه الوسطا حاجبا للطر من جهة الملافة في الوهم واللام  
 امتداد ووجه من هذا لا اعتبارا بمقتضى العارضة فيظهر انها لا تميز  
 خصوصية احد هذين الوجهين بل في تقدير الشئ منها اقول لا يجوز  
 العارضة التعريف التي في جواب عن اصل السؤال في ان الشئ  
 كونه حصة الزمان والموضع وما به الحركة على ما تقرر في موضع في تقدير  
 ان يكون السو مقتضى واحد من ان الزمان والموضع واحد لا بد  
 يكون السو في آخر ما يخص واحد امتصلا بالذات فتفلا بد  
 كون السو في كونه اجزاء بالفعل لا يتجزأ كونه الحركة في كل جزء من  
 واحدة بالتخصيص لا نقول العمل في اجزاء الحركة بالفعل في كل جزء  
 اجزاء الزمان بالفعل ان كونه في الانات فالحركة الواقعة في كل  
 شخص فالحركة الواقعة في ان اخر يكونا خلاف الاعراض فالحركة  
 لانف م الموضع ليطبق في كل حال وفي هذا الجواب ضعف  
 لاننا نفهم بالضرورة ان الحركة الموجبة لانف م الموضع في الزمان

معارضة

نما

الحركة في الزمان



انما الحركة غير التوسط وليس كلام المعاني في بل في الحركة المنطقية  
 اللازم في كمالها من الاجزاء التي لا يجوز كسبها من بعضها ايكون  
 الحركة موجودة في الحاضر غير ضرورية لا يبعدان بغير القيد انها موجودة  
 في هذا لانها غير الذات اقول الفصل القادم ان يقال ان يرد على كمالها  
 بمعنى التوسط فتحرارها موجودة غير مقسمة لكنها غير طبقية على المساواة  
 ايضا هو غير القطع فان اريد وجودها وجودا في الخارج ففقد وجودها  
 في الاولاد على تقدير التسليم بخبرائها موجودة في الاضر مثلادون انما  
 الحاضر وقد عرفت ان نحو الضرورة في جملة في الزمان كما في غير  
 مسبوقة انما هي في الحركة التوسطية وان اريد وجودها وجودا في الوجود  
 فتحرارها موجودة في الوجود فارق الذات بجميع الاجزاء في عدم  
 استقرارها انما هو باعتبار الوجوه خارجة عن الضرر بمعنى ان تلك الاجزاء  
 لو وجدت في الخارج لم يجمع في على كبر او باعتبار احد في هذا  
 بمعنى انه لا يكون حدوثها في الابعاد حدوثا في الاول والاولى  
 ما ذكره بعض العقيدان ان اريد الوجود في الجمال افضل لا شك ان كمالها  
 انقطع حادثة في الجمال على سبيل التدرج فحدثها انما في الزمان الباكر  
 او المتأخر وبما باطلان على ما قرر مشرعا فاعتقل كماله في الوجود في الزمان  
 الحاضر فلو انقسم لزم اجتماع اجزاء في حدوثه وقد عرفت في  
 كان اجواب ما ذكره انتم من اعتبارها حادثة في الجمال في الزمان  
 الماض ولا يلزم من عدم حدوثها في الجمال في الزمان الحاضر عدم حدوثها  
 في مطلقا على ما مر من عدم ولا يلزم عليك التفرع بالمعارضة او انتم قد علمتم  
 ما اردني والصلح في تعيين جوابي الله فلا يبعد ان الله علمها على هذا

مع القطع

في الوهم في الزمان احاطه الغم  
المنقسم كثر لا زعم عدم  
لا اله الا الله

التعزيب بالبرهان واجب عنها لان اجوابها على التعزيبات الاخره  
هذا وقد استدل بعض المحققين بان الحركة تمس القطع غير موجودة في الخارج  
بانه اذا قبل لثبته موجود في الماضى خارج الماضى ان براد وجوده مقارنا لصفه  
المضى فيكون موجودا ومعدوما معا اذ لا يقع للمضى الا الانقضاء او البراد  
وجوده كان مقارنا لوصف الحضور ثم رال الاجوز والاحضور فلم يكن في الحضور  
في الماضي الا يكون متصفا بالوجود في آن ما لا يكون موجودا في الماضي بل  
وتمتصه انه موجود لو كان مقارنا لوصف المضى وهو متصف في آن بالبرهان  
لزم ان يكون موجودا في آن وتسمى بغيره الوجود والاضال  
وان كان مقارنا لوصف الحضور لزم ان يكون له وجود في آن في الماضي  
بوجه وبعبارة اخرى الشئ اذا استلزم احد وصفين لم يجامع وجودهما  
لم يوجد احداهما والحركة تستلزم احدا لاخر من الماضى والاضال وجوده  
شنا منها فلا يوجد احداهما الا الاستلزام فقط اذ لا حضور لها اما في الماضي  
شنا منها فلا يماضي آن وليس يحتمل وجوده في آن مستقبل آن وليس يحتمل  
الآن فظن ان لا وجود لها اتم اشهر اقل فينبظر اما اذ لا فلا يكون له الوجود  
ان الحركة غير ماضيه في قبيل سبيل التدرج والتعاقب لان حدوثها في  
الماضي ليس في الزمان الحاضر والا لا يصح الاجراء في حدوثها كما لا يصح  
مقارنا لوصف المضى والارام ان يكون موجودا ومعدوما معا اذ لا يقع للمضى  
الا الانقضاء ولا يكون حدوثها مقارنا لوصف الاستقبال التام لانه اذا ما  
فيما حلل ان في الاوصاف التدرج المضى والاستقبال احضورا وما خفي  
بها الاشياء في طرف الزمان فما كان وجوده في بعض الزمان لا يكون مقارنا  
منها في الزمان لا في حاله في تمام والعرفه منها قال بعض المحققين في هذا

سید

فان قلت قلنا ان كل قطرة من الماء المتق الخال انما هي ان  
وحدث الجمع في الآخرة فليحدث الجمع اذ انما يتبعها  
في الزمان كل قطرة حدونها في ان وذلك لما لو ان التقاطع  
في الوجود اكلتها مبرجعتي زمان وسال الجمع مبرجعتي الزمان  
موجودان في جميع الزمان اذ اوجدنا في جميع الآيات لانما هو موجود  
زمان وحدوث كل زمان انما هو ما في جميع اجزاء الجمع لا انما هو في  
هذا المكان لا في غيره كونه العاقل في جميع اجزاء الجمع لا انما هو في  
القطرة في صورة التقاطع زمانا اذ اكان كل واحد من جملة  
زمان فالتجمع مبرجعتي جميع الزمان والقطرة في جميع الزمان  
كل من جميع الزمان وجميع الزمان لان اجزاء الزمان  
كيفية لانه موجود في غيره ذلك الزمان



وجه آخر لمحكك الاشارة لان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر  
 آخر ليظهر ان مستند الحكم ليس بالاجزاء المتفرقة بل بالكلية فثبت من هنا في الخبر  
 فان ثبت بالدليل ان مستند الحكم هو الكل لا اجزائه فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه  
 بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر ليظهر ان مستند الحكم ليس بالاجزاء المتفرقة بل بالكلية  
 او في اكثر استنباط في وجه آخر فلا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 يكتفي النظر السابق في وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 اقول على كل كلام صاحب الحاشية ان وجه آخر للاشارة مما قبله من كلامه في قوله  
 السوق حوت السمك حتى اجبت في الكلام كمن يثبت هذا الوجه في  
 ما عرفت به ان يكتفي النظر السابق في وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 يكتفي في وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 النظر السابق في استنباط وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 الفصل الثاني في النظر السابق فان ثبت في وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 ما لم يذكر في كلامه فان كان هو وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 فنقول في النظر السابق ان وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 ولو كان كقولهم في الشيخ العاصم الاستدلال ان وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 من السطون في الفصل المعصوم في بحث او كونه من السطون في غرضه في وجه آخر  
 ثم على كل كلام صاحب الحاشية ان وجه آخر للاشارة مما قبله من كلامه في قوله  
 الاحراء الوهم في وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 السطون في الوهم وانما لم يرد في كلامه المستند فلا بد من كلامه في وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 او لم يحل في وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 في السطون في كلامه في وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر

نظرهم

الكلام

وجود

في الخبر مسلم لا بد من الاستدلال في وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 كما شرحه آغا خان في منزهة الكثر في وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 ان من وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 الضرر هو اسما في الواحد الا في وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 على وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 كونه عضو واحد في مكان العضو فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 من جهة اخرى فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 ارم ان وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 الواحد في وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 ما لا يقبل التفرقة في وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 لا يشترط في وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 لان قول لا يشترط في وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 ثبت المخط ولا فصل الكلام في وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 الكثر في وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 الدليل في وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 المحاكات في وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 مهاد في وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 من الوجه في وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 معاه في وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 في كلامه في وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر  
 عن الاماكن في وجه آخر فثبت ان النظر السابق لا يكتفي في نفسه بهذا الوجه بل لا بد من نظر آخر

الاجزاء

كثير

مثلا



انما يالف من جملة شخصية وكثرة الافراد انما يالف من جملة  
 الافراد وبهذا كثر الاجزاء انما يالف من جملة الاجزاء واما  
 ليس من الاجزاء خصوصية بغير واحد او بعضا من الاجزاء  
 انها مشتركة في جزء واحد من الاجزاء او في كل الاجزاء  
 كما يظهر بالبين من حيث يندفع ما اوردناه من جملة اول كثر  
 الجزء على النظام لغيره وهو ان اذا وضعنا راس خط على  
 فلابد ان يخالس السطح فينقسم فان كان جوهرا في النظام  
 كان عرضا فان كان ما يجوهر لكان هو الخط وان كان جوهرا  
 بالقوة فيكون في ذهاب الى النظام وان كان منقسم فيكون  
 المعلوم بالضرورة ان الاجزاء التي لم يكن لها منس في تلك العرض  
 لم يكن لها منس في حلول تلك العرض وان كان الجسم متصلا  
 فان العرض المنقسم منها قايما بالجميع لان الجميع هو الجسم  
 فان قايما واما العكس للعرض فليس فيه قايما لعدم اتصال  
 كبراج بان منس في الفاس ما يكون اتصالا ولا يتركز بانه  
 منس في راسين عرو وكونه قايما في راسين قايما  
 كان قايما في راسين الاتساج ولا يحتاج فيه الى الخط فمقدرة جنسية  
 كقياس المساواة وكما ان ما يكون الى وسطها مكررا في  
 الاتساج في الشكل الاول فلهذا منس في الخط وكونه الى الراجح  
 هذا المحض ما افاده بعض المحققين من انهما لا يدر العلامات في الخط  
 ذلك المحض منس في خطين من الخطين ولا يتعصب في  
 الخلاف في انهما لا يجوز ان يكونا في خطين من الخطين ولا حاجة الى

هذا هو المقصود من قوله  
 انما يالف من جملة  
 الافراد وبهذا كثر  
 الاجزاء انما يالف  
 من جملة الاجزاء  
 واما ليس من الاجزاء  
 خصوصية بغير واحد  
 او بعضا من الاجزاء  
 انها مشتركة في  
 جزء واحد من الاجزاء  
 او في كل الاجزاء  
 كما يظهر بالبين  
 من حيث يندفع ما  
 اوردناه من جملة  
 اول كثر الجزء على  
 النظام لغيره وهو  
 ان اذا وضعنا راس  
 خط على فلابد ان  
 يخالس السطح فينقسم  
 فان كان جوهرا في  
 النظام كان عرضا  
 فان كان ما يجوهر  
 لكان هو الخط وان  
 كان جوهرا بالقوة  
 فيكون في ذهاب الى  
 النظام وان كان منقسم  
 فيكون المعلوم بال  
 ضرورة ان الاجزاء  
 التي لم يكن لها منس  
 في تلك العرض لم  
 يكن لها منس في  
 حلول تلك العرض  
 وان كان الجسم  
 متصلا فان العرض  
 المنقسم منها قايما  
 بالجميع لان الجميع  
 هو الجسم فان قايما  
 واما العكس للعرض  
 فليس فيه قايما  
 لعدم اتصال كبراج  
 بان منس في الفاس  
 ما يكون اتصالا ولا  
 يتركز بانه منس في  
 راسين عرو وكونه  
 قايما في راسين قايما  
 كان قايما في راسين  
 الاتساج ولا يحتاج  
 فيه الى الخط فمقدرة  
 جنسية كقياس المساواة  
 وكما ان ما يكون الى  
 وسطها مكررا في الاتساج  
 في الشكل الاول فلهذا  
 منس في الخط وكونه  
 الى الراجح هذا المحض  
 ما افاده بعض المحققين  
 من انهما لا يدر العلامات  
 في الخط ذلك المحض منس  
 في خطين من الخطين ولا  
 يتعصب في الخلاف في  
 انهما لا يجوز ان يكونا  
 في خطين من الخطين ولا  
 حاجة الى

معتبر

نذكر

الزمام

الزمام الطفرة قالنا ح المفاصدا لا موالير فوجدنا في امير الى  
 فامناع كونها غير مبالى العدد معلوم بالضرورة والقول خروج على  
 الحق قد خرج بعض المحققين ان اجزاء الزمان متعاقبة في احد  
 ان اذا حدث من مبداء معين ان ثم ان وبهذا الى حيث قد بلغ  
 الاجزاء مبلغ اللانها هو ذلك ضروري وان كان مكثرة فاحتمل  
 النظام هرب من تلك المكثرة الى الزمام الطفرة اقول لا يخفى  
 المصنف ان الزمام الطفرة مخش من هذا وان كان هذا فافاض  
 ايضا ما قلنا قال الحاكم وايضا لم ان ينفوا اجزاء الزمان  
 عليه بعضهم بان النظام ما وقع في القول الاجزاء الغير المتناهية  
 القول القبول الجسم انما هي الغير المتناهية بحيث يكون منقسما  
 بالفعل والاجزاء المتناهية لم يثبت من هذا القليل ان القول للاجزاء  
 المتناهية اجزاء بالفعل لانها متناهية في الوجود والانه غير متناهية  
 في الوضع فالاول ان في انما وقع النظام في القول للاجزاء  
 المتناهية لضرورة القول بقول الجسم لانقسام الغير القايمة الى  
 اجزاء متناهية في الوضع والاشارة والاجزاء المتناهية في  
 ويكون حجة كلام الغاية بان في الزمان بالاجزاء بالفعل الاجزاء  
 المتناهية بالوضع والاشارة قال الشافعي في منجز ان كثر في  
 الاضافة قال بعض المحققين في عدم صدق الكثرة الاضافة في  
 الاثنين على كثر نسبة الواحد الى الواحد كذا في الاضافة الاثنين فافاض  
 في الاثنين ضعفه والضعف كثر النسبة الى الضعف فافاض ان يكون كثر  
 او الواحد كثر القول الكثر الفاضل الاضافة قد صرح بانها من خارج

ونعلم

كل من لا يدرك يكون ملك الاجزاء الغير المتناهية







Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the preceding text, written in a cursive style.

على الناظران ضميرها في قوله وان كان كثرة متايرتها بعد الابدان  
اليه ضميرها في قوله واد كان كل متاير يؤخذ منها وذلك الضمير هو الكثرة  
على ما صرح به حيث قال العرج كل عدد مساو من الكثرة فهذا الضمير هو كثرة  
الكثرة الا ان ين ضميرها في الاول على ما في الاعداد الدليل على قولنا ان  
الواحد والمتاير موجودا فيها ويكمل قول الشارح فنقره كل عدد متاير في كل  
من اثنين حاصل الجمع **فان** في الحصول الامتدادات المتماثلات  
على انضمام الكثرة بل كفي في انضمام اربع اجزاء هذا كما هو قول جمهور  
المستقلين النظام الفيلسوف في كل قسم لا بد ان يخرج اربعة من متاير  
يقولون التحقيق ان اربعة غير عليه في ذلك الحلف جسم فعليه يلزم ذلك الكثرة  
في تحقيق الجسم الامتدادات المتماثلات مطلقا سواء كانت مقطوعة على  
قوائم ام لا فادعوا ان بعض المستقلين وان لا شرط كون تلك الابعاد  
مقطوعة زوايا فالتزم على هذا الغائب وهو الاكتفاء بتحقيق الابعاد  
في ابعاده كفي في تحقيق الجسم اربعة التثنية لا يحتاج الى الاربعة اجزا  
به وفيما ذكره الركب هندرك ان التثنية اقول ان كل كل نظام  
من اربعة الاجزاء في تحصيل الجسم لا يحصل الكثرة ولا باعتبار كثرته  
بين اجزائه التثنية ثم اعتبار التثنية في تلك الكثرة بل كفي بالثنية  
بين تلك الاجزاء في احكام التثنية في حاصل التثنية فمما ذكره الامام في  
يلزم زيادة اعتبار تحصيل الجسم لا حاجة اليها قال التثنية وكان الفاصل  
الاول تقديم هذا الوجه وبان فادعوا ثم الاضرب عنه الى ما ذكره  
اولا الوجه كلامه لان التثنية اكثر فادعوا في ضمير كلام المحقق **فان**  
الشارح بقصد بيان ان اجسام المتماثلة القادرات لا يلف ملائمة

— 16 —







ان كان المراد سلب الفعالية لا سلب الفعل فلا يوجب مصادمة  
 الشئ في ان الجسم لا يتحرك في نفسه بل في غيره واما انما  
 متناهي ليس واجباً اذا كانت تلك غير قاطبة للانفصال  
 فاما حرمان ابطال منسوب الجواهر اليه من ان لا يمنع واما اذا كانت قاطبة  
 للانفصال فلا بد وان كان جازماً لكنه غير واجب اذ لا بد من الانفصال  
 الى الجسم من مصادمة الفعل والارام الشئ ويترك كون الجسم متناهي  
 متناهي القدر والام لا بد من الممكن ان كان جازماً واجباً ولا منعاً  
 وهذا انما على ان الشئ من جنس الكلام الجسم المتناهي وعلى وجهه لم يوجبه  
 السؤال المذكور صاحب المحاكمات بقوله فان قلت ان ثبت  
 بالنظر ان ان الجسم ليس له مفصل الى ما لا يفصل **فما**  
**انكم في وجه العدول الى النفي الكلي** قال المحقق نفى هذا الامر  
 قويم ان قول الشئ ثبت ان جميع الانقسامات الممكنة ليست كما صرح في  
 الجسم المتناهي جزمه وليس كذلك فانه لا يكون قد صرح بان يكون  
 سواك لانه الكلي لا ليس كل في الكلام ثبت ان الشئ من  
 بما صرح في الجسم المتناهي ان بعض الاجسام من غير مصادمة  
 المفرد بعض منها واما قال ذلك بوجه كلامه في ان لا اراد بعض  
 الاجسام المفرد كما هو في المفرد ما ذكرناه ان لم يكن متناهي في  
 فلا اقل من ان يكون احتمالاً على فعله لا اعراض انتهى قول كلامه  
 على ما ذكره من التوجه لان لا شئ من الالهي ما جسد في الجسم المفرد  
 فثبت ان كل جسم مفرد غير متناهي في الفعل والجسم المفرد بعض المطلق  
 المتناهي في الشئ فاما هذا فالشئ منقطع وجوبه ليس له

ان يكون

المتناهي

رحم

الشرح

فما

مفصل وهو في قوة جزمه ولم يقل قد ثبت ان جميع الاجسام  
 فانه في قوة الكثرة البعيدة ذكره صاحب المحاكمات في قوله كلام  
 الشئ بحيث فان لم يكن في اللازم من المفرد ليس الا انما لا  
 المفرد وهو بعض الاجسام لكنه لا ينافي ما ذكره الشئ لم يوجب في الشئ  
 ليس بان يكون حيث جعل قول الشئ في الفصل المذكور  
 الجسم من دفعه الى الجواب الكلي الذي في قوة السلب جزمه وطرد  
 والى جزمه او الجسم الذي من الجزم ان في مفصل هو الجسم  
 لان الاحتمالات المذكورة ما صرح به الشئ انما وقيست في الجسم  
 وهو المتناهي في جزمه انه ذو مفصل متناهي او غير متناهي اولاً وذكر  
 الشئ هناك وراعيها لكون الجسم المفرد غير الف من اجزاء  
 كذا قال للانقسامات متناهيته وهو ما ذهب اليه جمهور الحكماء ويرد  
 الشئ ان ثبت واما الجسم المتناهي فيقول ان الشئ انما يتم  
 هناك عند قول الشئ فيهم وشارف لما اراد في هذا الفصل  
 الارز من الاربعة المذكورة وهو كون الجسم المفرد متناهي من اجزاء  
 اتم فاللازم بعد الابطال ليس لان بعض الاجسام المفرد غير متناهي  
 الى مفصل متناهي لان كل جسم ممكن نعم ما ذكره الشئ في اجزاء  
 في كل جسم مفرد ثبت السلب الكلي فاما قدام الدليل من كلامه مع  
 الاجسام الكلي واللازم منه جزمه ليس الا ان جزمه لا الكلمة فلهذا ذكر الشئ  
 ان جزمه في كلام الشئ عند دفع اعراض صاحب المحاكمات لا  
 بما خلف التوجه الذي ذكره لفظ الشئ ليس بان يكون وظهر  
 ان مراد الشئ من الجسم هو الجسم لان الكلام انما هو في ذلك في كل

الاول

الاربعة

الاول

الشرح



ان بعض الاجسام مطلقا غير متغير في الفعل لا في الجوهر منها اه لا بد من ان  
 هو الشيخ من الجسم المطلق وقد عرفت ان السلب كذا يظهر فسادا واد  
 صاحب الحاشيات لتوضيح الجزئية في النتيجة ما قلناه اننا لا بد من ان  
 المذكور في **الحاشية** اما ان لم يظهر في الشرح قال بعض المحققين ان ظاهر  
 الشرح انه لا بد من ان كل جسم غير متغير في الاجزاء لا يتجزأ في الجوهر  
 بل ان ثبت ان الجسم المتغير في الجوهر لم يثبت الاتصال الا في بعض الاجسام  
 او اجسام غير المتناهية في تقديرها كما لا يجوز ان يكون مركبا من اجزاء غير متناهية  
 فلا يكون موصلا والنظر الذي اوردته غير وارد لما لا يجوز ان يثبت ان  
 المتناهية لا تقدر على ان تتجزأ في الجوهر لا يتجزأ في الجوهر المتناهية وان كان  
 غير متجزأ في الاجزاء الغير المتناهية فثبت ان بعض الاجسام  
 لان كل جسم منها اخذ فاما ان لا يكون له اجزاء او اجزاء حرة لا  
 يتجزأ بل متغير في الجوهر لا يكون له اصل اقول في هذا ان لا بد من ان  
 القضية الثانية جزئية لانها لو كانت جزئية لكان لها مدخل في جزئيتها  
 ولم يكن افعال القضية الاولى مستقلة في جزئيتها ما عرفت اننا لم نحقق  
 ولم يكن ذكره في جواب النظر صحيحا اذ لا يصح قوله لا بد من ان  
 المتناهية لا تقدر على ان تتجزأ في الاجزاء التي لا يتجزأ في الجوهر المتناهية فثبت ان  
 بعض الاجسام متصل واحد لا بد من ان يثبت ان كل جسم غير متجزأ في الاجزاء  
 الغير المتجزأ المتناهية هذا ان اخذت رفع الاجاب الكلام لم يثبت  
 لان كل جسم منها ما عرفت ان يثبت ان بعض الاجسام متصل واحد لا  
 القضية الثانية لا كانت جزئية مجزأة ان يكون مدخل في الجوهر المتناهية  
 فيختلف من الاجزاء الغير المتجزأ المتناهية في الاجسام المتناهية

جزء

وان كل جسم غير متجزأ في الاجزاء الغير  
 المتجزأ المتناهية

القطعة من جوهر كمال الضدان  
 اخذت

مادة

ما نفق من الاجزاء الغير المتجزأ المتناهية الدم لان كل جسم في المقعد  
 ان يثبت بالمتناهية ايضا واقول في جواب النظر القضية الاولى  
 كانت من مذهبنا الى جعل العنوان جسيما مطلقا لكنها بعد  
 بالمتناهية صارت كلية وقد صرح الشيخ فيها حيث قال لكنه لم يقع  
 بهذا القدر بقضيان ان الاجسام المتناهية المقادير لها  
 مما لا يتناهى في القضية الثانية لما كانت ماصلة من الاجسام  
 التي كان مذهبنا السلب اجزاء في النظر لا اقامة الجوهرا والاد  
 كانت الاولى كغيرها بعد تخصيص الثانية جزئية واعبر في الثانية  
 ايضا التخصيص المتناهي ما عرفت وان كان الدليل الذي ذكره  
 الشيخ لا يبطال في المذهب يمكن اجزائه واقامته في السلب  
 ووجه نقول النتيجة الكلية والجزئية ونتيجة الكلية الجزئية تكون  
 جزئية فالسلب يكون جزئية فان قلت كون السلب جزئية ليس  
 احدي المقدمتين جزئية بل ذلك لكون الاستدلال في كونهما  
 المقدمتين معا كليتين كانت النتيجة ايضا جزئية لاني لم يكن الاستدلال  
 بالشكل الاول في لا يكون جزئية النتيجة بخصوصية الشكل بل جزئية  
 المقدمتين لانا نقول ردا على الشكل الاول لا يكون الكل والاد  
 لكان الاستدلال بالجزئيتين بل بعكس جزئية وجعلها صغرى والكل  
 كبررى ووجه نقول لا بد من ان يثبت ان جزئيتها في جزئيتها لانها لو كانت  
 لو كانت كلية ايضا لكان عكسها جزئية لا سلب ان  
 جزئية المقدمات صارت سلبا لجزئية النتيجة كما ان كل الثالث  
 ايضا سلبا لانها اذا اخذت من سلبها لا يمكن سلبها ولا ايهاا يرد وذلك

بالشكل الثالث



سبب  
ہضم

531

[illegible]



بعض المحققين ان الحمل الواحد المتصل من حيث انقسامه الى اربعة اقسام  
 محال لاحدهما ومن حيث انقسامه الى النصف الاخر على الاخر  
 فان قلت تباين محل السواد عن محل البياض ان كان كسب الخارج كان  
 المحال متمايزان في الخارج وهو سبب في عدم تباينهما في الخارج  
 الانفصال الخارج وان لم يكن كسب الخارج كان الحمل الغير المتمايز  
 الخارج موجبا للتميز في الخارج فيكون التميز الفرضي موجبا للتميز  
 بغير قلت الاماير مطلقا من الصفات التي لا تنصف بها الا  
 في الذين فان اردت بالامتنان في الخارج انصف الحمل في الخارج  
 فتحت الشق الثاني واللازم المحذور لان متباين العرض ليس في الخارج  
 ايضا وان اردت كون النصف به موجودا في الخارج فيحق الشق الثاني  
 ثم ردوه في ذلك كان المحال متمايزين في الخارج فان اردت  
 به انها يكونان موجودين بوجوه في الخارج فيجوزين متمايزين في الخارج  
 بعض الانفصال فلا يتم لزومه وان اردت بكونهما موجودين بوجود  
 اتصال او بوجود الكل سلبا لكون لا يلزم تعددهما في الخارج اذ  
 يؤيد ان بعضهم من الشخص الآخر العقلية للشخص في الخارج  
 وليس موجودا في الخارج مع انه يصير سببا للتميز في نفسه ثم قال ان  
 اذا اتخذ الخمر والكل في الوجود كخمر فكل من حمل احداهما لا يحمل  
 منهما الكمال صاذا لم يقع الحمل هو الاتحاد في الوجود كانه لا ينفصل  
 مطلقا الحمل هو الاتحاد بوجوده اتحاد العارض لموضوع اتحاد وموضوع  
 عارض واحد وعندها اذا اذاد نوع واحد ونوع واحد فيكون  
 اقسام الاتحاد ولكن التعارف خاصة بوضوح الاتحاد وليس محل زيد

الخارج

عن عمرو والعقلية الشج ونحوهما معا فبالمتعارف اعتبار الاتحاد  
 في الوجود لا مطلقا بل مع عدم الامتنان في الاشارة الى وجوده فيكون  
 في هذه الصورة فذلك لم يتعارف الحمل فيها اقول في ذلك لان  
 السبب في تفرقه في المشهور في تعريف الحمل وهو الاتحاد في الوجود  
 ان يكون تعريفه مطلقا في الشق الثاني للمتعارف وغيره لا يمكن جامعيا  
 وهو ظاهر فحينئذ يكون تعريف الحمل للمتعارف والسبب في تفرقه  
 هذا التعريف المشهور على ما قال اذ وقع الحمل هو الاتحاد في الوجود  
 فالجواب بان ما ذكره لا يفي في حمل المتعارف بل لا بد من امر اخر  
 بتسليم الارادة على ما هو المشهور المحذور اقول في الجواب عنه ان  
 الفرض من المتصل الواحد اعتبارا بغير احداهما اعتبارا بكونه جزءا  
 من الجزء الآخر وهذا الاعتبار لا يكون موجودا في الخارج وبما  
 اعتباره من حيث هبته هبته وحقيقته ولا شك ان هذا الاعتبار  
 يكون محمولا على الكل ضرورة صحة حمل الهبة على فرد فلو لم اجاب عن السؤال  
 الاول بان الحمل من جملة ما يتوقف عليه شخص الحمل لا على فاعليه لشخصه  
 فلو كان تمثيل الحمل ضعف غير الحمل لم يلزم منه محذور **قال المحقق**  
 الاعراض الغير السارية كالماتة والمخايات **اول** ان اراد بغير  
 السارية غير السارية في الجسم فذلك على ان يكون ايقه لك لما صرح به  
 محل السطح وان اراد بغير السارية في سطح الجسم فذلك على ان يكون  
 سارية في السطح الذريرة في الساتر في المخايات والاول  
 يحمل القارة في غير الاضافه مع استفاد من كلام الشيخ في  
 حيث قال علم ان القسمة الواحدة الواقعة بخلاف عرضين  
 الفرضية

قال  
 اذ



كالسواد والبياض كالبعدا ومضافين كخلاف محاذ اثنين او مزا  
 او ما سنبين في القسم اثنتي عشرة **الشئ** ولحقين الرابع  
 الذي هو منسوب جبره كمالا ان ثبت فيما سبق جبره على ما هو  
 بعضه من التناظر المقدار ليس له من اجزاء لا يخرج ولا يلزم الا  
 من الاجسام كلف كما هو منسوب جبره كمالا فيبقى جبره  
 يقول اذكر الشئ يكون كل جسم مركبا من اجزاء لا يخرج منها  
 يدعى في كل جسم من الاجسام منها فثبت ما هو منسوب جبره كمالا  
**قال الحكم** فاذ جعلنا كذا في اخره ما صرح في ان السواد لا يخلو من  
 بطون اجسام بدلت على ما اذ ايقع قد دفع المناقضة التذكيرا لبعض  
 بان التبدل انما هو في الشكل الذي هو من المقدار ايقع لا في  
 ان نحن المربع مع عمقه اصغر من عمقه كذا وان كانت المساحة  
 اقل من واحدة فليس الا من كذا في بعض **الحكم** وهذا  
 انما ثبت لو ثبت قال سيد المحققين لو ثبت ان القسمين  
 امكان القسمين لا انفكاك ولا شك ان امكان الانفكاك يستلزم  
 امكان تبدل الاشكال لعم المقصود اذ كان امكان الانفكاك  
 متوقفا على جبره كمالا بل اذ لم يتحقق مانع من تبدل اشكاله  
 امكان تبدل الاشكال اذ لم يتحقق مانع من تبدل اشكاله  
 مع بقائه متصلا وهذا الحكم وان كان لم يكن سلبا في جميع الاجسام  
 او ما موحى في بعض اجسام وهو الاجسام الرطبة وهذا كمالا  
 او المقصود ان جبره كمالا في بعض الاجسام كذا في بعض  
 الانفكاك يستلزم امكان تبدل الاشكال كذا في بعض

اقول

نعم

لا يخلو من

كجسم

جبره كمالا في بعض  
 التبدل في بعض

جبره كمالا في بعض  
 جبره كمالا في بعض

الحكم

وامكان التبدل بهذا الوجه لا يدل على جبره كمالا في بعض  
 مع بقائه كجبره كمالا في بعض **الشئ** وان اراد ان كان  
 يستلزم امكان انفكاك بعض الاجزاء في بعض كذا في بعض  
 مع بقائه كجبره كمالا في بعض **الشئ** وان اراد ان كان  
 الجبره كمالا في بعض **الشئ** وان اراد ان كان  
 لا يتصور من جبره كمالا في بعض **الشئ** وان اراد ان كان  
 يا زيدا يا اخرا اما مقدارا او عددا او ههنا لا يتصور التناظر الاول  
**الحكم** فكل جسم متعرض للسطح في الجسم اذ انما هو في جهة  
 يحصل السطح وانما اذ انما هو في جهة في جهة كذا في بعض  
 في التناظر في جهة كذا في بعض **الشئ** وان اراد ان كان  
 في الصورتين انما هو في جهة كذا في بعض **الشئ** وان اراد ان كان  
 انما هو في جهة كذا في بعض **الشئ** وان اراد ان كان  
 انما هو في جهة كذا في بعض **الشئ** وان اراد ان كان  
 من لانه انما هو في جهة كذا في بعض **الشئ** وان اراد ان كان  
 البنية لا تتغير انما هو في جهة كذا في بعض **الشئ** وان اراد ان كان  
 منها جهة بغير امتداد في جهة كذا في بعض **الشئ** وان اراد ان كان  
 في الطبيعة في الامتدادات الا غير النهاية فيا لضرورة كذا في بعض  
 بعد ذلك الامتداد في جهة كذا في بعض **الشئ** وان اراد ان كان  
 في النهاية وكذا الكلام في جهة كذا في بعض **الشئ** وان اراد ان كان  
 بهر الجبره كمالا في بعض **الشئ** وان اراد ان كان

الشئ

معناه



هو عبارة عن مجموع الاجزاء التي الجسم القاع بالسطح المتصل بالواحد لا  
 ان يكون على نحو عدم قبولها القسمة بوجه على امر فحين يكون على نحو  
 الانقسام في جهات الثلث فيكون كسطوح كجوه السطح  
 يستلزم انعام الطبع بالضرورة وكذا الكلام في انصال الخط  
**في الحاشية** وانما لم يصرح بالضرورة ولم يعلل استلزامه ما علمه اجتهادكم  
 اورد عليه السيد ان عدم وجوده كما ينعني ان لا يصرح بوجوده  
 احوالها من قبل الجسم لان لا يجعل معلومة الاحوال من حال الجسم  
 الاول وانقول يمكن ان يقي مراد الله انه لما لم يكن بكنهيا  
 في استعمال حال المفادير بل لا بد من الدليل على وجوده لان جوا  
 غفر فلم يصرح بالاستعمال والابتغى له بيان ذلك في بنو فقه  
 الدليل على وجه من الموضع اللاتيني بل السفي في التوضيح وال  
 العلم كجدة وتبر كجدة الموضع اللاتيني واما الحركة والزمان  
 فلما كان وجهها في اجزاء ولو في النجاة في الاستعمال  
 المذكور لا حاجة الى البرهان على وجودها في الخارج في هذا الاستعمال  
 لان جسم كحركة بمعنى القطع والزمان الذي يقطع عليها الى الاجزاء  
 من ايسر الاشياء ولا حاجة الى اثبات وجه الحركة والخطية  
 والزمان في الآن السبيل فلما يصرح بالاستعمال ههنا  
 وبما قد يندفع ما اورد بعض المحققين في ان العلم بها  
 المفادير يتوقف بعد العلم باحتال الجسم على العلم بوجوده في تلك  
 في الحركة والزمان اذ لم تثبت وجودها بعد من تمام التبر في تحصيل  
 احدهما بسبب في الآخر **قال** الله فاذن لا حركة له فاعلم

العلم  
 حال

لا تخرى لان لا بد من عليك ان السطح المذكور لا يدل على  
 والزم ان لا بد ان لا يخرى فيهما لان الجسم كجوه السطح  
 لا بد من توافقهما في هذا المعنى فاما انه اذا كان احدهما بحيث لم يتحقق  
 اجزاء بالفعل غير ذلك لثباته فلا بد ان يكون الاخر ايضا كذلك  
 فغير لازم من الاطراف فلا يتفرع قوله فاذن ان على سبيل المثال  
 في الحركة والزمان ان لا يكون حركة من اجزاء غير قابلة للانقسام  
 والازم لانها في القسمة واما عدم تركها من اجزاء لا تخرى في  
 فلا تخرى فليت بكنهية بوجه من احدهما انه قد مر الاشارة الى ان جوا  
 الجسم بحسب ازدياد الاجزاء فلو كانت الاجزاء غير متناهية  
 غير متناهية ان يكون الجسم احصا منها غير متناهية فلا يطبق عليه  
 المقدار المتناهي فيهما انه اذا تحقق في احد المطبقين اجزاء لا تخرى  
 بالفعل فلا يكتفى به في ثبوت وسط حتى يحصل الجسم كجوه  
 اجزاء متناهية لا بد في الآخر ايضا اجزاء متناهية وان كانت بالضرورة  
 ان البرهان الدال على كبر الجسم الطبعي من اجزاء لا تخرى بالفعل  
 يدل على عدم تحقق الاجزاء المتعددة في ذاتها كما كانت متناهية  
 ولو كانت بالضرورة ويكون في ذلك في السطح والخط ولذا افادنا  
 ان لا يمكن فيهم تعطينة في خط والافق من الخط وكذا لا يمكن  
 حطون في السطح الا وبتوهم منها قدر السطح وكذا في الحركة والزمان  
**قال في الحاشية** واليكلمية المتعددة اصطلاحا فانه محقق النفي المصداق  
 بالعدا للذات باخر الزمان وهذا مبني على لفظ التفرع حيث  
 فان كسب الاصطلاح هو كبر المصداق الى ما اول الجسم والسطح

بينهما



قوله

وعلى هذا فالمقدار في الزمان مقدار الحركة تحصيله على المعنى اللغوي او الجاز  
 للمعنى الاصطلاحي **قال الحكم** على نحو ما بين السطوح قال تسير قبل  
 منقضى سخن الكرة والجسم المساهر قول يمكن ان في المراد من السطوح  
 السطوح على ما تقرر في غير هذا الفن لا من السطوح مع اجتمعي  
 الاولان الجسم المتساوي بسطوطه واما السطح لا بد ان يكون حقيقة  
 الواقع عند دفع اليه في بعض **قال الحكم** يكون الشيء حشوا بين السطوح  
 قال تسير به الى كون الجسم العديم في سخن من السطوح يعني اذا جاز  
 معنى سخن وهو الفصل الجسم العليم والمراد بالسخن هو العدم فلا دور  
 والعرض من ذلك كونه لولم يفسر كما ذكر كل على معنى الجسم العليم  
 المعنى كون الجسم العليم في السطوح وفاده **ظاهر الحكم**  
 والمتصل والافتصال اذا كان اطلاق المتصل على الصورة  
 من قبل تسمية اللانتم باسم المرفوع على حقيقة ان كان جليلا  
 الى ان الاتصال غير منظور الى المعنى الاشتقاقي غير منظور ذلك  
 ملحوظا كان اطلاق الاتصال على الجسم العليم معناه على اطلاق  
 بهذا الاعتبار على الصورة بغير ما تقرر في غير هذا الفن ان الاتصال  
 في المشق بغير الاعار في المبدأ الاول ان يوقع في الجسم  
 السطوح ما ذكره في صورة الجسم بغير افايق ان الاتصال  
 على الجسم العليم وعلى الصورة الجسم بغير المرفوع باسم اللانتم في الجسم  
 لان الجسم في الصورة الجسم وذو الجسم العليم في الوجه الاول لا يكون  
 مع الاشتقاقي ملحوظا وفي السطوح ملحوظا **الحكم** لكن لما  
 لازم المعنى الاول لا مساوية **قال** في هذا المسألة نظر لان

ملحوظا  
 في المشق بغير الاعار في المبدأ الاول ان يوقع في الجسم  
 السطوح ما ذكره في صورة الجسم بغير المرفوع باسم اللانتم في الجسم  
 على الجسم العليم وعلى الصورة الجسم بغير المرفوع باسم اللانتم في الجسم  
 لان الجسم في الصورة الجسم وذو الجسم العليم في الوجه الاول لا يكون  
 مع الاشتقاقي ملحوظا وفي السطوح ملحوظا **الحكم** لكن لما  
 لازم المعنى الاول لا مساوية **قال** في هذا المسألة نظر لان

المقادير

الشيء  
 الجسم  
 الجسم  
 الجسم

المقادير الجسم مقدار الجسم كسب بصدق على المقدار او المقياس  
 كما بصدق في الواحد من اقسامه ذلك بصدق على الكثرة منها وفي  
 المتصل في الفصل المقدار على السطح مع انه لا يصدق على ذواته  
 بالقوة ضرورة ان المراد منها ما لا يشتمل على الاجزاء بالافعال الصلا  
 بهذا المعنى لا يطبق على غير الجسم فاذ ذكره بعض المحققين من ان لها  
 لان كون الشيء ذواتا اجزاء بالبقوة مالا كونه متصلا واحدا اولو لم يكن  
 لم يكن اجزاه بالقوة بل بالافعال فسدتم لا بد من كسب ان المتصل في قول  
 السبع مقدار اجزاء متصلا انما هو بهذا المعنى المتصل الجسم هو مقدار  
 الكثرة في ذلك المتصل على تقدير جعل المقدار على المعنى الاصطلاحي الاول  
 الى الاخذ بالمعنى الجسم على المتصل على انه يتوجه على اذ كان من لا مقدار  
 من ان الاعرف اقدم في التعريف ان الاعرف بحسب التصور في  
 التعريف والاعرف في هذا انما هو من حيث السطح لان في كل  
 ان كان الاعرف بغير اقدم في ايا التعريف كذلك تقدم في  
 الاستدلال بالاعرف بحسب **الحكم** لان قول هذا الوجه  
 مع اشتراك المصادرة او كون الجسم العليم في فصل للسطح انما يثبت  
 بعد مغايرة للسطح **قول** والاصواب ان يحمل قوله وهو مغايرة لانه  
 على ما صاحب الحاشيات ان الجوهري مغايرة للجسم وحاصله  
 الجسم العليم ليس جبريل عرضا ويكون هذا وليا واحدا على مغايرة الجسم  
 السطح فيكون قوله وكذا شينا من شانه وليا اخر وفقران  
 الجسم السطح واجرم بغير لغيره التي هي جرم الجسم العليم في انما يبداء  
 فصولا الفصل في مغايرة النوع والوجه الاول بل في مغايرة  
 كما هو الاول في معنى الاخر

المقادير الجسم مقدار الجسم كسب بصدق على المقدار او المقياس  
 كما بصدق في الواحد من اقسامه ذلك بصدق على الكثرة منها وفي  
 المتصل في الفصل المقدار على السطح مع انه لا يصدق على ذواته  
 بالقوة ضرورة ان المراد منها ما لا يشتمل على الاجزاء بالافعال الصلا  
 بهذا المعنى لا يطبق على غير الجسم فاذ ذكره بعض المحققين من ان لها  
 لان كون الشيء ذواتا اجزاء بالبقوة مالا كونه متصلا واحدا اولو لم يكن  
 لم يكن اجزاه بالقوة بل بالافعال فسدتم لا بد من كسب ان المتصل في قول  
 السبع مقدار اجزاء متصلا انما هو بهذا المعنى المتصل الجسم هو مقدار  
 الكثرة في ذلك المتصل على تقدير جعل المقدار على المعنى الاصطلاحي الاول  
 الى الاخذ بالمعنى الجسم على المتصل على انه يتوجه على اذ كان من لا مقدار  
 من ان الاعرف اقدم في التعريف ان الاعرف بحسب التصور في  
 التعريف والاعرف في هذا انما هو من حيث السطح لان في كل  
 ان كان الاعرف بغير اقدم في ايا التعريف كذلك تقدم في  
 الاستدلال بالاعرف بحسب **الحكم** لان قول هذا الوجه  
 مع اشتراك المصادرة او كون الجسم العليم في فصل للسطح انما يثبت  
 بعد مغايرة للسطح **قول** والاصواب ان يحمل قوله وهو مغايرة لانه  
 على ما صاحب الحاشيات ان الجوهري مغايرة للجسم وحاصله  
 الجسم العليم ليس جبريل عرضا ويكون هذا وليا واحدا على مغايرة الجسم  
 السطح فيكون قوله وكذا شينا من شانه وليا اخر وفقران  
 الجسم السطح واجرم بغير لغيره التي هي جرم الجسم العليم في انما يبداء  
 فصولا الفصل في مغايرة النوع والوجه الاول بل في مغايرة  
 كما هو الاول في معنى الاخر



للطبيعي بمعنى انه خارج عنه والوجه ان في لا يدل عليه لان مبدأ الفصل  
خارجا عن حقيقة النوع ولكن هذا الغايب في كل صفة في النوع انما هو مبدأ  
بمعنا متصلا كما انه صحيح وان لم يثبت جدارا ثم في الكلام في ان مبدأ  
لما كان داخلا في حقيقة النوع فيكون الجسم العلة في أصل في الطبيعة وبما  
قريب مما ذكره صاحب المحاكمات على ما مر في الكلام في التسمي لم يفرق  
الاستدراك وبقية النظر في لزوم المصادرة في الدليل في مثل  
**الحكم** والمأخوذ من العرض لا يكون فضلا جوهريا فيقال بعض المحققين  
انت تعلم ان الفصول الصائبة بالمعلومة من هذا الفصل لا  
والان في وحاسن والتحريك بالارادة فيكون فيك القابل للجسم  
التعليق الجسم في بعض تلك اقول في حيث لانه لو حمل الفصل  
هنا على الصانع دون الجميع لم يبق الدليل لان مبدأ الفصل العبر  
في ما هو من ان الفصل الحقيقي لا يفرم ان يكون مغايرا للنوع **عنه**  
**الحكم** وايضا فصل الجسم كعضو المحققين جواب عنه وهو ان  
لا يعاد في الجسم التعليم في ان المال او القابل للابعا كما كان في  
في الابعاد الثلاثة الجسم العلة في المقدار الفاضلة في الجهات الست  
واحد ما بالمال في **الحكم** على ان تبدل الاشكال في بعض  
الجميع من علم كلام الشيخ ذلك وان كان المراد العلم من خارج  
فليس متصلا في تلك المعدمات فتكون في اولها كونه  
الامنع واما ذكره صاحب المحاكمات واما الفرق في هذا المحقق  
عرفت جوابا **الحكم** وهذا ايضا يمكن في ان باب الانفصال  
بما كانت خارجا او في غير ذلك من وقت دول وقت

كالخلق

وح يكون قد لا فائدة في هذا الوقت واعلم ان قد كثيرا ما يستعمل في حجة  
الافراد كما في الجرم يكون مركبا وقد يكون بسيطا والوجود قد يكون  
يجعل العلة والعدم قد تعرض لنفسه وقد تعرض لغيره الى غير ذلك  
**قال الحكم** وخلاصة ما ذكره الشيخ في هذا المقام لما كان حديث  
قوة الانفصال للشيء في القابلية ما ذهب اليه لا التميز في  
ما ذكره الامام لم يتعرض في بيان خلاصة الدليل له اولا في تقريرها  
ابيات البيهقي على وجهين في التكويد والادغام ان الجسم المنفرد  
هذا كمالا والهوا مثلا اذ افرم الفصل في احسين فلا شك  
انه يحدث بعد الانفصال صحان من الما ولم يكونا موجودا  
حين الاتصال لانه لم يكن فرضا متصلا متصلا في وقت  
لان المراد من متصل بالآخر بالافعال من المعلوم بالضرورة ان  
نسبة بين المصطلحين المتصل الواحد للآخر في الانفصال  
ليس بينهما الى سائر الاجسام الموافقة لهما بالنوع بل في  
حكم ان هذا المصطلحين احصا من متصل الاول ليس في ذلك  
في النوع المشترك بين جميع افراد النوع وليس ذلك مجرد ان  
اسما الاول يحدث في ان المتصل على الفصل كما في بعد انفا  
المصل الاول في شدة الجسم معلوم بالضرورة ايضا ان ذلك ليس  
اعراضا عارضا لهما بل علم بالضرورة ان لهما نسبة في متصل  
الاول ايضا اذ فرضنا محال في المصطلحين متصل الاول في خارج  
فالحكم بالاشراك المذكور كما لم يخبر عن ان الاشتراك في امر واحد  
داخل في الفصل الاول ايضا في خارج الفصل الاول المصطلحين

من الاستد

في السبب



بالمصل الاول والمصلين لا يكثر في غير ما دللنا على ان الشخص  
 المصل الاول له بعد الانفصال بغيره ومن كان كمالا  
 المصل الواحد اذا صار بعضه شرا من بعضه من الجوان وبعضه جزء منه  
 من الغيات مثلا كان الشخص الاول عينه باقيا وما يوضح  
 ان الشخص الاول المصل لا يكثر في ان الشخص واحد بما  
 يخرج من غير ما يوضح من الانفصال حيث يحسان بنا كل منهما  
 عن الآخر شخصه الخاص ومعلوم ان الشخص الواحد كان مشترك  
 بين الكل سائر الاجزاء الفرضية كالوجه واليد المصير الى الكل  
 الفرضية لا من حيث هو اجزاء ومغاير لكل من حيث الذات  
 موضح بقول كان المصنف الموجه في الفعل هو الذي كان  
 بالكل مستغنيا بتخصيصه فلما ان لم يمسخصه الذكر كان  
 فلو لم الامام بالمره وان لم يمس اجزاء الشخصين في ذلك  
 المصنف احد ما مشترك بينهما من المصنف الاخر من الكل او  
 مالا يميز بينهما واصحاب الشخصين بالذات في شرا واحد  
 البديهة وان كان حوز اصحاب الشخصين بالذات الشخصين  
 فالواحد هو انهما متخففة بذاتها ولم يعدم ذلك الشخص  
 حين الانفصال او انما انعدم الشخص الاصل الى ان لا يكون  
 الجبر ليس ان الشخص المشترك غير موقوف الى الشخصين  
 التوحد وعدم التكرار فيه فيقر ان ضم الكل الى الكل لا يفسد  
 والجزء فيقر ان لا يكون الكل خاضعا لانه شخص لا مره  
 جزءا من احد لا يكثر انهما ليس ان يكثر في الجوهرية

هذا هو المصنف الموجه في الفعل هو الذي كان  
 بالكل مستغنيا بتخصيصه فلما ان لم يمسخصه الذكر كان  
 فلو لم الامام بالمره وان لم يمس اجزاء الشخصين في ذلك  
 المصنف احد ما مشترك بينهما من المصنف الاخر من الكل او  
 مالا يميز بينهما واصحاب الشخصين بالذات في شرا واحد  
 البديهة وان كان حوز اصحاب الشخصين بالذات الشخصين  
 فالواحد هو انهما متخففة بذاتها ولم يعدم ذلك الشخص  
 حين الانفصال او انما انعدم الشخص الاصل الى ان لا يكون  
 الجبر ليس ان الشخص المشترك غير موقوف الى الشخصين  
 التوحد وعدم التكرار فيه فيقر ان ضم الكل الى الكل لا يفسد  
 والجزء فيقر ان لا يكون الكل خاضعا لانه شخص لا مره  
 جزءا من احد لا يكثر انهما ليس ان يكثر في الجوهرية

لا يكثر

لا يكثر انهما بين افرادنا وعدم اختصاصها بالمصل الاول بالمصلين  
 الى اوس ولا الصورة التوحيديك بعينه وفي انما لا يكثر في امر واحد  
 شخص بالمصل الاول وهذا المصلين هو اليك فان لم يكن  
 الا انما هو وهو مشترك بين افرادنا في كماله كصورة الجبر والتوحيديك  
 شخص اليك انما هو مشترك لان الانفصال لا يفسد شخصه بل يبرز  
 قد يقر عندكم ان هو الغاير شخص واحد لا يكون الا مشترك في امر  
 في امر شخص بالمصل الاول والمصلين اليك فيها وان كان شخصها  
 واحد لكن في شخصتها بالاعراض المعاقبة عليها فالحقيقة هي  
 الموجودة بالمصل الاول والمصنف بالاعراض المعاقبة عليها  
 باقية في المصلين مشتركة بينهما وتخصيص المصلين بالمصل الاول  
 فان قلت نحن نقول ان ذلك في الصورة قلت بعد الانفصال  
 كما زالت شخصية الصورة زال الحصة المعينة الموجودة في ذلك الشخص  
 وهذا يحل في اليك اذ لم يعدم شخصتها بالانفصال فلم يعدم  
 الحصة المعينة من قائل فان لم يعدم لا يجوز ان ينقسم الشخص المصل الاول  
 الى شخصين من المصلين لم يعدم بل انما زال احد فيكون ذلك  
 يحدث بعد الانفصال يحسان لم يكونا موجودين في ذلك الا  
 لم يكن فرضا منضما مسطورا في هذا التقدير ان الشخصين  
 موجودة حين الانفصال في مصنف الاخرية قلت في فعل الكلام  
 اليك من الشخصين بقول كانا موجودين في المصل الاول المصنف  
 الوحد لم يكونا موجودين في الفعل فوجه الاجراء بالفعل في  
 الانفصال ان كانا موجودين في مصنف الاخر لم يكن مصلا فرضا

مصلوم



متصلا على ان في كلام الفارابي ان وجود الشيء شخصه ووحدة كونه  
 فلا يقع لثبوت الوحدة وبها الوجود **والشخص** **الحكم** كما يقول  
 العظيم اقل ظهورا مستفاد من ان افلاطون ومن بعده الفيلسوف  
 لوجود الوجود اختاروا في الفرج في دليل اثبات الوجود من المعنى  
 القابل ان بعد طرمان الاتصال لا بعد عدم الجسم بل بالبدن بقاء امر  
 كس في العالمين المفهوم من كلام الشافعي على ما ينبغي من المقدر العا  
 ان بعد طرمان الاتصال لا يتبع تلك الوجود الاتصال حيث  
 قال اعلم ان الوجود في هذا الباب ان يعلم ان لا يمكن ان يكون الوجود  
 والاتصال عينين جافيتين شريعتين موضوعيه لهما وجود  
 كما سبق الى اوثام المشككين في وجود المادة وقال افلاطون احار  
 ان ذوات الاجزاء باقية من الاتصال كانت موجودة  
 حين الاتصال او بعد اذ ذوات الاجزاء المحصل في العينة المخصصة  
 بالاعراض المحلقة لا الاشخاص المتعددة والامم كمن متصل ولا  
 التوحيده الامم كمن نسبة الفصل الاول الى المتصلين فيل من سبعة  
 الى سائر الافراد واستبازا على حال الجسم **فالمثل** وهو  
 لانهم ان المادتين لو كانا موجودتين بالفعل في الجسم المتصل  
 التي توضح ان تبقى ان للشيء شخص بالذات بزيادة المادة  
 ان الوجود في الخارج شخص واحد عند عدم دليل الانقلاب كمن  
 والموجود في كل شخص حصة اخرى منها ولها شخص العرض في كل  
 الحصة في هذا الجزء مغايرة لمادة ذلك اعتبار الشخص الذي كان  
 وهذا الشخص حادث لهذا الجزء بعد الانفصال لان الشخص

بالمنه

بعضهم

ر

ان كان ذلك الشخص لها بالذات كانت حادثة ايضاً لشخص  
 الذكران لها عند الفصل تبعية الصورة الواحدة المتعددة عند الانفصال  
 واما الشخص الذي كان لها بالذات فتميز بطرمان الانفصال والاتصال  
 وهو الشخص المسمى بالعرض الذي يميز الوجود العرضي في الوجود الكلي  
 فيكون الوجود العرضي نوعاً من شخصه واما باعتبار الشخص الذي كان  
 لها بالذات فمادة هذا عين مادة ذلك فكل واحد من الاجزاء العرضية شخص  
 لونها مثلاً في هذه الصورة ككل واحد من الاجزاء العرضية شخص  
 وهو عين شخص الكلي وسائر الاجزاء لا من حيث انها اجزاء متغايرة لغير  
 واحد من عينين بزيادة عرض الجسم الآخر وهو الذكران لغير قبل اللون المحصور  
 المتأخر هذا الجزء من المتصل من الاتصال مغايرة للآخر من باقية  
 العينين الذكران لغير العرض في الحال وعين باعتبار الشخص الذي كان  
 ان مادة هذا ان كان من مادة ذلك انه ان اراد العين باعتبار الشخص  
 الذي كان الاول فلهذا فلهذا ان يكون شخص واحد في خبر من موضوع  
 بحسب مبدع قلنا ان يكون شخص واحد في كل الجملين ان كان  
 وحده في عين موضوع واحد وبغيره في عين آخر موضوع واحد  
 استحال كما في اجزاء المتصل اللون بالوان مختلفة ما ذكرنا وان اراد العين  
 باعتبار الشخص العرضي فالا حتماً حال صواب الحركات فان قلت ان يكون  
 الوجود في قول في الصورة سيرة فيقولون في الصورة يحتمل في الجسم الواحد  
 بعد الانفصال انما بعد عدم الجسم في الصورة كمن في الصورة كمن في الصورة  
 لا يزول الانفصال انما شخص العرضي تقدم به قلت من العلوم بالعرض  
 ان الوجود الواحد او انهم لا يخرج من كان هذا الجزء مغايرة للآخر

الانفصال

واحد

لعمري







قوله

بالاخر من وفقره خط على ما هو مشهور ان اشار الى صاحب المحركات  
واما هنا من قوله فان اذن الى آخر الفصل وفقره بعض مقدمات  
التقرير الثاني على ما ذكره التقرير الاول هو انه قد مر من المصالح  
وما خبره عن قوله انت تعلم ان التبعية العوضي القبول لما وقع فيه  
ومنع المتغايرة كما قرره الله وفيه من مغايرة القوة لهذه الصورة  
ان خرج مثبت الاحتياج الى الوجود اذ لو لا هذا الجواب ان يكون كذا  
القوة لغير المحسوس لكنها تضرها اوليتها والاطراف ان نفس المصلحة  
بما ينال الجبر والمجسم التعبد على اشار الى صاحب المحركات  
ويجعل الصورة تفسير الهيئة ويكون المراد منها الجسم النعم لان كون  
القوة لغير الشكل بعد ثبوت كونها حاصلا قبل التجرد الجسم العنصر  
غاية الظهور وايضا لم يثبت ان قوة الانفصال فانه لا يتصل  
والقوة على اذ كان عدم اراد اشبح كونه مضافا الى الصورة كما اردنا  
مضافا الى الصورة الهيئة لكن على هذا ينبغي اراد الفا، موضع الواو  
عند قوله القوة لغير المصل فانه قابل والاخر من **فان**  
انتهى امر الامر الاضافة الى الرسم محلا ثانيا في القوة **التي**  
الاستعدادية وليست من مقوله المضاف وان اراد ايعر منها  
الاضافة فليس كل ما يبع منه الاضافة فيكون موجودا بل قد فرج فرج  
ان كون الاضافات مطلقا موجودا غير صحيح ضرور علمها  
لجميع الاعتبار **فان** **ان** **الشم** والافصال لما كان عدم الا  
عالمين ان ينصل على ما اشار الى ان حاشاة لا امام والزام  
باعترف تقوية والافاضة ان الانفصال هناك وجود الاصلين

[illegible]







وهو ان لو لم يكن الجسم مفصلا في ذاته لم يكن في ذاته بحيث يعرف من الاعا  
 الشدة ذلك لان فرض الابعاد والماخوذة الحرف الجسم الطيب علم ان  
 يكون في ذات الجسم الواحد المتصل او في اجزائه الموقوفة في الفعل او كما  
 بالاول الجسم المركب من الترتيب اجاب عن النظر المحقق في نفسه  
 لعلم ان الجسم ان لا يكون مفصلا ولا متصلا في ذاته لا يكون له امتداد  
 او لو كان له امتداد في ذاته فاما ان يكون له امتداد مفصلا فيكون مفصلا  
 في ذاته او لا يكون مفصلا في ذاته واذا لم يكن له امتداد مفصلا في ذاته  
 لا يكون له في ذاته قابلية لفرض الابعاد وكل جسم فلو كان في محيط نظر  
 ويرد عليه اورد بعض المحققين انه لا يفرق في حصول الامتداد في ذاته  
 ان يكون في ذاته مفصلا او مفصلا لحواله ان يكون اصل الامتداد  
 حاصل في ذاته في حصول الاتصال والانفصال عارضا له خارجا عنه  
 كما ان اصل في النطق حاصل للامتداد في ذاته في حصوله في الحال في نفسه  
 عارضا خارجا عنه ثم قال هذا المحقق في نفسه ثم اقول في اجاب  
 الاول ما ذكرتم في بيان الصوري من ان موضوع الاتصال والانفصال  
 محبان لا يكون في ذاته مفصلا ولا متصلا ان اردتم ان موضوع  
 الاتصال الواحد الاتصال الجسم ان لا يكون في ذاته مفصلا  
 بالاتصال الواحد ولا متصلا بالاتصالين كما يعرف في الانفصال  
 بالاتصالين فهو كمن لم يعلم ان ما هو كذا لا يكون في ذاته مفصلا  
 لحواله ان يكون له الاتصال المطلق اعلم ان يكون واحدا او  
 مع كذا فرض الابعاد الشدة فيقول الجسم من اجزاء اتصال متصلا  
 بالاتصال اصدارة بالاتصالات مستمدة وهو ما في اجاب

اردتم ان موضوع الاتصال المطلق الانفصال القابل للماخوذة  
 الاتصال الاعلى من اصدور المتعدد يجب ان لا يكون في ذاته مفصلا ولا متصلا  
 فلو لم يكن الجسم بطريق الانفصال بهذا الوجه فربما عارضا بالاتصال  
 بهذا الوجه فلو لم يكن الجسم مفصلا اتصالا واحدا او متصلا او لا يفرق في ذاته  
 المطلق في نفسه فربما لا يكون في ذاته اجواب الثاني ان اردتم ان يكون الاتصال  
 امر ذاتي للجسم ان الاتصال المطلق ذاته الجسم لا يفرق كون الاتصال  
 الواحد له صفة واحدة ذاتيا وان اردتم ان الاتصال الواحد ذاته في نفسه  
 ثم من يقول الجسم من الاتصال المطلق الاتصال في ذاته بطريق الانفصال  
 لم يزل مطلق الاتصال بل صارا متصلا بالاتصالين بعد ما كان متصلا  
 بالاتصال واحد وهو ما في كذا الحالين اقول هذا الكلام من وجه لا  
 الحذر الذي اشار اليه صاحب المحاكمات اذ كان المراد من النطق بالمراد فيهما  
 هو الاول ثم لم يزل من اجواب والمنع الذي اورد في هذا النطق من ان الذي في  
 في وجهه فيكون الاتصال المطلق في الجسم من حيث ما مر من ان  
 اتصال الجسمين غير كونهما جسمين بعينه وكونهما جسمين بعينه الجسم الطيب  
 وهو وجه مرجح القابل للابعاد الشدة فيقول في كونه ذاتا مفصلا  
 اقول في وجهه كلام الشدة المحقق في كونه مفصلا في ذاته لا يفرق ان  
 يكون الشدة قابلا لحواله الوحدة الشخصية والكمية المقابلة لها وذلك  
 ضروري لان الوحدة الشخصية لا يكون من جهة الاتصال بل من جهة  
 للوحدة الاتصال بل من جهة ضرورة انه اذا انفصل زال وحدته الشخصية  
 فالضرورة اذا كانت بحيث لا ينفصل بطريق الاتصال المطلق  
 لم يكن مفصلا لذاته بل كان مثل الشدة فيكون مفصلا حقيقة بالاتصال

فرض الابعاد والشدة

الانفصال



بل انما يتصف به بالعرض لست اقول انهم يتصف بهذا الاتصال  
 لانهما بل انما يتصف بالاتصال الواحد لانهما لا بالانفصال او  
 لو كان اتصالهما بالاتصال الواحد وكان معهما حقيقة في ذاته  
 الشخصية زوال الاتصال الواحد وان كان معهما حقيقة بالاتصال  
 ولم يكن اتصالهما بالعرض لست كثيرا الشخصية فزات وجودا  
 ضرورية ان الوحدة الشخصية والكلية الشخصية لا يتبعك عن الوجود الشخصي  
 واذا لم يتصف بالاتصال حقيقة اى لا بالوحدة ولا بالكلية ثم لم يكن  
 في حد ذاته بحيث يفرض فيه الابداء والبدل كما لا يكون ذلك بطبيعة الضرورة  
 اذ من العلوم بالضرورة ان التغير بالذات الممكنا لانه لا يوجد  
 يفرض فيه الابداء والبدل واما في ذاته فانه لا يفرض فيه الابداء والبدل  
 اوردوه وهو قريب مما ذكره من الحركات فخرجت لولا انما يتصف به  
 غاية وهو انه اذا لم يكن اتصاله لانه لم يكن اتصاله لونه الشخصية  
 يفرض له الابداء في حد ذاته لا بالعرض والاكمل الابداء بما فيه  
 بقوله الذين يقولون في ضرورة ان الاتصال اذا كان متوقفا على الجسم  
 يكن اتصاله الجسم لانه لم يكن في الجسم بعد زواله فان لم يكن الاتصال  
 المطلق فاني لا اجد لاي زوال الاتصال لست اذا كان اتصاله لانه لا  
 المطلق لانه كان اتصاله لونه وجوده وهو الاتصال الواحد اتصاله  
 لا يتبع انه لا يتبع عن ذاته بل يتبع ان اتصاله ليس بالعرض متحرك  
 وصحالة حال معلومة ما هو شأن الاتصال بالعرض فافان كان  
 اتصاله هذا الجسم بالاتصال الواحد متوقفا حقيقة لا بالعرض كان  
 بزواله زوال حقيقة الشخصية كما عرفت اذ عرفت هذا فلا ريب

علا

عليك ان يمكن جعل كل واحد منهما على ان يراه كحسب حساب الاول على ان يراه  
 آخر ويمكن جعل ايضاً على محو لانه المتعلق ان الاتصال ليس عن حقيقة  
 بل في مع اخر كان دايماً قائماً على كل مراد المتعلق في ذاته الشرح لا في نظر  
 ما وراءه الا انه لم يبالغ في توضيح المقام فيقول المرام كماله **فانما يتصف به**  
 الابداء ليس له وجوده نفسها ففصل الاجزاء ان اراد الابداء وجوده في  
 نفسها ان يكون وجوده بالعرض على ما يدل عليه قوله ففصل الاجزاء لا بالاجزاء  
 اما كانت لها بالعرض فانه ان لا يكون الابداء موجوده حقيقة على ما  
 الاتصال بالعرض ان اراد ان وجهه حاصل الحقيقة كمن البصر  
 في حيزه ان النقص لا يتوقف على ان يكون وجوده الابداء حصول الاخر اما  
 من قبل ذاتها من غير ان يتوقف على آخر اتصالها بالعرض ان لا يكون  
 ثانياً وبالعرض **فانما يتصف به** استعمال الصورة على وجود الابداء فانه ليس  
 اذ اورد المتعلق في ذاته لا يلزم من كون الصورة على وجود الابداء ان يكون  
 هذه الصفات عاقل للصورة او بالذات والليق ثانياً وبالعرض اول  
 هذا الايراد في الورد على ما قرره صاحب الحاشيات من ان في وجه  
 الشرح مراده ان الدليل الدال على ان الابداء في ذاته قدرة على ما يفرض  
 الحكم وجوده ليس في ذاته ووجوده وتعدده واتصاله انفساً بالذات  
 لان احتياج الصورة الى المحل الذي هو الابداء انما يلزم من جهة انها متعلقة  
 اتصالها بالذات فلو كان الابداء ما اتصف بها بالذات لم تكن  
 كما لصورته يحتاج الى مادة اخرى البرهان انما يجزئ الى وجوده لا يوصف بالذات  
 بل بالعرض اذ البديهة كما ان المجزئ الواحد المتصل بالذات لا يتبع بطريق الاتصال  
 شبحه من ان الفرق ليس بين ما بالعرض والذات بل بالذات وفي ما وراء



يكون قول الله تعالى لا استعجال به ما فيه صاحب الحكامات  
**قال الحكم** فالعوازم الستة المذكورة غير لازمة اضروا ايضا ان يقال  
 المتعين يحصل هو طولها في التلا حول احداهما في الآخر وانه عدم  
 بالحاجة الاخرى الجارية او لا غير سلم اذ لكل الاول يستند في العوار  
 وكذا لا يلزم من عدم احتياج اليه الى الاحتياج الجارية الى محل مطلقا  
 لمحا اعراف من الاحتياج من خارج وحاصل ان حكم الاشكال انما  
 يتبادر في العوازم الستة الى اليمين المتوكل فيها لا في العوار  
 ولا ان ان يكون الاحتياج الى المحل من قبلها فاما **الحكم**  
 لكن لما تم انها لو كانت متغيرة بالتعبئة كانت صفة جسم الظاهر  
 الامام خلط بين الحلول في اصطلاح احكاما وبل هو صام على الحلين  
 المتغيرين وقادوا الحرفين يعني ان في التغير اشارة الى ان يكون  
 التغير في مساهمة فوجه كلام الله على ذكر بعض المحققين في قول  
 الامام واما على سبيل التبعيد في التغير في الحلول في الغير  
 ليس عليه قوله فان كانت صفة الجسم **المتغير** وليس حكم  
 من احب كذا انما قال فيما احب الله بعد ثبوت افعال الحق على  
 الاطلاق **الشارح** وغيره الاحكام الصادرة لاني  
 تركت ذكر الاحكام الصغرى وقصصتها لانها مادة ومعلم خيري  
 وسلانا نقول ذكرنا هنا انها جو الفتح في تعميم الحكم ثبوت اليقونة  
 بنا على حال ان بعض الاحكام كذا وكذا فيما سيجي للفتح في كتاب  
 الهيولى في جعلها على ان جري الاحكام المفردة لا يقبل الاصل كذا  
 نعم يمكن ان في ان اجاب على ما قرره من ثبات الهيولى بالاصل

الضروب

العلم

الوهم وادعائه ان جميع الاجسام بقية كان جوابا على العلم الآتي وبعد من حجة  
 كذا الحاجة الى ذكر الوهم في اجاب وفيه لا لزوم له حاصلا **الحكم**  
 فالجواب في خارج من الجسمية لا يكون الا مجرد الجبر الى الجبرية لا انما  
 الشخص ان يعتد به اذ داخلها من غير ان يعتد به الجبرية في  
 محال من كون ان يكون متصلا بغيره من الشخص **الحكم** اذا ثبت  
 هذا فنقول يجب ان الجبرية كان الرض من التغير المذكور وثبات ان  
 الحق هو الشخص لا غير ان يظهر ان نسبة الشخص الى النوع كالتفصيل الجبر  
 فكما ان الجنس يحصل فصلا نوعيا بالفضل كذا النوع يحصل فصلا شخصيا  
 بالشخص فيظهر قوله كما جازا اختلاف متغير الطيف الجبرية **الحكم**  
 فلم لا يجوز اختلاف متغير الطيف النوعية كذا **الحكم** لا ان متغير  
 لا يختلف بالامر خارج عنه فاما **الحكم** وهو جبرية انما هو الاطلاق  
 يقول من العلم بالضرورة ان الحاجة الى المادة ما تعرض من الجبرية في  
 انما هي طيفية الجبرية وبذلكها والحاجة الى المادة اما جبرية الطيفية او غير طيفية  
 ان ليس للذات تدخل فيها على ان يخرج الطيفية **الحكم** اما اولها فانه  
 قال بعض المحققين في نظر لان ما ذكر الشيخ في القصة محل التدبر في كل  
 انما عرفنا بما حظ بعض احوال طيفية الامتداد في قبولها بالافضل وعدم  
 هو بما بعد طرية احتياجها الى المحل وطيفية واحدة ولا يتغير افرادها  
 في الاحتياج والاستحقاق وذلك بعد ثباته كذا في قول كذا  
 بقوله انما عرفنا ان قوله وطيفية واحدة ليس من اللازم في كلام الشيخ  
 الكلام الا في ان كانت قول الشيخ واذا عرفت بعض احوالها في  
 اجابة الامور كذا في التغير كذا في الكلام انما ثبت به كذا



المذكورين ولكن بعض الكلام ولم يذكر في بعض القديسين الاخرين  
 والله اعلم بالصواب في هذا الكلام الشيخ في هذا العلم واعلم ان  
 المذكورين بوجهين احدهما هو الظاهر من كلام الشيخ في ما قرع الحاشيات  
 وهو صريح ما ذكره في الشفا ودار على مقدم من احدهما ان الجبرية في  
 وثانها ان كل طبيعة نوعية لا يخلو بعضها ما ذكره الله لا يثبت  
 به الصغرى لا الكبرى وثانها ما جاز الدليل المذكور في الكل لا يثبت في  
 كون الطبيعة نوعية او غير نوعية ان الجبرية في بعض قول الانفصال  
 ولو في الوهم وان الانفصال في الوهم يقتضي انعدام الفصل الاول  
 والله اعلم بما في دفع الوهم وهذا غير ما ذكره الشيخ في الشفا ويطبق  
 كلام الاشارات عليه فيصف بالطائفة كلام ذكره في قوله ما ذكره  
 الشيخ في الشفا وشرحه <sup>في</sup> والله اعلم بالصواب في هذا العلم  
 الانفصال الوهمي من العلم لا يمتد الى اخرين وبقية ذلك في  
 منه لان الوهم يخرج لما في التوهمات الكاذبة والانفصال  
 بهذا المعنى انما يحتمل سبب اشتراكه في الوجود او لم يشتمل عليها كان  
 الانفصال الوهمي في الوهم فيكون له عدد في الوهم فيكون له  
 الشفا بالمره كان في الاولاد في الخارج او اياها او ان سلك الدليل في  
 انفصاله ممكن بالنظر الى الاستدلال والبرهان من جهة بالنظر  
 الى الصورة الوهمية فيكون في الانفصال الوهمي في ذاته وادركت  
 يفارق فرض انك في النقط والبرهان في سلك الشيخ انه لو لم يمتد  
 في المادة لم يمتد في كل جز في الانفصال الوهمي من وجود البرهان  
 في الحاشية في سلكه لا في سلكه في سلكه في سلكه في سلكه في سلكه

ما وثقه في ذلك في خبر الدلالة او ليس في ذلك فيما سبق من كلام الشيخ  
 اقول في قريب ما سبق في الحاشيات ولا يخرج عليك ان حال البرهان  
 كلام القوم في فرض العلم بالاعتقاد في اجسامهم مع انهم فسروا في  
 خبره وزعم ان الفرق بين البرهان وبين اجزاء المصل منها في النقط  
 ان العروض وهو الاعتقاد في الاول كونه في ذاته والافعال فيكون  
 ان في بعد جعل العرض منها مع الخبر في الاعتقاد في العقل في خبر  
 الاعتقاد الاخر في المصل كجزء من حال في النقط كجزء من حال في  
 كما في العرض من الخبر والاعتقاد في العرض في بعض الحاشيات في  
 اللازم من الانقسام الوهمي مادة خارجية وليس الكلام في ذلك  
 لاننا نقول في علم مادة خارجية بوجهين الاول ان الصورة لا يمتد  
 بالمتبع مع الامر خارج ولا فرق بينهما الوجودي وتوابعهما والافعال  
 مطابقة او المنع من المطابقة ذلك بحيث كان الذم في المادة كان  
 لك اننا نعلم بالضرورة ان الجسم في الخارج بحيث لو جعل في  
 في ذلك كان لقوة البرهان في امتداد الفعل في اثنين او لم يكن في  
 لك لا يمتد في الوهم فيكون له في البرهان لانها ليست في ذاتها  
 التي رتب تلك الحاشية واذا كان لك في الخارج لها قوة ذلك الفعل  
 وليس ذلك لانها في الوجود لا يجمع الانفصال الوهمي فيكون في  
 ثم قال فيكون ان سلك الفرض الصحيح ان يقال في خبره ان  
 عرضا سارا في بعض المصالح في خبره في خبره في خبره في خبره  
 فيقع القسمة في الخارج باحلاف من من وذلك هو قال في الانقسام  
 باحد وجهين في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره



ليس المراد ان القسمة الوترية ثبت وجود المادة للصورة الذهنية المحسنة  
بحسب ما يجرى من وجودها في الخارج ايضا بناء على المطابقة المذكورة  
بل المراد ان القسمة الوترية هي فرض من فرض لا يورث الاشياء نفس الامور  
اذا لا في الخارج ولا في الصورة الذهنية بل في وجودها بحسب ما  
ولو قيل من زيد بالقسمة الوترية العقل الصورة الذهنية لا صورته  
اليها و قد يقولون لم يستعمل تلك الصورة على المادة بل في اعدادها  
بالمرح واذا استعملت عليها لم تستعمل الجسم الذي جرد عنها المادة  
قلت محل تلك الصورة انما هو الذي يكون لعدم اعدادها بالمرح وهو  
المحل الذي هو الذي ولو وجب لعدم اعدادها بالمرح وهو المحل الذي  
الصورة على امر ما في الحالين من ورود القسمة على الجسم الذي  
القائمة به كالسطح والخط واللون والضوء على ما في الحالين  
هناك وجود مادتها فكيف يمكن وجودها ايضا وهو الذي  
لوصح هذا الذي لم من ورود القسمة على الصورة الذهنية لسطحها  
على المادة ولزم اشتغال السطح الذي جرد عنها البنية في الوجود ان كان  
الانفصال عبارة عن انفصال الوجود وانما على ما في كلامهم و قد  
الحاوتها تقوم قبل حدوثها بادية و مادة احداثها في غير ذلك  
القوة فانه في الجسم في الخارج يكون الانفصال في الوجود في الوجود  
الاستعداد له ولو صح ما ذكره لزم اشتغال السطح على المادة لانه في الجسم  
في الذين كان القسمة الوترية في العقل في الذين لم يكن في الخارج كذا في  
لوجودهم في البنية في الجواهر في احوالها في ذلك القول في  
للتصال لا كما مع الانفصال الوترية في المادة واما ان لا يكون

فقد انه لو سلم ذلك ان جوارها اختلاف المصنف في العكس فانه في  
في الكتاب م اصفى ان اختلاف العرض لا يوجب القسمة في  
**قال المحقق** فاشتمال الكلام على استدراك عظيم لان ما ذكره  
من البداهة في كذا لاثبات البنية في جميع الاجسام ولا حاجة الى اذنية  
الجبرية ثبت به نوعها اقول انها بعد رابع وهو ان لو كان مراد  
الشيء في جواب الوهم فكيف و هو ان البنية في القسمة الوترية في جميع  
الاجسام لضعاف ذكر الوهم التي بعد ذلك الدم لا ان في ذلك الجبر  
عنه جوابا اخر **قال** ان اسم المادة لا ينافي مقولة الاستعداد  
والغضيرة في اقول لانه في كذا الشراة ان لا يكون محمول على  
منها ومن خزاخر سبب الصورة لان لا يكون محمول على جناسها  
كيف البنية اسم المادة فيكون مع انه محمول على جناسات الابدان  
نعم لا يحمل على افرادها في ان قلت ان اسم المادة لا ينافي مقولة  
والمراد انها محمولة على افرادها الفلكية والغضيرة ومع غيرهما كاد  
الركب اذا لا يكون للصورة سبب في كونها لا غرض في حمل الصورة  
الجبرية المجموع غير مسلم بل انما يحمل على الجسم كالجبرية في الجبر  
انما جبرية المجموع فلا يحمل على المادة ولا على غيرها فيجب ان يكون امتدادا  
غير العكسية والغضيرة بان المراد من الغضيرة بسيط ليكن المراد من  
الغضيرة امتدادات المركبات كقوله في كلام الله ان الجواهر اخذت لا بغير  
شعر على المجموع ان الجسم لا يخلو من كذا يحمل البنية المركبة في  
هو المادة في صورته البنية اذ يصدق ذلك المجموع انه جبرية في الابدان  
اشتمال الوجود في عدم حمل الصورة سبب في المجموع انها اسم لها في



رطب لا يخرج منها اجزاء كما ان البذر اسم المادة الحيوانية لا يخرج منها اجزاء  
 صحيح الجسم عليه كذا يصح حمل الجسم على البنية اذا اخذ لا يفرق بين  
 صاحب الحركات لم يحمل كلام الشئ على هذا لانه لو كان الانا  
 على الجسم لا يخرج على الوجه الاول لا يرد واراد في قوله  
 الشئ لانه انما يصير نوعا **الاول** ويثبت لان مع الطبيعة  
 هي الطبيعة المنوالة النوع بان كان فردا من كان الجسمانية والطبيعية  
 يخرج منها من افراد الجنس كذا كانا حيث لم لا يكون نوعا  
 يكون من حيث هو فرد النوع على ان اتى ان النوعية تعبر في الاخر  
 شروا لا يفرق العموم كعموم نعم الذات في مقتضى لعمومها  
 شرط والارزاق انما في الشخص بها فالشرط واسطة العموم  
 ان الطبيعة لا يفرق بينه **فقد** **المادة** فاما يقتضي ان اذا انحلت  
 بفضل هذا الكلام صريح في ان المراد بقوله عدم تحصل الطبيعة  
 عدم تحصلها بدون الفصل لا مطلقا وكذا المراد بقوله فلا يقتضي مع  
 الفصل ان يبرز ان يقتضي حصولها بفضل من فلا يقتضي بدون  
 المراد وجوب عدم الاقتضا بدونه فكذلك الفصل المعين والادوار  
 تحصلها انما يقتضي فصل فلا يلزم عدم الاقتضا بدون الفصل  
 وبما قرنا طرنا ندفع ما ذكره بقوله وهذا السبيل لا يمتد الى الاول  
 والمنع ساقط لان المراد عدم حصولها بدون الفصل لا مطلقا فلا يرد  
 وذلك لان الجنس لم ينفصل عن الفصل بل يمتد مع النوع لم يوجد  
 في الخارج ويؤيد ان صاحب الحركات في سبيل ان الاجزاء الحيوانية  
 صور لا يخرج من خارج فاما وجوده او ليس من الفصل متحد ما ذكرناه

القبول

صرح الشئ في وضع الشئ الذي اراده الامام على ما ذكره في آخر الشرح  
 صاحب الحركات قد ذكره وكذا انفرج ما ذكره بقوله ان الفرق  
 بيننا مع وجوب اختلاف مقتضى الطبيعة الحسية عن النفس  
 بما ذكره وجوب بل اجزاء فيكون ههنا ان كان من حيث هو  
 كلك المادة النوعية يحصل شخصها باختلاف مقتضى الطبيعة  
 الفصل كلك باختلاف مقتضى الطبيعة النوعية في جهة الخصائص  
 واجاب باننا انما في الحركات من لا تعلم بدنية ليس للبدنية  
 في الاضضاء فلا يصلح الاستدلال بالشئ **فقد** **المادة** ان  
 هذا القدر كفي في بيان احتياجها لوانتت نوعها بانا ثبتت  
 انها ليست مادة ولا حيث فغير ان يكون نوعا كان صواب  
 ونوجه كلام الشئ بما ذكره عليه ما مر مستدرك بان النوعية **فقد**  
**الحق** كلك كما كان المنع الاول القياس الى جميع اجسام بخلاف الشئ  
 كان انقلبه في ذلك لا يخفى كيف في شطيرة المنع انما هو اعتبار  
 النفس عند لا باعتبار الشئ او عدم الشئ ان المنع الاول لما كان  
 مذهب بعض حكماء الجدل في انهم لم يذهب احد الانبياء الى  
 في بعض الاجسام من حيث هو او الشئ ان يفرغ عنه ويستعمل في  
 انحصار مدافعة **المادة** وتقرر جواب انك ان القدر النوعية  
 ملزم لانك ان الانهك كذا هذا يدل على ههنا ان ثابت السبيل  
 انما هو بنفسه لا الهك كذا او لو ثبت السبيل بالقدرية ما ذكرناه  
 في جواب السؤال الاول في بيان لزوم القدرية لا الهك كذا القدرية  
 الوهية بعد ما ذكرنا القدرية الوهية في جواب السبيل انما حاصله في الاجسام



**قال الحكم** واما انه لا فرق فيهما في امكان الاتصال فلا دخل فيهما  
**اقول** في نظرنا هذا قد عرفنا ان اثبات البتة كما ان كان  
 الانفصال في الاتصال يمكن لبيان الاتصال في الانفصال اذ  
 نقول لا بد من ذلك الاتصال الطلعي والقوة على وجوده قبل الاتصال  
 مقارن ولو لم يكن الانفصال فلا بد من آخر وهو الطلعي **قال**  
 الشيخ ثم ذكر انه يزعم من كسان يكون حكم المتباينين في بعض  
 الحواشي لانه انما كان يلزم لو كان الانفصال مقتضى طبيع  
 الاجزاء وهو قول المراد بقول الانفصال امكانه ولا شك ان  
 امكان الانفصال يمكن نظر الى طبيع تلك الاجزاء والامكان  
 ذاتيا فمقتضى وجوب ان امكان الانفصال في اثبات البتة **قال**  
**الحكم** والاولى ان في ان تلك الاجسام محدثة في الحيز سائلهم  
 ان الشئ محل اتصال الطبيع الاجزاء في كل واحد في طبيعته  
 الى الصور النوعية لها وجعل مشترك للاجسام فيها موجد لا مشترك  
 في حكم الانفصال فيلزم اثبات البتة في الكون جعله بالدليل  
 فيلزم انهم متباينون اجسام في الطبيع النوعية في غير ذلك في  
 الحكمهم البرهان في اتصالها في جعلها ان عبارة الشيخ في  
 عن طبيع الامتداد في ان المراد به طبيع المشترك فيها في  
 في الطبيع الحيزية النوعية لا مشترك في الطبيع الحيزية في ذاته كما هو  
 الا في رتبة اجزائها في فصله في الشئ على نقله في الحيز  
 والامام حل الكلام في اتحاد الاجسام في الطبيع الحيزية  
 الاشتراك فيها موجد لا مشترك في جوار الانفصال فيكون

هذا كان الدليل برهانا لاحد لا وكان تمام في الواقع لا في الحقيقة  
 وكان سلاخا آخر اذ كلام الشيخ وبغير الشئ في الحيز بسيط لا  
 اجسام الواحد لا كان طابعا للنوع الامام اول الشئ وقال الامتداد الحيزي  
 الواحد المذكور هو الذي يربط اجسام هذا النوع جسم بسيط واحد  
**قال الحكم** وليست شعرا في الكلام في شئ طبيع الاجزاء فلا نظر  
 الى عبارة الشرح حيث لم يحدد طبع الامتداد متباينة تلك  
 والعرض في الكيفية بالاشتراك في مفهوم الامتداد ولك ان كل كونه  
 اشتراك الجميع في مفهوم الامتداد الذي هو حقيقة الحيز في الطول  
 يمكن له ان يترجم حيزه في الشئ **قال الحكم** واعلم ان امكان النوعية  
 لا يوجب عليك ان ان اثبت هذا الكلام انما هو ما اوردته في  
 سابقا من ان القسمة الوهمية لا تثبت وجوب البتة في الخارج واعترض  
 سيد المحققين بان الوهم ان فرض خرفين وحكم بالغايرة بينهما ان  
 يكون ذلك الشئ في الخارج بحيث يمكن ان يكون له جزءان متباينان  
 منفصلان في الوهم لان يكون له جزءان لك في الخارج فان حكم بال  
 الثابتة للكمية في الادام عليها صادق في نفس الامر لا يلزم من ثبوت  
 تلك الامور في الخارج الا ان يرى ان تلك في حيزها  
 اي مع اشتراك الصور النوعية في الانفصال الوهمي من الامور  
 اجاب عن بعض المحققين بان القسمة الوهمية الوهمية ليست من الفرض  
 والادام الكافية الاخر او فرض في اجزائها بل المراد بالفرق  
 هنا ان يكون في الخارج شئ منفصل عن تلك الاجزاء او الوهم  
 في الوجه اخر على الاجزاء ولا يكون الشئ كذا في لا يمكن ان يكون







المستحيل اختلافهما في اللوازم فان الحسب عندكم طبيعة نوعي متحدة  
ثم لم يرد حجة فذلك محل على حجة الاخر اقول اجاب على الاول ان  
التماس الذم ذكره جابر بن عبد الله في الحسب واما يمنع نظر الى الصفة  
النوعية مع ان في ان ما ذكرنا اعرف بالماودة وان ما ذكرنا بالماودة  
من شخص كل شخص فذلك ان الامكان بالنظر الى الطبيعة الامتدادية  
وهذا لان اختلاف اللوازم في الافلاك في حجة انها لو لم  
الصحة النوعية لما وجه مختلف ولو كانت لوازم لمية الامتداد  
لا حصلت قبل **قوله في التمام** وكان الظاهر من مذهب الطبيعة لا  
يجب في الوجود وذكر سيد المحققين ان كلامه يوهم ان الوجود  
محمول في هذا السبيل فيكون من مسائل ما بعد الطبيعة وهو بطا  
مطلبي الوجود ليس عراضا وانما هي من الوجودات والبيوت عن  
العلم الا انه هو احوال الوجودات من حيث هو موجود وانما هي  
بان شئنا ما موجود بغيره والمحقق ان التحديد لا يتصور في  
لوجود الابد صيرورة فوفا مخصوصا هو الجسم فهو من الاعراض  
الذاتية للجسم والاعراض الغريبة بالقياس الى الوجود فالحجب  
من العلم الطبيعي اقول هذا النوع من سببه صواب ان يدخل في  
الاكثر من الحوادث وقوله موضوع العلم بحيث يخرج الامر من  
حجب عن غيره من القليل كذا كذا لما يكون من دخول في الوجودات  
فيكون التحقيق الذي ذكره ان على هذا العلم ان لا يكون ثابت وجود  
المهيات النحوية كالعقل والهياء من علم ما بعد الطبيعة كقول  
المطلق فلا مشا لا يتصور في الابد صيرورة جوهرا مجردا مثلاً

ما بعده

الوجود

والحل ان ما يرجع قولهم العقل موجود في قولهم الموجود عقلها فان  
الموجود موضوع في علم ما بعد الطبيعة كقولهم الموجود عقلها  
القول الموجود في العقل ونفسه او هو في العقل في الحقيقة هو القدر  
المستبين من تلك الخصوصيات وهو عرض في الموجود المطلق  
والاول وان الوجود من مذهب الطبيعة بما ذكره صاحب المحاشات  
من انهم يخشون علة اسم ان بعضها محدود وبعضها متحد وتحدد  
المحاشات وتحدد ما لا يتصور الا في الجسم وفي المادة وبما قررنا وتبين  
وان دفع النظر الذي اوردته منها حيث قال وفيه نظر لان البحث  
في علم ما بعد الطبيعة عن الوجود المطلق وجود محدود وجود خاص  
او كما ان وجود محدود وجود خاص كقولهم العقل والهياء المحقق  
ما عرفت **قوله** الشئ وهذه حجة على ما افلاطون في ان لا  
المادة **قوله** المحققين ذكر الشئ في الشفا مثل ذلك وهذا  
شكل في حيز الاول ان الشئ هو الاطلاق ان المكان بعد وجود  
موجود وهذا ما في ذلك وان افلاطون لا يقول بالماودة بل الجسم  
عنده هو الصورة الجوهرية الامتدادية فقط واجاب عن الاشكال  
الثاني ان افلاطون واباؤه يسمون الصورة الجوهرية بالظلال  
النوعية التي عرض عنهم كما صرح به السهروردي في النظر الى العقاد  
الغريبة التي يعرضها عند بعض من تابعه في نفي الابد الاول في السهروردي  
فان لا يقول بزيادة المقادير عليه وهذا النقل بما يتبين على الوجه الآخر  
القول بزيادة المقدار كما لا يخفى اقول الاشكال الاول انما هو عيب  
العلم المحدود عند افلاطون انما هو بعد واحد هو كان كمال العلم

الوجود



ولا يتعد بانفعال الاجسام المتحركة المتعددة وليس تعدد الابالعد  
 وح نقول انه ما بها فيقدر كونه شكل لكل شكل متغير طبعه الزم  
 فيه وهذا بخلاف الشكل العارض للابعاد العرض وذلك لان  
 شكلها واصل ان الدليل الذي سجي ان الشكل مع المادة لا  
 يجري في الشكل العارض للبعد الجرد واد الدليل المذكور لو اجري  
 لانفجح باختبار ان الشكل فيه لم يزل هو نفسه فيقول ان  
 الاجسام في مقادير الامدادات وبنية المتناهي من قبلنا  
 لا يزم مثل ذلك في البعد الجرد والاذا كان له افراد متعددة بالاد  
 فكان هنا ابعاد ومقادير مختلفة في الصغر والكبر وقد عرفت  
 ان ليس بل من الامور انما يعرض بالعرض وينبغي ان يحصل  
 بالذات اما هو عظم وشكل واحد وبنية واحدة وما ذكرنا من ان  
 البعد غير قابل للانفصال المذموم ما يمتوهم في دليل اثبات الوجود  
 انه معقوض بالبعد الجرد لما علمت انه لا يقبل الانفصال في جرد  
**قال** فكيف اراد ان يبين ان ذلك بعض المحققين ان لا يجمع  
 الشئ قديم وذلك من غير ادلة متينة من المعاضل الى ذلك ما يجب  
 المحاكات لكن في كل النظر الاولى في كل المواضع من  
 الوجود في الاجسام وكرم من ياد عدم انفكاك الصور عن الوجود  
 ولعله اراد ان يثبت ذلك بدليل اخر من باب اليقين كبر اللفظ  
 ولا يزم في ارادة الشئ بان ذلك من بعد ان لا يكون قديم من قبل  
 ولم يدع الايام احيا جلة البيان وما ذكره من عدم الاحتياج  
 الى بيان لزوم الشكل الشئ بذكره لكونه في قديم وليس

واحد

**قال المحاكم** والعجب ان القدرات التي رتبها ليس بزم  
 الجسم مثل على المادة فلو كان في الجسم متغيرا على المادة في بيان ان  
 لا ينفك عن المادة فلا حاجة الى تلك القدرات لان كون الجسم متغيرا على  
 قوتها ليس لاثبات الوجود ولا يفي في القدرات التي رتبها الا بالام  
 حيث قال جبر لا ينفك عن الشكل في كل الاصول المانع للمادة فاجبت  
 لا ينفك عن المادة فيستلزم وينتج عدم انفكاك الجسم عن المادة في كل  
 الجسم من المادة **قال** والوجه المعبر لبيان النظر الصحيح في هذا  
 بوجهين اما الاول فان الشئ لم يمتد ان مثل الوضع والتجربة في جسم  
 من قبل الصورة ولم يجعل كون الشئ هو شكل لشاركة الوجود منصوصا  
 بالذات بل توسل الى عدم انفكاك الصور عن الوجود واما الثاني  
 فبان ما دعا من ان ما لم يمتد ان الشئ هو شكل لشاركة الوجود منصوصا  
 ان عروضا لثباته ان اراد وصف الشئ على عروضا لثباته في الاجسام فم  
 وان اراد عروضا لثباته في اجسامه لثباته في اجسامه فم  
 الحاجة الى ثباته في الابعاد في هذا المطلب فيقول ان عروضا لثباته في اجسامه فم  
 الشئ هو شكل لشاركة الوجود لم يمتد ان الشئ هو شكل لشاركة الوجود لم يمتد  
 بشاركة الوجود وح تحاشا الشئ الاول المنع من السقوط **قال**  
 واول المنع المذكور غير ساقط قال بعض المحققين قد اخرج من قبل  
 عنها صاحب المحاكات فزعم ان المنع غير ساقط لان زيادة  
 توجد في بعد من وجوده فيما في قديم من ان يكون هناك بعد  
 فيزياديات غير متناهية اصل بل في كل زيادة توجد في بعد من وجوده  
 في بعد واما ان الرادات الغير المتناهية في رادات موجودة في

سان م







الابرار في صورة النسخ اما هو صورة التساوي والبرهان في  
 قريب ما ذكره سيد المحققين في الحاشية يمكن في اقل من دويق  
 هذا البحث فامل جدولته وهما بياناً فيقول النصف الثاني  
 النسخ المتساوية لا يميز بينهما فيقسم الى اجزاء عدداً غير متناه لان ذلك  
 حجج في كل مقدار عظيم كان او صغير بل يخالف في نفسه لا يتحقق  
 بعدد القسمة بعدد دويق فيزعم من عدم التميز في الميزان وادراك  
 التميز موجباً للزيادة في المقدار الميزان عليه التميز غير متناه ولا يجوز  
 النقص في حاصلها كما في الترتيب الثاني في التميز ساقط بدوى الضرورة  
 الحاصل من الاضاف لا يزيد على نصف الخط المفروض او لا  
 فيم غايه الامر ان حصولها بالفعل مستلزم لمحال اخر  
 انه يمكن ان ياتي اذ افرضنا مقداراً متساوياً متساوياً فان  
 هناك ذراعاً في نصفه وضع احد النصفين في نصف النصف الاخر  
 وضع لا ما وضع اولاً في نصف الباقي فكذا انك انك  
 على المتساوية تلك المتساوية اذا كانت هناك عشرة  
 متساوية فيكون هذا الى عشرة متساوية متساوية وهكذا في كل عدد  
 فرضنا متساوية متساوية متساوية غير متساوية كل منها يعقل  
 وكان لا عظمياً في ضرورة يكون له الى المتساوية متساوية متساوية  
 فيلزم انضمام متساوية متساوية متساوية غير متساوية في القول بان  
 امكان الراد الى المتساوية في النسخ المتساوية المتساوية المتساوية  
 بل لا يمكن ردها الى المتساوية لا تلك القوة بل هذه متساوية لا يجوز  
 تكافؤها فامل جدولاً **قال المصنف** ولعل من ان معناه كل واحد من

قال قد تفسر المراد ان تشمل عليها بعدد سائر الدلائل على  
 انه فان بين هذه القضية بقوله والا فكل واحد من هذه الاقسام  
 تفسر المراد منها بيان الحال الذي يترتب من عدم بعدد سائر الدلائل  
 فعلم ان المراد من الاول اشمال بعد واحد في جميعها او قول في حاشية  
 كتبها لتوضيح كلام الشرح بان المراد ان كل واحد من الزوائد تشمل  
 جميعها بعد واحد ويؤيد بقوله في النسخ على حج ذلك المكن وحسن  
 يندفع عنه ذكر ما حارب اليك كانت بقوله وفيه التميز الذي  
 عليها قوله لان كل زيادة وذلك لان هذه متساوية ان كل واحد  
 بعدد سائر الدلائل الواحد ولا يندفع عن الامام ما ذكره بقوله لا يتبع  
 وانه متضمن على ذلك التفسير **قال المصنف** لا فدان فائدة الامام فقط  
 واما طر ان قد ناهى مع ما بعد في قوة التميز فيكون الكلام غير  
 تام وقد ناقش على عبارة الشيخ انه يلزم الاستدراك حيث  
 من الامام والفا، وكل منها على التحليل فيستنتج بالاول والثاني  
 والجواب ان التحليل للامام افاد مع الروم والطيرة في الفا  
 في جواب **قال المصنف** ويمكن ان ياتي في الواو في اية زوائد المتخفيف  
**قال المصنف** كلام الامام حيث كان متصديقاً على كل واحد منها صالحة  
 في غير صدق على الجميع انه بعدد على النسخ المروية البسطة  
 موضع الواو الفا، وهو جواب الامام او على عبارة الشيخ على  
 لان هذه الشريعة ما يستفاد من كلام الشيخ بهذا الوجه قال  
 يستفاد من قوله كل زيادة تحذف منها مع الميزان في قوله  
 واحد وتاليها فخرج لا زيادة ذات له وهذا يدل على ان كل واحد



آية زادات على من ان يكون هناك بعد شئ على جميعها لا يحسن  
 الى كذا كذا كلام الشئ عليه **التي هي** في هذا المقام ان يكون  
 من الابداء هكذا لو لم يكن الا واحدنا بهتجارا ان يوجد اشد ان الى  
 قيل لا ان من كان ذلك بنا بعد عدم سبب ذلك في خارج  
 وقصور الوهم في البعد في غير النهاية والعقل لا يمكن ذلك الا في  
 الاكبر المحسوس وقدر ما فيها قاصر في ذلك اقول لا يخفى في هذا  
 المنع من الكثرة ثم ان كنت قد سمعتم من هنا حاشيتي ان لا يكون  
 فانها تنقسم مع المزد على البعد الاصل بصيرته بعد واحد والاصل  
 كل مجموع الزادات فانها باسرها تنقسم الى الاصل بصيرته بعد واحد  
 ثم ان يكون هناك بعد شئ على جميع الزادات الغير النهاية  
 لان نودي بصيرته كل زيادة وكل مجموع زادات مع الاصل بعد  
 واحدا يكون عدد الزادات او اصل في مرتبة ترتيب الاعداد  
 والمائة والالف وغيره فان تلك الزادات الموصوفة بتلك المراتبة  
 من البعد يكون مع الاصل بعد واحد في تلك المراتبة على الابداء  
 واجتماع بصيرته مع الاصل بعد واحد احسب عدد الزادات  
 في مراتب الاعداد فاذا صار عدد الزادات الفاضل في مرتبة  
 يكون الف زيادة مع البعد الموضو اض بعد واحد فاذا كان عدد  
 الزادات غير منها بهتجارا بصيرته مع الاصل بعد واحد هو  
 المتطابقا في غير الزادات المجموع بعد واحد واحد  
 الزادات التي في موضع البعد منها في غير الفاضل في مرتبة  
 كان الاول ايضا كنت باله الا انه لم يزل على الترتيب ان يكون قوله الا

الاعداد

فلا

فيكون مستورا كما في توجيها الشئ في توجيها الامام ايضا او انما لم  
 فيه حتى انما لم مع ان شئنا منها لا يتم واما توجيها شرح  
 بطريق البنية فهو مع كون خلاف في العجاء يستلزم استدراكات  
 كثر ايضا فالاول ان يجعل اول الكلام دليلا برأيه ويوجه على طاع  
 كما او صحناه ويجعل قوله والا فيكون آية اشارة الى دليل آخر  
 وهو البعد شئ ان كان في العجاء ان من تيمم بهتجارا  
 هذا الاخر على وجه البنية وجه لا يستلزم استدراكا كما فيكون  
 هناك دليلا ان احدهما بطريق الاستقامة والآخر بطريق القوة  
 وكلها بما تام ولا محذور في سوي طاهر العجاء واعيان البنية  
 يدل عليها الكلام ولعل هذا حسن التوجيهات الاربعة اقول  
 لما اشتمل توجيه صاحب المحاكات على استدراك قوله لان  
 كل زيادة في بعد او كفى ان يفي يكون هناك امكان زادات  
 على اول العاوت يعرض لغير النهاية فيكون هناك بعد على آثار  
 الى واجاب عنه بارتكاب الكلف في الكلام في احاشية  
 الاخرى في بعد ارتكاب الكلف لم يترك استدراك قوله مع المرد  
 كما كان في توجيها الامام والشئ وكذا اياه زادات امكن على ان  
 اليه في احاشية الاخر كسب هذه الاحاشية ووجه فيها توجيه صاحب  
 المحاكات على وجه من دفع عن الاستدراك المذكور كان هذا  
 زعمه وتوجيه صاحب المحاكات لانه اقتار على الشئ في جعل قوله في  
 واية زادات امكن تسلفا لقوله لان كل زيادة توجيها جعل  
 قوله مخرج باللام ولم يجعل قوله اياه زادات جوابا لما باللام



الصحف في العبارة لما في الغف لكلمة لم تنفست ما ذكره  
 في سان المذكور لم ينفذ من العا حيث قال اذا كان كل واحد  
 بعد وكان مجموع الزايات الغير المتساوية مجموعا فلا بد ان توجد  
 بعد لورد السطر الذي اوردته محب الحركات بل انما هو في  
 الترتيب ثم اوردت توجيهه في قوله وان اندفع عن بعض الاسطر  
 لكن لم يرد عليه استدراك آخر وهو انه لا يكون الا في الدليل في جهة نائبة  
 اشارة الى دليل آخر في وجود البعض من الزايات غير المتساوية  
 بالوجهات الاربعة في جهة اللام وتوجه السهم وتوجه الحركات  
 والتوجه المذكور في حيث لم يرد عليه استدراك ولا بد من كونه  
 بعض ذكره صاحب الحركات في توجيه السهم في توجيه حيث قال  
 فيكون اما يمكن وجود البعض من الزايات في الاستدراك ان في قوله  
 بين الامتدادين محدود في الزايات التي لا يكون في مكان وقوع  
 الى الحد الذي لا يمكن ان يكتب حاشية لعدم ورودها حيث  
 يمكن ان يقال لا يكون الامكان وقوع الابعاد اشارة الى انما هو  
 فكيف قال لو لم يوجد البعض من جميع الابعاد لم يرد عليه  
 بطريق التمسك وقوله فيكون اما يمكن في التمسك في محدود اشارة الى انما  
 مدد الزايات فكيف قال لما يرد عليه والابعاد فيكون هناك انما هو  
 مشترك في زوايا غير متساوية وقوله في التمسك الى وجوده اعطى  
 كما قال في ما يرد عليه والابعاد في الزايات من الامتداد  
 في راد المقدار المحدد في الزايات في الوهم وهو اعظم الابعاد في جهة  
 وهو الخط لا يفعل في كل الشئ ان وجوده اعظم الابعاد في كل الزايات

المراد عند هذا لا يخاف من فلا بد من سان ساها الزايات وان كان في  
 التوضيح **قال الحكم** واعلم ان هذا البرهان لا يدل على امتناع  
 الامتناع في جميعه بل في بعض المحققين المطالبين به كذا يثبت في الوهم  
 والسج قد يبرر البرهان على فرض الخط الآخر في السج في الزايات  
 والبرهان حيث قال الامتدادان يجران بعض امتدادان غير متساويين  
 وفيه يجران بعض منهما امتدادين في الابعاد ولا يتوقف البرهان  
 على كون الخط الآخر ممكن فيكون بالفعل في نفسه بما ذكره فان ثبت  
 السج في الزايات في الوهم ان الزايتين كثيرتا يميز بينهما في ذلك  
 لكن وجه وضع هذا السج في موضعك الواضح فان الموافاة ان اختلف  
 لم يرد من بعض المدعي من انضمام امر اخر بعد وصل السج فيكون في  
 هو الامر الزايات واجتماعه مع الفروض في المدعي معقول في الزايات  
 على ان تلك السج في بعض السج في السج في السج في السج في السج في  
 ولزم من بعض الفروض انما يتوقف على وجود الفروض المذكور واعتبار  
 يتوقف على وقوعه في جهة السج في السج في السج في السج في السج في  
 ان في كلام القوم يدل على اسماع الانا في مطلقا معقول في وجود  
 خط غير متساوية فيكون الخط لا يكون هو المتساوية في السج في السج في  
 حكمه معقول فيكون عرضا فيلزم وجود خط غير متساوية في جهة السج في  
 لا يمكن ان يكون فرض خط اخر اقله ويكن السج في السج في السج في  
 الاخر مع عدم حركتها في موضعها الذي كانا من المواضع  
 هناك او حركتها في مكان اخر فيقع بينهما في السج في السج في  
 بحيث لا يزل عنها الاستقامة فلا يمكن ان يكون السج في السج في السج في



والا بغير المقسم الواقع في الوسط ايضا لانه في كل واحد منهما استقام  
 الخطين ما هو المفروض فيكون الملاقاة والتماثل فيكون موجودا  
 في طرف احد الخطين او كليهما فيلزم السام ونقول ايضا لا بعد  
 الانقطاع من اول نقطهما لانه في كل واحد منهما في كل النقطتين  
 الساطع قطع فوه وهذا أقرب لما ذكره في ان السام فيكون  
 ايضا لم نقطتين معا واحدهما السام حده الغير المتساوية في  
 زمان ساه **والثاني** على هذا لا يتم الدلالة على ان كل واحد  
 الجسم **اقول** اذا ثبت السام في الجسمين لاسكت في المحيط  
 في جسميهما فيهما عدم العلم ان يحصل بينهما براسطة احاطة  
 وان كانت الاحاطة غير مملوطة هذه الهيئة فاحدهما في كل  
 فذهلها في اني شرنا قولنا انها اعتبار محضه خلاف الذي احاطه  
 من الاحاطة ان لم يكن محض وصف تحت وان في بعض عيائهم  
 من تعيد الاحاطة بانها في تعريف الشكل خراز من الزاوية  
 من جعلها من مقوله الكيف فيخرج انما يتم امتناع الانا بغير  
 بل لعل احكاما لاسامه والنظير في حاصل ان مثل هذه الهيئة كانت  
 كانت داخله في الشكل والشيء لم يخرج منها الا اثبات امتناع  
 هذه الهيئة ان الانا هو مطلق بقدرها في كل شيء كفاية منها  
 في مقام ما ان استلزام الاستدلال في كل واحد من اجزائه ان  
 تلك الهيئة تنفي في المقطع ان لم يطل على الفط الشكل ولم يكن  
 واخذ في ذلك ان الشكل بعض الهيئة في تلك الهيئة بالبيان الذي  
 يخرج من **والثاني** في الاخرين هذا الجواب في الاصل في دفع

السؤال الثالث واما الجواب عن الاخرين انما يكون السام  
 بالنقطه الموضوعة في الخطه الاخرية تحت مالا اعتبارا لكون  
 السام بالنقطه المفروضة في وجوده وبعد قطر العالم ولا يوجد  
 ولا خلا فلف تصور فرض السام هناك وبما لا الامثل في السام  
 في الحدودات بل هذا أقرب لانه موجود والادام عدم حرف  
 ويؤيد ما ذكرناه من ان السام في الحقيقة في شرح المواقف في الجوانب  
 عن السام في الخطه واجاب عن الثاني بمثل اولنا ثم قد فعلت في ههنا  
 حاشية وجر قوله في نظر اذ ليس من فرضه في السام الا ان يكون  
 هو اول الزاوية فيهما فلا يكون السام هنا وانه في مسودة السام  
 زمان سابق اليه وهذا لازم لا يستلزم ان يوجد هناك نقطه هو اول  
 نقطه السام في الزاوية سانه ان نقول ان السام في حال المواردة  
 على حدودها من غير ان يكون في زمان ما وحدثت كانت السام حاصلا  
 في كل آن يفرض في ذلك الزمان وذلك انما في المفروض في غير  
 اي لا تعف عند ذلك الالتماسات المتوهم ههنا وعلل استقامها  
 انما هو مع نقطه اخر فلا معنى لنقطه اوله فيقف الوهم في ههنا  
 الا مثل ان في لحدثت احركه كانت لها اول ان يوجد  
 وحي فلا بد ان يعبر لها ولما قبلها حرا واول الوهم للشيء في لاني السام  
 انه فلا بد لها من نقطه غير مسودة ما خرج في الوهم لها من السام في السام  
 انه لما السام المذكور في السام في الخطه فلا يصح وجودها الا بال  
 حركته زمان كما ذكرنا ليس هناك مسامه لانه مسودة في الوهم في  
 غير انما به فلا معنى لخطه غير مسودة في كل ان في غير انما في



ذلك المفروض في الخارج فلا بد ان يتبين نقطة هـ اول نقطة المساحة  
 او لا بد هناك من مسامحة غير مسبوقة باخر والارز وجو مسامحة  
 غير متناهية الحد وبالفعل في زمان مائة وهو في ملك المساحة  
 انما هي اول نقطة ذلك ان يخرج ذلك الدرع على هذا الموضع  
 بعين النقطة في القسم عبارة عن ثمانية في الخارج على بعد وقوع  
 المفروض فيه فيخرج النقطه فليت لانه انما اذا وقع ذلك المفروض  
 في الخارج لا بد ان يحسن في نقطة هـ اول نقطة المساحة وما ذكره  
 لا بد هناك من مسامحة غير مسبوقة باخر ان اردت بها مسامحة  
 فهو ليس كما لا يجدر بطلان وان اردت بها مسامحة اخرى فهو لا يخل  
 بالحصول بالحرز الامم التدرج ليس في اول كماله في انما  
 حدوث المسامحة الغير المتناهية في الزمان المتناهي مشهور  
 ما قوله في الفكرة المدخلة على السطح المستوي في هذا القول في الكلام  
 من اول الحاشية الاولى قلت عبارة في شرح الواقع من قوله  
 فان قلت والطوبى ما ذكره هناك ولما غفل هناك في قوله  
 في نظر اما اوله لا بعد وقوع المفروض في الخارج يكون النقطه  
 في الخط الغير المتناهي موجوده بالفعل في الخارج ويكون مسامحة  
 مسامحة الخط للنقطه وعلما انها انما ثمانية لان حدوث  
 المسامحة الغير المتناهية في زمان متناه في نظر بطلان وما ذكره  
 من حديث مسامحة الفكرة المدخلة على السطح المستوي في المسامحة  
 ههنا بالنقطه الغير المتناهية في الحقيقة لان تلك النقطه غير موجودة  
 في واقعها بل المفروض في الاعداد المتناهية هو حاصل تلك النقطه

على ان

منه

متناهية في السطح المفروض بمساحة لا تعف عند حد لان هناك نقطة  
 متناهية بالفعل ولو فرض وقوع ذلك المفروض في الخارج فلا بد ان  
 يكون النقطه الموجودة غير متناهية وذلك كما في المقادير الغير المتناهية  
 فانه لو فرض وقوع الحزم لم يكن غير متناهية واللاكن ان المقدار حاصل منها  
 غير متناهية مع انه لا بد ان يباقي المقدار المفروض ولا يعلم بطلان في الحيل  
 الحيل المذكورة من غير وقوع ذلك المفروض فانه في الخارج ان لم  
 يحال الاخرى ما هو مشهور ولو قال مسامحة الخط المفروض في المقدار  
 الغير المتناهي في خط المفروض انه غير متناهية في زمان مائة بالضرورة  
 او لا فرق بين المسامحة المقدار الغير المتناهي في زمان مائة وبين  
 والمحاذاة معه لم يتبره ما ذكره في جواب الامور المتناقضة في نظام  
 هذه الحاشية ليست من مذهبنا لاننا لم نوجد في النظر المتناهي في المساحة  
 وفي نظر لانه لو وقع ما ذكره في قوله اخره هو ان كانت الحاشية  
 ازم فتابعه الاجاب **قال** انما لم ان الحال الذي يفضي اليه  
**اقول** في كنه لان الحال في الحاشية اذا كان لا ريبا يكون في حاشية  
 له كما هو جبه وذلك بناء على انهم استندوا الى انهم لا خلافات  
 المراتب في قولهم انما في الحاشية ان لم يكن طويلا في حاشية  
 جنبه فلا يخفى انما ان يفضيها الحاشية في الوصف الالهام الخ لوقوع  
 التبعيض ان في فاما في حاشية الحاشية الوصف الالهام الخ لوقوع  
 نفس واحد منها والعلل في الارز وجو الالهام في خارج ذلك في  
 والارز مدور الفاعل الحاشية في حاشية مدور هو واحد في حاشية  
 اصلهم مودع في حاشية اذا انقضت ذلك الارز في حاشية



نوعه فيبقى عدم الاختلاف فيقال لا في مجموع الحيز في ذلك اللام  
 يجوز ان يكون مختلفا بالنوع لانا نقول مدور الافاعيل فيكون  
 من الكثرة النوع انما يكون في حيزه ان كل نوع لصد عنه نوع فيكون  
 الاختلاف في الشكل اكثر من اختلاف النوع اجموده في ذلك اللام  
**الحال** فلو كانت اذا كان الحال المحسوس **اول** كانت لان كان المحسوس  
 معضبة لكل واسطة كانت تلك واسطة طبيعية فبالحقيقة يكون  
 المقصود هو الطبيعة لا يلزم في الاشكال موقوفة وما ذكره في الجواب  
 من جواز كونها واسطة لانا للعرض يلزم الى المفروض هو  
 ثبات الاشكال للام لان مرجع الى ما ذكرناه بان يكون محسوسا  
 الجبرية اذا كانت مقتضية له واسطة فبالحقيقة يكون العرض في واسطة  
 فلهذا طبيعة حسية فلا يلزم ثباتها **قال** والاول ان لا يكون  
 والواصل ان اذا عمل الفصل والواصل في ذلك الليم الليم للمرا  
 الانفصال الذي لا وجود المادة هو الانفصال الطار على الانفصال  
 لا الانفصال خلق فان كانت اذا جاز الانفصال بين الجسم المتعدد  
 جاز بين اجزاء الجسم الواحد لا تخاد في الهيئة فيقول العمل الانفصال الطار  
 متبع بالنظر لانا حسية يمكن ان يقال ان الجسم استمر بهذا تعال  
 بالجواب سبب انفصالات المادة لجعل الانفصال في قسم الانفصال  
 والانفعال من الواجب المادة مطلقا وفي نظر لان الغايات في فصل  
 بعضها عن بعضها كيف يخص الانفصال بالمادة والقول ان الانفصال في  
 جاز فيقول المقدار والشكل فيكون في المادة ثم ان يقوم على ان  
**قال** وربما يظن ان المراد عدم تغير اجسام مطلقا هذا هو كلام

وانما اوردوه بغيره في قولهم في غير لانه انما يجوز له ان يكون الفصل بان  
 كون الشكل من الاعراض التي لا تكون المادة على استمرارية اجسامها  
 اما اذا كان المطلق استمرام الصور حسية للشيء وانما لا يتغير عنها فقط  
 عدم وجوده اذ لا مجال له في الوجود وذلك لانها في غير ما ذكره في الجواب  
 وهذا ما اوردوه في الحيز فيها في في لقطه يدفع بالتي في لقطه  
 والغرضية عليه الدليل المذكور في اللام في ما اعترف به في الاتحاد والى  
 البلية حيث قال اللام في هذا القسم فاصدوه هو عدم التغير في الام  
**قال** فيقول الاختلاف غير واقع الشكل في المقدار **والجواب**  
 الاختلاف في المقدار لا يثبت في جيب الاختلاف في الشكل نفسه فاما  
 احداهما شمس في الآخر لان يكون اختلاف واحد في **الحال**  
 فان ما فرضنا فاما ان يمتد اختلاف الشكل في نظر لان المفروض طبيعة  
 المحسوس شكلها حينئذ اذا كانت مجردة عن المادة فيكون في نظر  
 عنها ذلك الشكل فيكون في غير ما ذكره في الجواب في ذلك الشكل  
 بانها في مختلفه في مختلفات مقتضية صورة في الغرض فيقول ان  
 المانع يمتد في اختلاف الشكل فيكون في غير ما ذكره في الجواب في ذلك الشكل  
 الذي هو مقتضى في حيزه في غير ما ذكره في الجواب في ذلك الشكل  
 الجبرية فيكون في غير ما ذكره في الجواب في ذلك الشكل  
 الغرض في غير ما ذكره في الجواب في ذلك الشكل  
 الشكل في غير ما ذكره في الجواب في ذلك الشكل  
 لروم الشكل في غير ما ذكره في الجواب في ذلك الشكل  
 وجب كان في غير ما ذكره في الجواب في ذلك الشكل







يحل فيه فان كان الجوالة كالقسيمة لا كان القسم الثاني  
والقسم الاول ان يكون الجسم في احدى الشكلين المعينين  
**قال** المحقق ان في كانت الجسم مادة مختلفة **قال** المحقق  
المقصود من هذا ان لا يخرج من احدى الاقسام  
الكلام ان لا يخرج من الاقسام الا يخرج من الاقسام  
**قال** المحقق ان في كانت الجسم مادة مختلفة **قال** المحقق  
اذ كان مراد المحقق من هذا ان لا يخرج من الاقسام  
الا يخرج من الاقسام الا يخرج من الاقسام  
انما يخرج من الاقسام الا يخرج من الاقسام  
الا يخرج من الاقسام الا يخرج من الاقسام  
كان من لوازمه ان لا يخرج من الاقسام  
الغرض المذكور في السؤال القبيض من الكلام ان يخرج من الغرض  
المذكور في السؤال حيث قال كان من لوازمه ان لا يخرج من الغرض  
كلية اذ كان الغرض الاول يعني القدر كان الغرض الثاني ان يكون  
لجسم جزء في الخارج وكان مشاركا لكليته في الشكل كان كل  
السؤال ان لا يخرج من الاقسام الا يخرج من الاقسام  
لم يكن شكل الشكل الكلي التامة لا يمكن ان يكون الشكل الكلي  
لو قد لا يخرج من الاقسام الا يخرج من الاقسام  
اي شكله المقدار المقدار المختص من الشكل الكلي  
لما تشوق الكلام في الشكل الكلي لا يخرج من الاقسام  
بل لا يخرج من الاقسام الا يخرج من الاقسام

نعم

به الايراد على ان لا يخرج من الاقسام الا يخرج من الاقسام  
انما يخرج من الاقسام الا يخرج من الاقسام  
شكل الكلي لا يخرج من الاقسام الا يخرج من الاقسام  
في الشكل الكلي لا يخرج من الاقسام الا يخرج من الاقسام  
تكون التامة من شكل الكلي لا يخرج من الاقسام  
ما في الكلي لا يخرج من الاقسام الا يخرج من الاقسام  
في قولك يخرج من الاقسام الا يخرج من الاقسام  
لكليته لا يخرج من الاقسام الا يخرج من الاقسام  
لجسمه وان كان هذا الكلي اعظم منه لا يخرج من الاقسام  
انما يخرج من الاقسام الا يخرج من الاقسام  
انما يخرج من الاقسام الا يخرج من الاقسام  
نقطه قال في هذا **قال** المحقق ان لا يخرج من الاقسام  
بذاتها **قال** المحقق ان لا يخرج من الاقسام  
المادة لا تستويها في الكلي لا يخرج من الاقسام  
الكلي لا يخرج من الاقسام الا يخرج من الاقسام  
ان في احكام المادة انما يخرج من الاقسام  
الصورة المجردة لا يخرج من الاقسام  
بها من غير ان لا يخرج من الاقسام  
قبولها لا يخرج من الاقسام الا يخرج من الاقسام  
في صورة كان البرزوا الكلي لا يخرج من الاقسام  
كل حادث من مادة لا يخرج من الاقسام







ان يقول ان موضع العين هو معنى الصورة الزمنية  
فذلك الموضع العين اذ يقع معنى الصورة الزمنية  
الكل جسم موصفا بطبيعتها ان لا موصفا بمعناها  
الاجزاء جواب عن اصل الاعتراض ان في فعل الكلام  
المجرد تلك الصورة الزمنية فان ذلك التخصيص لا يكون  
المتبادر لان نسبتها الى جميع الصور على السواء في الغرض لا كما في الصورة

فيها ليس الانقلاب والهو الفلكي لا يمكن تحركه عن الصورة  
لقد ما عتدتم **في الحالم** ومفوقه قصد الموضع الطبيعي الذي  
**اقول** الظان ان هذه ستعاني بعبرون غير حركة الجسم العنصر  
ولا يحتاج في النبات الشجر في الطباع مع انه يحلف لظهور  
المشهور منهم وان ذهب اليه الشيء ومفوقه الحالم القصد في حركته  
ما يكون غليظا في الاحوال الا انه لم يقصد اخره العنصر قصد غيرنا  
وقاية كلنا مع ان القصد حاصل في هذا النسبة على ان هذه الحاله  
لازمه للهو الجبري كونه محجوزا واما كانت اشارة الى انه لا يمكن ان  
ان يقصد جميع الاجزاء الجبري الطبيعي فظننا ان كونه ما طالع في موضع  
به قول العطار ان لا منع لما واد اننا الحاصل المعارضه المعنى في هذا  
صار عاوة في هذا الكتاب فذا اشار اليه الحق في بعض النسخ  
على شرح حكم العين وبعد ما صار هذا من عاوة ومصطلحيه فلا ينبغي  
هذا الاعراض سيما على مثل وان في غاية لانه لم يورد في هذا القصد  
لنفرض غير تعليل الكتاب ولم يوجب في الشرح الاشكال الاول ثم  
الاشكال الثاني في قوله هو ما ذكره بعض النسخ واما ما بان اننا في الحق لا نعلم  
انه لم يوجب شرح الاشكال الاول على ما هو في الشرح مع انه لم يثبت  
في الاصحاح الى الشرح وجعل الاشكال في المذكور في الكتاب في  
بقوله واما ما قال على تفسير العرض وقد يلوح كلام الامام  
ان ما ذكره بقوله لا اولها اول الاشكالين المذكورين في الكتاب  
ولفظ يلوح مع كل فديها في غير ما ليس مراده ان القصد واللام  
انه اول الاشكالين مراده انه الحالم في عرض شرح الاشكال الاول

تجوابه ان الامام اور دوسرے کچھ ارکان  
مقبولہ نماز کا دلائل بنا کر جمع نہ کرے۔  
الکتاب م



مع اجابة الشرح كان في قولنا ان الشرح هو ما ذكره في قولنا  
 في جعل الاشكال الاول هو ما ذكره في قولنا اول الاشكال هو ما ذكره  
 بقوله وانما نأخذ بهذا ينبغي ان يفهم هذا **الاشكال** وهو ما ذكره في قولنا  
**الاشكال** ما ذكره في قولنا ان هذا السؤال لا يطلب محصله هو  
 المحرر في تلك الصورة الشخصية الى الشخص لان نسبتها الى المحرر  
 والاحوال المتغيرة في شخص اخر من غير ان يكون السؤال لا يوضع اليه  
 ولا موضع ولا حال فيجب حصولها بعد المعارف بذلك فيكون المحرر  
 قائل **ان** يكون اصلها انما هو ما ذكره في قولنا المحرر في الصورة  
 النوعية **ان** في ذلك لان هذا الدليل انما يدل على ان  
 الصورة النوعية التي هي من اعم النماذج في الاشكال كما ذكرنا  
 في المحرر لا يدل على ان ان كانت الصورة النوعية في الافلاك لما ذكرنا  
 عندنا ان يكون لها محله في النوع فيكون اصلها هو المحرر في  
 مستند الى اختلاف هولائها في الصورة النوعية **الاشكال**  
 ومما يحب ان يفهم **اول** مرادنا من المحقق ان يكون في  
 بالنسبة الى كل واحد من الصور النوعية قد تغيرت في بعض الاشكال  
 وقد لا يتغير في في وقت اخر كما قد يستعمل في بعض الاشكال  
 وقد لا يتغير في ما هو اصلها ويدل ما ذكرنا في قولنا لا يجب  
 ان يتغير ملك الواحدة ايضا وانما بل ربما تغيرت في وقت  
 دون وقت ولو كان مقصود البعض باعتبار احوالهم فيقول  
 الذي هو الصواب في تلك القضية دخل في اداء هذا المقصود وانما  
 البسوط لا تقرر في هذه الصور بل تقرر في واحدة منها فقط

هذا هو  
 المقصود

فان قيل فيكون المحرر في الاشكال الاول هو ما ذكره في قولنا  
 هذا هو المحرر في الاشكال الاول هو ما ذكره في قولنا  
 مستند الى اختلاف هولائها في الصورة النوعية  
 البسوط لا تقرر في هذه الصور بل تقرر في واحدة منها فقط  
 في نفس الاشكال فيكون المحرر في الاشكال الاول هو ما ذكره في قولنا  
 الى الاشكال الاول هو ما ذكره في قولنا

تطلبه بقوله ولا يجب ان يتغير ملك الواحدة وانما وانما  
 الحكم حريته باعتبار الوقت لما افرد متعلق المحرر في الواحدة الكلام  
 الاطلاق وعلى غير وجهه على هذا الوجه لا يحصر في وقت واحد  
 النوعية التي صرح ان لا يتغير في تلك الاشكال في قولنا  
 او مع صورة بوجوب استماع قولنا في قولنا في قولنا ان  
 الاختصاص المفهوم من قوله قد يغير في الدليل على غير ذلك  
 الدليل لا يدل على انه قد يتغير وقد لا يتغير بل الدليل على ان  
 ما اشار اليها بقوله يدل على ان الصورة النوعية مقصورة في  
 التعبير عنها بعبارة قد لا يكون في قولنا في قولنا ان البسوط  
 الغامض صورة المعبر في تلك الاشكال لا يتغير في قولنا  
 وتظهر فائدة بالنية الى طبيعة البسوط في الجداول والافلاك  
 والخطوط وانما ان قد لا يستعمل في بعض الاشكال في قولنا  
**قائل** ان لا يمكن ان يقتضيه اجزائه في قولنا في قولنا  
 لا البسوط لان الغرض لا يكون في قولنا في قولنا في قولنا  
 في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا  
 مبدأ الانا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا  
 لتلك الانا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا  
 بالنوع في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا  
 في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا  
 لمع تلك في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا  
 في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا



ان يكون اعراض كل من الصور حسب مصدر من الآخر والقول  
نعلم ان مصدر الكل واحد غير سوي لا ان بين **الخاص**  
والشأن بطلان ذلك لاننا انما نعبر بالانفصال لا يكون  
الما في الوجود **فول** في هذا لا يلزم من كوننا الصورة فيكون  
في الوجود ان يكون الصورة متعلقة بالوجود حاله فيها او  
ان يكون حاله في الصورة الجبرية في قسم المطلق المركب  
الصورة الجبرية والوجود ولكن في الاربطة في كونها سببا  
لأنها تحقق في الوجود على انه لو افترضت كونها في الوجود  
يلزم حلولها في الصورة ايضا لانها يكون سببا لآخر  
في الصور الجبرية كما لمقدار الحجر في وضع هذا ان  
بالعلق بالوجود حلولها فيها كما هو الظاهر وان اريد ما يؤول  
حلولها في الوجود وحلولها فيها فاعلم انها ممتدة لا مجردة  
فهي مع الفارق فلا يصح نسبة الفارق والفارق  
مقسم الفارق الى السهل واليسير ولا غير المتعلق بها **فول**  
لانا نقول نحن نعلم بالضرورة ان تلك الالام انما هي صور  
هذا جواب عن السؤال الاول ويثبت اذ دعوى الضرورة في كل  
المنع وهذا الاكراه قيل في غير ما يثبت ان الالام الصادرة  
فيها مثلا اما بعد فنحن نرى ان مجموع الفارق الذي هو  
نعم غاية الامر ان يكون كذا لا يكون مفارقة محض كما  
واما انه ليس مفارقة فهو ضروري في نفسه بل ان كان  
ان لكل نوع مبداء فارق في سبب الالام الصادرة عنها

اذكر

وذهب افلاطون على روبرغ الشيخ القول ان الكثر ربا  
هو جوهه مفارقة مبداء الالام **فول** معقول العقل البشري  
استلزامها للوجود لا بالعكس ذلك لان المتعلق بالوجود  
بدون المحل الالام يختلف العكس كما في الموضوع بالنسبة الى الوجود  
اقول في جواب انه اذا ثبت تلك المفارقة كونها حالة الوجود  
وقد ثبت بعد ذلك الاخر من انها جوهه يحصل الوجود يقوم به  
امساع حلول الوجود عنها فلم يكن تلك المفارقة سببا  
**الحاكم** لا ثم ان حصول الجوهه كجانب ان يتوقف على العرض **فول**  
لا سكت ان الالام لم تحصلت انواعا عند اختلاف تلك  
الالام والاعراض صلاها انواعا مستند الى تلك الالام  
اولا في مباديها والاول بطلان اثنين ان بطلان الاول  
ان الصورة هي التي تقوم المحل بها والمراد بالوجود ما هو  
والوجود ليس محض في الوجود لان الفارق لا ينفك ولا يؤول  
يخرج في الوجود الى الصور الجبرية والقياسية والحيوانية والنباتية  
محصلا نوعا فانيا مثلا فظهر ان كل حال يحتاج الى المحل في صورة  
نوعا حقيقيا يكون صورة ولا يتوقف على السر المركب فيجب  
اجتنابه في الالام المحصورة فان تلك القطع وان اجتمعت في  
نوعا سر ربا تلك الالام كذا كان النوع السر نوعا فانيا  
لا جميعا لان كل الفارق في العلم ان الفارق لا ينفك  
حقه فيحصل كونه جوهه لا عرضي الالام في السطح حيث  
حق الالام في السطح فظهر ان جوهه الالام واحد

الصوت

القطعات



بمحل مستحق لوقوعه في جنس مفرد ولا لكان الاشياء مع البياض بل مع  
 الفلانة والاشياء مع كونه يكون نوعا بصير الانسان جنسا  
 فاذا ثبت ان يعلم ان كون الشتر ذابا في البياض ليس في ذاته اتحاد  
 فانظر كونه ذابا في جعل الشتر محلا لوجود البياض في فصل  
 باليون وفصل اجزائه بالبحر ان في الشتر انما يحصل شتران  
 بصيرهما او شتر اخر في بطنه ان يعرف انه ذابا في قوله ان  
 به الكلمات الدائرة على السنة المتناسقة القائلين بان تقوم جوهر  
 لا يكون من العرض واما الاشياء فيكون فهمه بغيره فيقوم جوهر  
 فانه قالوا بان الجسم الخاص مركب من جوهر الذي هو الصورة  
 والاعراض الخاصة **قال** ان الشتر فان جسمه متغير في كل زمان  
 يكون موصوفا بحد هذه الامور **قال** لا يذهب عليك انه لو  
 في البنية الصورة النوعية من غير توسط الشتر لا يذهب عن حقيقة  
 الجسم المتماثل لكان موصوفا بحد انبثاق امور متوحد في  
 الاشياء المحسوسة فيكون هذا الشتر **قال** المحاكم ثم لم يرد  
 جوهره في المبادر ان يكون صورا وانما يتم ان لو كانت حالة في  
 البياض **اول** قد ثبت ان كونه متعلقا بالبياض هو بعينه مع كونه  
 فيها في غير الفتح في احد هذه الحالات ولابد ان يقول انه  
 لم يبق بعد فاعل ان في البحث الذي اوردنا عليه هناك  
**قال** في ما احتج ان انبثاق الجوهر ايضا مستدركه **اقول**  
 الشيخ اطلق لفظ الصورة في مبداء الاشياء والصورة هي الحال الجوهرية  
 فلا بد لتبرير كل من السمك المتباين الاخيرين في شتر ما اذ عاين

ان

ان انبثاق الجوهرية هناك وكذا انبثاق كونه متعلقا بالبياض  
 ليس مستدركا **قال** في الصورة النوعية ان كانت امر او متا  
 بالذات الا انها متعقدة بجهات يعجز عن حتمياتها  
**اقول** لقائل ان يقول اذا جوزتم استواءا محله في  
 صورة نوعية واحدة بجهات مختلفة فلم لا يجوز ان يكون  
 تلك الاشياء مستندة الى الصورة بجهة واحدة مختلفة  
 في الشتر المتعقدة فيجب في كل جسم ما يناسب بحسب انبثاقه  
 فلم يحج الى انبثاق الصورة النوعية ولو لم يعلم بالحق ان  
 احداث الاشياء من حيث هو انها ظاهرة في الاشياء وانما هي  
 داخل في حقيقتها واما في الجسمية المتكثرة لا الهو اندفع ذلك  
 هذا تقرير اخر ووجه عليه ان ذلك الامر لو هو الفصل ولا يكون  
 الكبر الذي هو هذا الكبر انما هو مركب من فصل الكبر  
 الذي هو اذ في حقيقته يصل مع بساطته في الخارج وانما ان هذا  
 الامور انما يتوحد على غير حقيقته في حد الاصل في الاشياء  
 المشتمل عليه فلا يوجب لان الامور مستندة الى الصورة النوعية  
 كل عنصر وان كانت متعقدة لكن لا يكون متا في وانما  
 لازمه لكن بجهات وهذا اختلاف الامور التي هي مستندة الى  
 المستندة فانها امور متباينة كل منها لازمه صورة معقدة  
 ان يكون لازمه لامر واحد كالشتر بجهة واحدة ذلك انما هو  
 عنز والارض لان **قال** في ما احتج ان انبثاق الجوهرية  
 بين الاعراض الصور مختلف **قال** لا يخفى عليك ان كل الامور



ان على هذا يحتاج الى ايراد بعض الامور التي لم يكن يمكن ان يكون  
 ان يثبت اصلها في عمادة هذا الدعوى لكونه على الاشرف في القياس  
 بان البديهي في الاسباب للمادة راجع الى الاعراض **قال المجازم** وجواب  
 الشئ من وجهين احدهما اخ **اقول** في هذا الجواب بطريقين  
 احدهما ان ذكر ما تشي في كون الفارق على الاعراض كجسمانية  
 فزان نسبة الجميع الاسباب على السواء لكونه لعل في الشئ  
 للصورة المعينة بغيره فانه ما ذكره لا يمكن بها وكذا الجواب  
 الى الفارق ويمكن ان يكون عنه بان هذا الشارة الى جهة  
 ووجهية صاحب الحركات فزان الفارق بين الصور النوعية  
 والاعراض حيث قال في قوله لا ان في الاسباب البرودة  
 محفوظة الذات لما عادت برودة بخلاف الصورة فانها  
 اذا زالت لا تعود عند زوال المنزلة بل بدية عودها من وجود  
 المعقضية في خارج وانما فيها فليس ان بناء الحكم ان الشئ لا ياتي  
 على ما سطر على عمل دليل الشئ في استبدال اختلاف الالام  
 في اختلاف المبادي لو استند اختلاف المبادي  
 الى الفارق كان استند الاختلاف الفارق وقد رتب  
 من غيرهم او عند فهم ان جميع الصور هي دونه مستند الى اعتبار  
 الفعالي **قال المجازم** وصدور الاعراض المذكورة لا استند  
 على انها ليست بمواد لان المادة لا يكون فاعلا **اقول**  
 فيه نظر لان الامام لم يجعل صدور الاعراض المذكورة منسوبا  
 الى المادة حتى يثبت ان المادة لا يكون فاعلا بمرادها كجانب

عبر

على كلامه انكم تجعل المادة في الصلابة مخصصة للصورة الثابتة  
 الصادر عن المعارف على ركن الصلابة بخزان المادة الثابتة  
 لا يمكن قاطبة الصلابة الصلابة الصادر عن جسم غير ما يقول لم لا يجوز  
 ان يكون المادة الصلابة لا يعمل الا الاعراض المخصصة لها فانه  
 على ان يكون فاعلا للمعارض هو المعارف لا المادة وكذا ان يكون  
 استعداوات بناء على انها لا بد ان يكون محصلة الجسم من غير  
 والاسعدا وليس بناء على ذلك لان من غير ان اولي الصلابة  
 المذكورة في كلام الشيخ **قال المجازم** فاعله هو المراد من قوله وسائر الامور  
 المذكورة **اقول** كونها متعلقة بالمادة ايضا مراد كقولنا ان  
 من ايضا ضروري ان المتعلق بالمادة غير المادة فلا استدراك اول  
 على هذا سند مطلوب بدليل في فاعله لا بد من ذلك ان  
 ابراد ان الامام لا يخص بدليل الاول بان وكذا ان ابراد ان  
 لتخصيص كونها صورة وجودية بخلاف الالام لا يخص بالدليل الاول  
 ضروري ان الدعوى في الدليلين واحدة فقد ذكرنا في هذا الاول  
 والقي منه في الثاني **قال المجازم** وفقد ان هذا السؤال غير وارد  
 ذكره الشيخ في وجهه **اقول** فيه نظر لانه لم يعلق الدليل ان  
 الالام والاعراض محصلة من غير انما مشابها لم يثبت الا صاحب كلام  
 صورة نوعية مغايرة فمجرد ان يثبت لم يثبت كونها كذا المبادي  
 الصورة بغيره فانه دليل على قول الشئ ولا يمكن ان يعقبتها بالمرتبطة  
 في جميع الاسباب كونها محصلة وكذا ان قول الشيخ في ذلك غير محقق  
 المادة الشكر كذا لا بد ان يقال كلامه ابراد الامام وادى



في هذا الوجه ايضا هو الشرح حيث استدلل بحديثك لا حول  
 بحججك ان لما استدلل بحججك لمعقول كان كذلك لزم ان يكون  
 ذلك البديهي مستلزما للاحتمال في وجه لا بد في جوابك  
 المحض الذي ذكره الشرح في بيان المغايرة على وجه صاحبها  
 وعلناه اننا فاقنا **قال** لا يكون ذلك لان تلك الصورة لا يمكن  
**اقول** هذا الكلام من الامام يدل ان مراده لزوم تلك الصورة  
 بحججك لا للصورة الحقيقية الموجودة في وجه لم سقطت الصورة  
 لانها ليست ان تلك الكيفيات لازمة للصورة الحقيقية لانه  
 باطل ان لزومها لنفس الجسم الفعلي حيث يقول الجسم الفعلي  
 ليس له ان يكون المحض ليس مشتركا بين الاجسام وليس  
 بسبب الصورة النوعية ايضا وانما اراد من صاحب المحاكات  
 من انه لا يقع للزوم لاجتماع الانكسارات مجابهة انه لو كان محض  
 بسبب الصورة النوعية الصورة النوعية لا تحصل في الزوم  
 فلا يكون لازما لان الاراد من قسم خارج مكان لزم يحصل في  
 المعلوم والامر فيه **قال** الامام وانما ايضا بطلان الحال اجري  
 لم يكن لازما منه لزوم الصورة الفعلي **اقول** ما ذكر في حق هذا  
 الاحتمال في الاختلافات الاخرى وكرهنا انه اراد في كل احد  
 ان سطره ليس من استظهاره انتم **اقول** هذا الكلام من الامام يدل  
 على انه اراد بوزوم تلك الكيفيات لزومها للجسم الفعلي  
 الهيولا لا الصورة الحقيقية ما فهمتم كلامه لانه لو ارادوا  
 لكن بسبب المحل الذي هو الهيولا لزم ان الهيولا لا يمكن ان لا يكون

الحرم

اجب لا اختصاصها بالهكس وعدم اختصاص الصورة كغيرها  
 لما يكون لازما للصورة الفعلي وقد عرف الامام بان هذا الكلام  
 ليس لبيان نوع العكس من الشرط الا ان كانت الصورة  
 المحصورة **قال** الامام وهذا الوجه لان المعارض **اقول**  
 ويجب لان هذا القابل حمل السبب في المعارضة معناه الظهور  
 هو الادعان بالدليل والصدقي معا على ما يدركه لادع  
 المعارضة في الحق لا في عينه ولا في وجه المعارضة راجعا الى  
 بعد السبب وهو غير معقول بل اجابة ان العكس لا يثبت  
 الدليل في صورة المعارضة الادعان به والصدقي بمقتضى  
 الشرط له والسبب غير وجه ظهوره لا يلزم من سبب الدليل هذا  
 قبل الدلول والادعاء **قال** الامام غير معقول لان العكس لا يكون  
 فاعلم **اقول** ان الظان الامام حمل المادة محضها وحررها  
 الكيفيات بالهكس وليس غرضه انما فعل من كونها القابل لا  
 فاعلم ولو سلم انه جعلها فاعلم فاما يلزم منه كونها فاعلم  
 النفس الاعراض القابل انما لم يكن فاعلم لما يعبد على ما صرح به  
 في غير الدليل لانه ليس فاعلم **قال** الامام وفيه نظر  
 نقول **قال** ان الصورة النوعية **اقول** ان الظان الشرح  
 المشار اليه ليس هو ان يمكن اختصاص السبب الفعلي في  
 الهيولا الصورة النوعية **قال** الامام يجوز لزوم الصورة وعرضها  
 معان هذا التقدير **اقول** ان هذا الوجه الواحد ولو كان محال  
 لتبقيت مع انه خلاف الحق في شرح المطالع غير مطابق للواقع

عوت



النوم

• *فردوس*

[illegible]



فان التباين بين العدد وفضل كل كلام **المتعلق** بالمكان  
 عظم الكلف لانه **فول** يمكن ان يوصف الله انه يخرج من كون لا يكون  
 في شخص الصورة بل في الذرة لان انما المراد من كلام العدم هو ان  
 في اعراض الصورة من المقدار والشكل لا في الذات المقدار فكل  
 لاثبات الكلف جواز ان يكون ذلك حيث به المقدار والشكل متناه  
 الكلف جواز ليس لازما من الرض المذكور بل ان لازما ما لم يرد به  
 ان يوصف بمفهوم من التباين هو الا كما فعل في التباين في الوجود  
 بل ان يكون جميع الصور مقدرا متشكلا بمقدار واحد وكل واحد  
 يكون البرزخ وكل منها مخصصا بامداد ليس لاحد ان يقول في البرزخ  
 كل جزء مع ان المقدار والذات لا يمانان يكون كل جزء في نفسه  
 موجودا في المادة على شخص الكيفية في الوجود لا في الوجود في  
 التوضيح هو في المادة باعتبار العقل اذ لا اختلاف هناك في  
 العقل في نفسه في مقدار مقدار مقدار الكلف في كل واحد من  
 التباين لا في التباين بل في التباين في عبارة الكيفية ان ليس التباين  
 بالسر انما هو الجواب ولا يفتقر الى **فول** فانه لو وجد من عدم  
 الشخص الواحد من **فول** على التذرع على كون باعتبار الزمان في  
 ولا يخفى ان وجود ذلك الامر من غير وجود شخص من غير  
 العدم في الكلام مستلزم ان **فول** ان التباين في الذات المقدار  
 ان يعلل ان المراد من التذرع بالكلية في الوجود ان لا يوصف في الوجود  
 والامر في شخص واحد في الوجود مع ان يظهر ان المراد من عدم  
 عدم الا في الوجود في كل شيء في الوجود في الوجود في الوجود

برزخ

القول

القول الساذج بانها لا تارة غيرية هذا من غير بانها في الوجود  
 وانما في الحركات والادوات ولكن لم يثبت **فول** ان  
 انما بغير الاول **فول** يمكن ان يكون في الوجود في الوجود  
 في كلام الله ما هو القابل من التباين في الوجود في الوجود  
 على ما عليه الشخص في الوجود واما احاطة في الوجود في الوجود  
 القابل من التباين في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 امر واحد واما ما ذكره في غير حلقها القول الساذج في الوجود  
 في شخص الصور في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 شيئا لا يحصى من تلك الاعراض في الوجود في الوجود في الوجود  
 مراد ان فاعينا على اعتبارها في الوجود في الوجود في الوجود  
 بقول الله في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 المراد بالشيء ما يكون على شخص تلك الاعراض في الوجود في الوجود  
**الحكم** في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 الشخصية في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 الدور لان ما بيننا لا يمكن ان يكون في الوجود في الوجود في الوجود  
 الشخص في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 ذلك الاعراض في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 وكذا قوله في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 ان مراد من التذرع في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 التباين في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

لغش







عن الحب ولا ما ذكره الامام من ان مورد نفسه لا يباين بل هو الام  
وهو ان يتم الثالث كل واحد منهما مع الآخر **بمطلوب**  
لانه لما كانت على امتنع الانفكاك عن العلل **فقد** وجب لانه  
قد استبره من ان المتع الواحد غير ان يكون له عدد من كل وجه  
منها بحيث لو وجد انداد وجد العلل بسببه وان لم يجد الاصل  
وج لا يلزم من كون الشرع لا وان لا يصح هذا الامور دون ذلك  
ذلك الشرع لم يوجب لم يجد العلل المستقلة مطلقا لانها  
ولا بد لاصح هذا الكلام وانبات هذا من ان المتع لا ينفك  
بالذات الا لا لا يصح بدونه من كل وجه او كل واحد منها  
يصح على لا فرق ان كان ذلك الامور اعدادا لا بالعدد كان  
ما يحصى القدر المشترك بين الامور وان كان اعدادا لم  
يلزم ان الشخص المستند اليها اعدادها غير المستند الى الآخر مثل قوله  
المستند الى اهل البيت غير ائمة المستند الى اهل البيت شخص  
وتام هذا الكلام بطلب من خواصه انما هو **المتع** والاعراض  
المعولات لا قدر متعارفة **قول** ويجب لان المعولات  
التي هي متع انفكاك بعضها عن بعض لا يلزم خلف المتع العلل  
ولا منع للزوم الا اثناء الانفكاك من بعض الزوم بالمتع  
ناشئا من التزامه بانه القسم الثاني وهو ان يكون التزام  
معلوما على انه بعد كل منهما بالآخر والامر بان يفي لا يفي  
ان يفي في كونها معلوما على وجه مطلق لان المراد بوجوب العلل  
الموجبة فيها ليس ان كل هذا المتع بعضها على ذلك في الالتزام

عن الزاد العرضي ما يستلزمه صاحب الحكايات لا يلزمها  
جسمه فذا لم يكن المتعان متساويين لم يلزم من التزام العلل في العلم  
لا يمنع كونها معلوما على وجه مطلقا **فان قيل** وان كان  
الالتزام بعينه كمن يفرق بين **قول** هذا من حيث الامراد المذكورة  
ايداع ايراد اخر لان الايراد كان المقصود بيان ما عليه كون الثالث  
على تحقق التزامه وبعد سببه مقصود نعم يوجب في قوله الامور بالآخر  
وما يكون العلة موجبة وكونها معضلة لرواها **المتع** ولكن الكافي  
غاية ان العلة اذا صدر عنها شئان لا يفرق بينهما العلة لا حقيقة  
مصدره كتب السيد النيف والالتزام من حيثين غير معلوم **قول**  
اذا كان كذلك فكونها معلوما على وجه واحد لا يخل في السلام لان  
العلم تام بغيره اذ المتعلق لم يتحقق منهما والالتزام ولذا افادوا ان العلم  
بحقق التزامه ولا دخل لكون العلة على لكل واحد من العلل في افادتهم  
المتعلق بها اصله لا فرق بين كون علمها واحد ومن كونها اثنين  
بحقق التزامه منها لانه اذا لم يشترط التزام احد من التزامه من  
المعلولين وان اشترط في بعد تقدم العلة فيهما فحقق التزامه ايضا  
بعد اشترط التزامه من العللين بعد حدة علم كل منهما لا مدخل في  
الالتزام انما نعم لو كانت على احد من العلل على الآخر كان احد العلة  
لها مدخل في حقق الزوم كمن يفتي ما ذكره وعلى بعد وجه التزامه  
قد افاد ذلك العلة تمام العلل من **فان قيل** ان العلة في الصورة  
ويجب في الاقسام الثلاثة كون العلة في الصورة هو المقدم في الصورة  
بقوله واعلم ان الحق في الصورة المتعارفة الصورة كونها مضمونة لافادتها

نعم

جمعه



الصور ليست ممتدة من غير كونها ممتدة في وقتها وثبت ان الصورة  
 ليست على مطلق ولا على مطلق ولا واسطة مطلق ثبت المطلق  
 شيئا على البتة في ثبات النور وكذا قول الشيخ او يكون لا البتة  
 غير الصور حيث ما ذكر سابقا هذا الكلام منه في كلام الشيخ في  
 بعد الارادة على ان بنا هذا الارادة ان هذا النور يخرج عن النور  
 في انه خرج في مدار الفصل اتقار البتة الى الصورة فمفهوم انه احد  
 فرد من الحاجة للبيان مع انه يخرج من النور في ذلك البيان الذي  
 ونظير ما اشار اليه المحقق في كتابه في باب الارادة في قوله  
 في مدار الفصل اتقار البتة الى الصورة فمفهوم انه احد  
 ان في احدهما لا يخرج في كل واحد منهما بالآخر فمفهوم انه احد  
 اقول باننا في اخبر في هذا الوجه كنهه في صورة النور في هذا الوجه  
 احدهما او لا بالبعد في هذا الوجه كنهه في صورة النور في هذا الوجه  
 في هذا الوجه كنهه في صورة النور في هذا الوجه كنهه في صورة النور  
 افان كل منهما لا يخرج في هذا الوجه كنهه في صورة النور في هذا الوجه  
 ان نعيم ذلك ان في احدهما لا يخرج في هذا الوجه كنهه في صورة النور  
 احدهما او لا بالبعد في هذا الوجه كنهه في صورة النور في هذا الوجه  
 فالعلة المتعبر بها العلة المطلقة المستمرة في هذا الوجه كنهه في صورة النور  
 بالبعد في هذا الوجه كنهه في صورة النور في هذا الوجه كنهه في صورة النور  
 احدهما او لا بالبعد في هذا الوجه كنهه في صورة النور في هذا الوجه  
 الا بان يكون ممتدة من غير كونها ممتدة في وقتها وثبت ان الصورة  
 ليست على مطلق ولا على مطلق ولا واسطة مطلق ثبت المطلق

ان لا يما يمتد من غير كونها ممتدة في وقتها وثبت ان الصورة  
 لا بد ان يكون ممتدة من غير كونها ممتدة في وقتها وثبت ان الصورة  
 كما ان فاعل الرجوع هو الرجوع الى حيث هو الاول فمفهوم انه احد  
 الموجبة من البتة كانت البتة في هذا الوجه كنهه في صورة النور  
 البتة فاعل الرجوع هو الرجوع الى حيث هو الاول فمفهوم انه احد  
 الاخير مفوض الى الصورة **قال** فانه لما جعل الاله بانه لا يمتد  
 كما اخبر الله كما كانت عليه الصورة اربعة لانه في اقسامها  
 ما اخبره الامام في قوله في اجواب عنه ان الله لم يذكر  
 الالف في الاربعة الا عند كلام الامام حيث قال في الاول منها  
 ثم انما فان الصورة يكون للبتة اما على مطلق او جزا منها  
 او لا فاعل الرجوع هو الرجوع الى حيث هو الاول فمفهوم انه احد  
 صاحب الحاشية حيث قال عند شرح كلام الشيخ في قوله  
 العلة من الصورة ويحذف الاقسام الثلاثة المذكورة في هذا  
 الكلام جعل الاقسام الاولى لانه يعطى الاله جعل القسم الثالث  
 متقيا الى قسمين وهو الاول والواسطة من العلوم ان القسم  
 الاقسام الاولى في الثالث **فقال** والالكان اخرا جالسه  
 عن البحث **قال** قد عرفت وجهها بوجهها الذي هو لا بد ان  
 يكون في الصورة بفتحة من حيث كلام الشيخ في **الحكم** في قوله  
 تخالفا في **الحكم** في قوله في هذه القضية ما هو منها كلام  
 بنفس النور من كلامه في الحجة اخر غير ما سبق **قال** ان كلام  
 في هذه الحجة وهو غير صحيح **قال** يمكن في وجهها بفتحة من حيث

حمل

معقود







Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

يقول في هذه من تلك النسخا كانت واحدة بالعدد متشعبة في  
ذاتها لكن ان يكون عليه تشعب للشيء الواحد بالعدد في غير الاشباح  
الاضمية الفارق فلم ثبت الطرد وجرى في الصورة شذوذا على التحويل  
فان ثبت انه حمل ما تقرر عنده من ان الفاعل الواحد بالعدد ولا بد ان  
يكون واحدا بالعدد عن ان التبع اذا كان مختصا واحدا معناه  
بعينه لا بد ان يكون فاعله كذا فمخرج ان يكون العلة مفردة ليس  
بكل احد فثبت النسخا اذا التامع بقا، اليقود في كون فاعل الواحد  
بالعدد واحدا بالعدد واحدا بعينه غير العلة في كل من اخرجوا العلة  
لا يكون الا فاعله فاعل الواحد بالعدد فواعل مفردة وهذا خلاف  
قاعدهم قلت هذا خلاف ما يعرفه كلام الهيات الشافعية قال  
بعد ما صحت ان الصورة في حيث هو صورة شذوذا على التحويل  
انها صورة معينة فاعل ان يقول ان مجموع تلك العلة والصورة  
ليكون الواحد بالعدد واحد بالغ العام والواحد بالغ العام لا يكون  
عنه لواحد ولنسب طبيعة المادة فانها واحدة بالعدد فقول المخرج  
ان يكون الواحد بالغ العام مستحفظ وحده عموما بواحد بالعدد وعلم  
لواحد بالعدد وهما كذلك فان الواحد بالغ مستحفظ الواحد بالعدد  
وهو الفارق القارن لم يكون ذلك الشذوذا في المادة ولا في اشياء  
الا باحد امور فاعلم انها كانت فقال بعض المحققين لو كان  
ان العقل منقبض عن ان يكون الفاعل مصدر الامر يكون محله اولى  
مخضلة حتى يكون الصادر راجع في الخصل المصدر لكن لا بعض  
فان يكون امر واحد مصدر الامر واحدا في الشذوذا والآلات النسخا

بالعزم



العدة في الابداد هو الفاعل في العلل منها حادثة ولا يمتنع  
 عليك ان ما علمنا من الشئ وما ذكره من الحقائق ان كان  
 ان فاعل الواحد الشخص لا بد ان يكون شخصا واحدا لا يكون  
 طبيعة كذا لان الفاعل الواحد الشخص لا بد ان يكون شخصا واحدا  
 لا اشخاصا متعددا متعاقبة على ما علمت كلاهما على وجه  
 كلامهم ما ذكرنا ونقلنا بقول في اثبات هذا المطلب على  
 محاذاته كلام الشيخ علي في شرح الشرح ان بعد اثبات  
 ان الوجود ممتنع في الصورة بناء على معنى السلازم منها علم  
 كونه الوجود على ما وعدم كون الثالث فاعلا واحدا بالآخر  
 او مع الآخر فاعلا لا يجوز ان يكون الصورة المعقولة الاربعة  
 في تلك المعاني المتعاقبة لان كل واحد منها يتقدم ويتق  
 الملاء ولا يتخلفا، المعقولة عند انعدام المعقولة التي ان يكون  
 المعقولة طبيعة الصورة النوعية ولما لم يكن في الطبيعة النوعية  
 بالشخص لا يجوز ان يكون في وجود الوجود الواحد الشخص لا يكون  
 في العلة لا يكون الا فاعلا فاعل الواحد الشخص لا يكون امرا  
 فان قلت يجوز ان يكون فاعل الوجود في كل واحد من اقسام  
 الصورة المعقولة وان لم يعين الاربعة بمعنى عدم كونها  
 بدونها بل بغير الترتيب المفاد للكل، التخصيص فانه يمكن في الاربعة  
 والامتناع قلت هذا من منزه ان لا يمكن عليه الترتيب الا اذا  
 لم يكن معنى ذلك الامر بدونه اذ كان هناك شئ يصح  
 واحدها لتعريفه ان العلة في حقيقة هذا الفاعل مشترك بينهما اذ

الملح ليس واحدا بالعدد او يلزم ان الترتيب مع احدهما غير المرتب  
 الاخر ان الحركة المستند الى اصل خارج غير المستند الى اصل  
 التدوير شخص بهذا الفاعل بعض المحققين في كونها للصورة  
 بالنسبة الى الوجود كان معروضها حقيقة لا يمكن الوجود بدونه وهو  
 الطبيعة النوعية ما مر به الشرح فان قلت فاعلا ورت لا يمكن  
 كون الصورة على مطلق الوجود وكذا كونها اذ واسطة مظهر  
 لان الوجود لا يمكن بحقيقة بدون طبيعة الصورة وليس المعبر في العلة  
 المطلقه سواء كانت الظاهر في الغيرة في العلة المطلقه ان لا يمكن  
 محقق شئ عند عدم تلك العلة سواء كان عدمه مطلقا او في ضمن  
 فرد واحد ولا يك ان اذ اعدم فرد واحد انصف ذلك الفرد لعدم  
 لا بد ان ينصف ذلك الطبيعة في صفته بالعدم فلا يجوز ان  
 الفرد ينصف في الطبيعة لا ينصف في الاتحاد بما في ذلك ان  
 يحقق **قوله** **الحكم** واعلم ان هذا هو نتيجة الفصل **الاول** كونه  
 هذا هو نتيجة الفصل لا يتجسد سر في هذا المقام اذ المالك هو سر في  
 هذا المقام ان في هذا الموضوع اشارت ما لم يكن نبوة عن هذا المحقق  
 على مفومات بعضها تكون وبعضها سببها كونه ما ذكره الشرح في  
 هذا المقام احصا للدليل الذي ذكره الشيخ وحاصله ان ما افصح في  
 الوجود دون الصورة وكذا اوجج الصورة بدون الوجود في تمام  
 السلازم فلا يجوز ان يكون الوجود هو العلة للصورة لما مر فلا يجوز ان  
 يعلم ثالث فيكونها بالآخر او مع الآخر لما سجد فطردان العلة الا ان  
 في السلازم فخر في الصورة ولما كان المطالبات العلة للصورة

الحركة

منه







لا يرد في ان غرائب الوجود **الاول** ان اول ما كان  
 يقدر على السهل غرضه الصور **الاول** فيكون ان المراد  
 الصور الشخصية خرج من جهة الشكل او معانيها ان كان الشكل  
 لها مدخل في شخص الصورة وان لم يكن كما لا يشترط اليقين  
 كان المراد بان كل الشكل الشخص ما هو البناء ومنه حكم بان  
 الصورة في بيان الذوات الامام ثبت اجابته الى الصور  
 الشخصية **قال الحكم** اول هذا ان يكون اذا ارادوا ان  
 على البنية **الاول** لو لم يكن المراد بالشخص على البنية  
 بل مجرد انها لوازم للشخص كما في ثبوت عدم العلية المطلقة  
 بالنسبة الى البنية لان لازم العلة الشخصية لا يتم ان يكون مقدر  
 بالذات ولم يندفع النسخ الذي اورد الامام بان الصور الشخصية  
 في شخصها اليها اذا المراد بالاجاب اليها في الشخص هذا  
 انها لازمة للشخص لانها مقدمات عليه كلام الامام من عدم  
 الجبر عليها لانها لازمة للشخص **قال الحكم** فان كان  
 انما يجب بذاتها وجوب **الاول** ان على الشخص الاعراض  
 المكنته وزايفها ان عليها الشخص ليس سبيل الشخصية سبيل  
 النسخ مع انها لوازم للشخص ورواها ان لو حمل العلة في  
 الاعراض او جعلت الاعراض على حقيقة الشخص اندفع الابطال  
 على ما لا يخفى واما ما ذكره من ان يكون المقام  
 التوهم كما في كون المقام معدوماً بان يقدر المقام  
 منسحب اليه لوازما سبب لوازما في نفسها **قال الحكم**

ذلك الاضطرار فما كان لا يرد في ان غرائب الوجود  
 انما لا يكون الا اعراضا اول بحث ان يكون المراد  
 في ذلك انما هو سبب في كونها ما يكون  
 الا ان لا يكون جوهرا واعراضا يكون جوهرا في الشيء  
 الى ان البنية في الصور **الاول** فيكون البنية في  
 مبدء الوجود الصورة الشخصية والامام لم يعلل كلامه في  
 حيث نفي كون الصورة مطلقا لغيره بان ان العلية المطلقة  
 الشخص لا يكون الاشياء والامام لم يرد الا عراضا في كونها  
 كون الصورة مطلقا مبنية في كونها مبنية في كونها  
 كون الصورة في حيث الوجود مطلقا لغيره سوا كانت  
 الشخصية في حيث يترشح او لم يترشح في الجمل  
 لجهة الصورة المبنية اليه البنية في الامام ان حمله  
 ليس حمله معي وهذا يرد اخر اورد في ثبوتها في  
 لا يكون ان يكون البنية في الوجود ومقارنته في الوجود  
 ان اردت المقارنة في الوجود مطلقا فيكون المقارن  
 في مقابلة المقارنة هنا المقارنة في المقارنة في المقارنة  
 من المقارن ان المقارن هو المقارن في المقارنة في المقارنة  
 الى المقارنة في الوجود الشخصية في المقارنة في المقارنة  
 بعينه يرجع الى المقارنة في المقارنة في المقارنة في المقارنة  
 قال الحكم في المقارنة في المقارنة في المقارنة في المقارنة  
 من المقارنة في المقارنة في المقارنة في المقارنة في المقارنة

على نفي كون الصورة مطلقا  
 مبنية في كونها



















1

بكنه النسخ لا يخرج من اجزاءه ركنه كذا النسخ حقيقة حصة لا يخرج  
 اثبات الجزاء النسخ لفظا من النسخ ما كان الوجود في عرض خروجه  
 اذ قد لا يرضى لا يرضى لا يرضى عن الوجود لان في النسخ بوضوح  
 وهذا لا يجب فانهم لو كان الامكان اذ اعتبر باو في عالم غير الامكان لم يرضى  
 يحصل اختلاف الاعراض فلم يرضى اختلاف المتروك في العالم في المتروك  
 لا يلزم المستفاد من ان داخل الاعداد اجزاء لا يتجزأ لا يلزم من داخل الاعداد  
 المعادير من داخل الاجزاء التي لا يتجزأ لعدم بعديتها ومقداريتها الا ان  
 القدرية فيها مقدارية غير متناهية كحركات النسخ التي في ابطال ركنها  
 من الاجزاء التي لا يتجزأ او باول كلام النسخ لان سبب استعاضة الداخل كمنه  
 او صورة وانما في كون النسخ هو ان النسخ في الغرض النسخ في  
 ان يوجد جسمان اه اول هذا التعريف بطايرنا ينطبق على هذا الذي  
 والظان دليل النسخ ينطبق على ما في البعد الجرد والمفهوم سواء كان في او  
 وكلام النسخ حيث قال فيكون في اوضاعها ما في حيث يسع فيها منها جسم  
 اه ربما يؤيد ما ذكرنا وقيل في النسخ بانه في حصر قول الزيادة والنقصان في البعد  
 الاجسام في مقابلة ومقاربه والاطراد بين ذلك في النسخ في العطف  
 فيها في تقدير هذا في هذا تقدير البعد الاجسام حقيقة لا مذكور  
 النسخ قد قال في الحكم وقول النسخ وهذا التعريف في  
 الذي يكون من الاجسام وهو الذي يسمى بعد العطف  
 منظور في حيث قد اجاب بعض المحققين ان كلامهم  
 ابراد واحد على الامام لا ابراد في وقتيه بقوله  
 ولا يمتد الى الذي لا يمتد به واما انه يسمى بالبعد

میخاسته است از خداوند

والله اعلم

مخبر الخوا

آفتاب



المعطوف والمفعول اليه يسمي بعينه بعض من  
 القائلين بالجنس او اما وقع البعض بعينه العبرانية  
 بانه غير متنازع فيه ليس له عذوبة او يسبق للغير  
 عذوبة احسن له ثم تبين ان النزاع في المتنازع  
 وبينه كما ان الجسم عرفتم بطل قسم من  
 وهو العبرانية هو نفس الحكم والذي تقرر امتناع  
 هذا حصل بحسبانية اقول ليس كذلك بل امتناع  
 المتنازع الذي مر به امتناع ما حصل الابعاد  
 من حيث كونها العباد والاستزامة كون الكل  
 ليس بمتن من غير فظهر ان امتناع  
 المتنازع انما هو من جهة العظم والقدارية  
 في مفسدات روح من نفس الابرار  
 واما كونها حسيبة تلبس بها المتنازع  
 في الامتناع المذكور فانه  
 الحكم كما ان كنهه والسطح امران بعرضان  
 الى اخره اقول لا ينبغي ان يكون  
 والسطح لا تعرض اليه بل يكون  
 احسبهم بحسبهم بل المراد بقول الشرح  
 كنهه والسطح تلبس بها المتنازع  
 والاطراف كنهه والسطح لا تلبس  
 عاينها لاجب فالتحكم

ابو

هذا العاقل صاورة في **الخطا** اول وايضا في الترتيب لان  
 الذرة والاكبر كونهما ذات وضع اقل من الاشياء كونهما ذات الماد  
 متبادل للشارة لهما كمال الاشارة لانهما لهما لهما لهما لهما  
 وهذا لو كان الوضع على لهما ولما لهما كونهما لهما لهما لهما  
 قبول الاشارة سببه في الترتيب فاصح هذا الترتيب  
 لا بد من ارجاب بخلافه في اول الاشارة وحيث لم يرد لها  
 ما وجهه به صاحب الحاجات **قال** الحكم وهذا احباب  
 ليس تام ولا مطلق **قول** مراد الشرح في كل صفة  
 احص ما كان خصيصها بالحركة التي احصها وصولا او قوما  
 منها لا يحسبها لهما كونهما كونهما صاحب الحاجات بحسبه  
 الا انه من ان كنهه بالحركة اما يكون ابيته لان الكلام  
 محض في الحركة الابدية فيكون مقدرة في نظم الكلام  
 وباسم كنهه المقام وحيث المرام **قال** الحكم  
**الخطا** في **الخطا** والاحكام باعتبار ارجاب لاه  
**قول** احكام ان منها جهات مطلقة لا تبدل  
 بهما القوت والسمت ومحمودا ليس الاجسام  
 واحدا ومطلوب احكامه وهو موطون الاستاذ  
 مطلقا ومحمودا الاجسام المتكثرة ولما كان الكلام  
 في مطلق الجهات اثبت لاجب **قال** الحكم  
 واثبات الشرح في ارجابها في اشارة اشارة  
 كما افاد سيد المحققين ان الشرح في صمد ما بان

الخطا الذي في محبت  
 الشرح



انما ينبغي ان يلاحظ في هذه الاشياء انما هي  
 ان الاشياء التي هي في شئ من الاشياء التي هي في  
 في الجاهات المتعددة بعضها عن بعضها مع زيادة  
 في رتبته للمعنى والاشياء على النحو المذكور في  
 على كل كلمة من الابرار وعلى مقتضى الامام من  
 في شئ حتى يرد عليه الابرار ويقولون ويكنون  
 يعالين ان سبني الى اخره **قال المحاكم** من  
 فقلت انتم كجاءت المثلثات **سليم** **اقول**  
 هذا السؤال لا وجه له بعد قوله هذا اذا كانت  
 المضاعفات اجبا ، واما اذا كانت سطوحها  
 لانه مرجح في ان المراد بالمضلع ما يتاثر من المضاعفات  
 السطحية **قال المحاكم** في كذا الشرح ان يرد عليه  
 كذا في ما يورد لانه يورد فيه مران الوجهة غير مستند  
 والامانة او مقتضى الى اخره **اقول** كلام الشرح  
 لا يحل هذا المعنى ومع هذا صار كلاما في غاية  
 السخا فقل الظاهر من كلامه كذا في كذا  
 منارته الى القور وما يستحق ان اجتهده في  
 وضع كذا في كذا ما في غاية السخا فقل  
 الظاهر من كلامه كذا في كذا  
 منارته الى القور وما يستحق ان اجتهده في  
 وضع كذا في كذا ما في غاية السخا فقل  
 الظاهر من كلامه كذا في كذا

في هذا

طرف الامتداد الماخوذ من ذلك الشئ في جهة في الشئ  
 امتداد ذلك الشئ واصلا في المثلث ليست اطراف الامتداد  
 في المثلث بل امتداداته من اطراف المثلث وهذا يحل  
 لكلام الشرح المحقق في عبارة طاهر الانطواء على ما كان تمام  
 في نفسه في هذا التحقيق في وضع الشئ في كلام الامام  
 بان في مراده بالوجه الجسم التعبدية الطبع والسطوح  
 طرف الامتداد خارج عن امتدادها طرف نفسها وصار خارجا  
 ان اضلاع المثلث وبسط الكرو بالجمع المذكور رتبة  
 الى المثلث والكرو اطراف لاجه فليكن **قال المحاكم**  
 واما ان اطراف الامتداد المحظوظ لا تقي بل هو ذلك  
 ذكره في بيان اعتبار جهات كونه من اول الامانة  
 الرتبة تنقذ لان ذلك ليس بمتعلق بالامام لان كلامه  
 عنه **قال المحاكم** ان الامتدادات الخارجة من الشئ  
 اما هو الخط منوع والسند في الغالب هو الامتداد المحظوظ  
 في ما هو المشهور **قال المحاكم** ولا لم يخلط بين الابرار والبار  
 بينا في هذا الجانب القوي والضعيف **قال المحاكم** مراده بذلك  
 القوي والضعيف في كذا ليس بمتعلق في ما هو قوي في الجاهات  
 بغيره بالوجه الى الوجه بان صار هو في جانب القوي والضعيف  
 الغالب في جانب الضعيف من اجازة بين الابرار والبار  
 كانت في شئ الى وجه الكلام في انه فرض في جهة في الموضع الذي  
 هو الان خلف الراس من ان اجانب القوي والضعيف بوجه

فرض

الوجه



مع ان الفرض الآخر مستدرك فيكون الفرض الاول لا يكون  
 اثنى اذ المراد بالغالبا لان في نفسه يمكن فرض اخر لا يتعدى  
 اليه في المثال ان نفرض ما هو القوي حسب الغالب هو الا ان  
 هو الضعيف في الغالب ما اشار اليه في نفسه **قال في**  
 وكان هذا الكلام افترض في الشئ **اول** لو جعل الامر  
 مكان كلامنا ظاهر الدفع في كل شئ بحسب ما كان كلام الشئ  
 على التفسير في اللغز والحق فالاملي ان يحل الكلام في  
 التحقيق والتفصيل واقول في المراد بالاول هو القوة  
 على ما هو المتبادر في الشئ في استعمال هذا اللفظ وح  
 نقول في كل شئ كل شخص بهذا المعنى ليس السواء  
 ما على قدم كل منهما هو الظاهر وذلك لان السما اوب  
 الى قدم كل منهما بالنسبة الى الارض لانها كانت القدم  
 والاس على النقص الطبعي والاصل ان اقرب اجزاء  
 الى الاس اذا كانت على النقص الطبعي هو الفوق  
 اقرب اجزاء القدم اذا كانت على النقص الطبعي هو  
 القدم وح لا يتبدل اجزائها بالنقص الاول قال الملح والا  
 كان قدم الشخص الآخر لو فرضنا ذلك وذلك لان  
 النسبة الطبعية التي في الجسم بالنسبة الى اجزائه لا يتبدل  
 لا يتغير اذا تحركت الجسم تحت جاذبية فلو كانت  
 النسبة التي في القدم الشئ الآخر بالنسبة الى هذا النصف  
 من سطح السما طبعية فيغير ان لا يتغير ولا يتبدل نحو

بناء

الامر من كل شئ بالنسبة لا القدم  
والمرکز اوب م

النمو

التمت

ست

عن م

طبيع

حينئذ لا يمكن ان يكون الفرض غير طبعي في الشئ ان كانت  
 غير طبعية في الشئ يمكن ان يكون كانت تلك الطبيعة كانت  
 لا تتغير حركتها في شئ واحد اما مع ان حركتها قد تتغير لما  
 هذا الضعف في السما بها هو طبعي حركتها في الارض بها هو  
**قال في** والا كان قد فنيها مستدركا في نفسه ان قد فنيها  
 في الشئ به وهو المقصود بالافادة لان الفرض انما هو الضعف  
 بالكلام في ما تقرر في موضوع المقصود بالافادة في شئ به  
 به هو الضعف في السما ان المراد بالنسبة ما بين الشئ وبين السما  
 بالبين انما هو ما بين السما والارض فيكون الفرق والحق جوهري  
 في جوهري حسب الطبع لما كان بعض الاجسام من جملة السما  
**اول** لا يذهب اليك ان يكون بعض الاجسام من جملة السما  
 بالطبع والبعض الآخر لا يكون من جملة السما بل من جملة الارض  
 ما لم لا يخط مع قدرته اخر من ان التزم له احد ما في شئ الا ان  
 اول من التزم له السما ما ليس على النقص وان التزم له الارض  
 لم يزم له الاخر في الاول لاكتفاء في الدليل انما يرد انما هو  
 لان الاجسام الطارئة في القول ان التماس من شئ اخر في شئ  
 ان المتقابلين تمايزان غاية التمايز **قال في** يكون الاخر عاين  
 عنه انما في غاية البعد المرجوح لانه لا يجوز ولا يتصور ما هو  
 هذا في لازم ما ذكره من ان لان المراد ان غاية البعد المحيط  
 هذا في كس المحيطين غاية البعد المراد به هو ان يكون  
 نظره اقول ما كان **قال في** موزون في بحدودها والكل

بناء



**اول** هذا مشهور بان جعلت به كلام الشيخ فقه الفقه والملايين  
اي لكل واحد منهما ما فقهه الله ويحجزه في كلام الشيخ في ذلك  
شرح غير مطايعي الحق فاصح ما ذكره اولاد الاي طاعة له  
مواضع لا بد في جملته لا فقط والذين هذا حال القول  
اختلاف يعرف بانها في مشترك بين كلام الله وكلامنا **قال**  
فلا يكون محذور جهتين بحسب **قال** لا بد من ذلك ان  
يجوز ابطال محذور جهتين بحسب احدهما محيط بالآخر لا يلزم  
محذور جهتين بحسب لامن حيث اريد واحدا لم يثبت عدم محذورهما  
بالقبولين فالاصل ان يقول فلا يكون محذور جهتين بحسب  
احدهما محيط بالآخر بل احدهما لا يثبت اذ واحد لا يثبت  
قبولين **قال** لا مانع من حيث ان جهة الفوق والجهة  
التي تحركها بغير هذا الاصل الا في النظر في الزمان الاول فان  
عبارتي الاول ونقول سواء كانت الابدان المتفردة محتاجة  
الى محدود ولا تحتاج لابدان غيره المتفردة احدهما الى الآخر بحسب الحاجة  
عنها في صورة التباين لانك ان المتفردة احدهما يحتاج الى الآخر  
وفي حيث لا اريد ان ابدان يكون كل واحد منهما في احدهما  
الا في حيث لا ينعقد لا ينعقد الا في حيث لا ينعقد  
عما مر لم يكن مطابقا للواقع مع ما مر من ان سائر الابدان المتفردة  
في الزمان لا يكون محذور في الخط اللهم الا ان في محذور في الخط  
فهم انما انهم المتفردة في زمانها مطابقا للواقع بان كان  
محذور في الزمان كما يمكن في الملا بل في الزمان فادراك العلة في

المتن

البدن

الاول

في المحركات ونقول في ان في محذور جهتين ما احسب ان التباين  
لا يقول بل ان فرض محذور البعد المتفردة احدهما الى الآخر في مطابقا  
بل عند ليس في الاصل فرض البعد فادراك العلة يمكن ان في في  
كون احدهما في البعد الآخر ولا ينعقد الكلام في كون كل واحد منهما  
غاية البعد الآخر في فرضه في قول ليس في التباين فغاية البعد الآخر  
مع انه لا بد ان يكون احدهما في تحت غاية البعد الآخر في المحيط بالآخر  
انظر في الزمان الثاني ان في الاصل البعد ونقول في هذا ان كل واحد  
جميع الابدان في الفوق في اول ثبت ان جميع الابدان في الفوق في المحيط  
بغيره الا في حيث كون احدهما محيط بالآخر لان ذلك لا ينعقد  
صورة الاحاطة في جميع الاطراف القدرات الا في **قال** في محذور  
جميع الابدان بحسب الاخر كما ان محيط **قال** في الكلام في الفوق في  
التي كان الجسم الاول محيطا بالآخر كما ان الجسم الاول في المحيط  
محيط بالجسم الاول ان يكون المحذور في الجسم الاخر محيط بالاول  
فهذا سدا لان ما يقوم به جهة الفوق في المحيط ما ذكرنا ظهور ان في  
محذور محيط بالاول في سدا **قال** في كون المحذور محيطا بالاول  
لا يجوز في ان لا يلزم محذور ذلك كون ذلك جسم كمالا في حيث كون  
المحذور جهتين حجابا واحدا محيط بهما تحت و ليس في كلام الشيخ في كلام  
الله ههنا انه الزاد في الذي بل ثبت في رتبة جباله في في  
فلا انه لم يثبت ما ذكرنا في قوله ان يكون محيطا بالآخر  
فان ثبت في ان جهة تحت غاية البعد في المحيط الذي هو  
جهة الفوق غاية البعد لا يتصور في غير الزمان فثبت ان اريد غاية البعد

المتن

المتن

وهذا في قوله ان في اركان الترتيب اركان الجسم في  
الركن من اركان الحركة في قوله في الجسم الا في قوله في  
وهو الاول في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في  
ولا عفا في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في

ثبت



البدن الحجري عن يدك بخره

منه ما و انشأت الحمد و قرره بان

روز

تترقى في شأها لا يحد في ذلك بل لا يحد في المبدأ والى العبد المسمى  
 وأما ما ذكره هنا من إثبات الحد بكونه بعد التبرؤ بعد التبرؤ  
 فما صلا ان التبرؤ لا يكون من مقتضات هذا الدليل فلا منافاة في قولنا  
 ما في جواب فلانه اذ كان الدليل المذكور هنا لا يثبت في شأها الا  
 فتجيب ما ذكرنا بقا من شأها من إثبات الحد بان يكون دليلا اخر  
 في التبرؤ من شأها هنا لان شأها كان في حدود بان ان الشئ لا  
 فاذا ذكرنا من شأها من إثبات الحد فاذا كان ان التبرؤ  
 المذكور هنا لا يثبت عليه فلم يكن المبدأ في تبرؤا كما هنا ولا يحد  
 هذا هو ان **قوله** في الدليل في استعماله التبرؤ بهما متراجعا  
 يريد توجيه الشرح باليسر في جعل الشئ به صفة للحد والملاءمة  
 بل ان في نظرنا ان التبرؤ الدليل في جعلها قسما واحدا محب المال  
 والظاهر جعل الشئ به في كلام الشئ في ان يكون صفة لكل واحد  
 في التبرؤ التبرؤ في حد التبرؤ في حد التبرؤ في حد التبرؤ  
**قال** في الا ان الدلالة ليست تترقى في هذا الاختلاف بل لم  
 يكن الا جهة واحدة لا يحد بان يحد في حد التبرؤ في حد التبرؤ  
 عبارة الشئ ان التبرؤ في حد التبرؤ في حد التبرؤ في حد التبرؤ  
 في التبرؤ في حد التبرؤ في حد التبرؤ في حد التبرؤ في حد التبرؤ  
 لم يثبت عدم حدود في التبرؤ في حد التبرؤ في حد التبرؤ في حد التبرؤ  
 التبرؤ في حد التبرؤ في حد التبرؤ في حد التبرؤ في حد التبرؤ  
 مرجع كل حد في حد التبرؤ في حد التبرؤ في حد التبرؤ في حد التبرؤ  
 يكون بمعنى هذا التبرؤ في حد التبرؤ في حد التبرؤ في حد التبرؤ

والله اعلم

قسم



اثبت يا ابا بكر ان كل شيء غير الله ليس له وجود خارجي ان كنت فوفا والافضل  
 عما من غير ما كان ذلك الخطر الغير فوفا وهذا كما هو من غير  
 كلام الشيخ يوافق هذا في ظاهره لا بد ان كل شيء ليس له وجود اجماعي  
 فلو ان الله قال ان كل شيء بالاعتناء بالاعتناء باحد الوجهين **اول**  
 يمكن تصور الوجه الثاني في وجه الاستيعاب والوجهين الاولين  
 لا يلزم استدراك بان في ان الوجهين المعنيين بالطلع لا يكون الا  
 ولو كان قد هما في اختلاف والملا لا تثبت به كما نشأ غيرنا به لان  
 كل اثنين فرقتا هما بين وجهين كل اثنين اخرين فرقتا حالهما  
 كذا ضرورة عدم التمايز في العلم ان عدد الاثنين المخصوصين  
 قناه فليس عدم تمايز وجهين المعنيين مع انها اثنتان في  
**ثاني** الله فلا يمكن ان يكون ما يقوله لان البعد ليس له وجود  
 الدليل في رايه بقوله لان البعد ليس له وجود لغيره الا بال  
 في المدخل في هذه القصة اخذ الشيخ في موضع اخر وهو ان يكون  
 التحد بحسين قبا بينه والله لم يفرض لها هناك وذكرنا هنا  
 ويمكن ان يقال الجسم الواحد في حيث هو واحد اذا اريد ما يميزه  
 فلا يمكن من جهة اخرى ان يكون ما يقوله البعد لا البعد لا يتصور  
 ان يكون ما يقوله والامم كحد وجهين حيث نشأ واحد القدر  
 فليس ان يكون خارجا وقد علمت انه غير محقق في العلم الواحد  
 انه واحد لا كحد والوجه القريب القريب لا كحد البعد لا كحد  
 البعد لا كحد البعد لا كحد او حال انه غير محقق في العلم  
 محروك الى ان يكون وجه البعد ليس له وجود باحد الوجهين

كسب الفوض

هذا البعد المعين فلم يجدد الهام في حيزه من المخصوص لا وجودا  
 معين البعد مستند في البيان بل في ان في كيد واحد من  
 القرب والاخر حيث البعد لم يكن في حيزه واحدة فيكون البعد الاول  
 ان ما ذكرته في نفي التجديد للبعد الداخل في نفي التجديد للبعد  
**قال** في وجهين حيث القرب المذكور في كلام الشيخ يقول وهو لا بد  
 عليك ان هذا الاستدراك وقع في بعض المصطلحات **اول** والتعريف ان  
**ثاني** ان كل شيء لا يستعمل ليس كسب الفوض في قول الله بكل واحد  
 في انه قد لا ينفق لا الشئ فيكون كسب الفوض لا ينفق الا برون **العلم**  
 واما ان الحد يجب ان يكون **اول** كون الحد يجب ان يكون  
 كون الحد يجب ان يكون وجهين في العلم من ان يكون بطلان ذلك الحد  
 او كسب الفوض في كل واحد واحد والمجموع كحد المجموع هذا هو الحال  
 لم يتصور في الدليل وهو ان يكون الحد حيزا من حيز مجموعها في  
 لان كحد كل واحد واحد سبيل التوزيع وانما خير ما يذكركم  
 التوزيع في حيزها **ثاني** **العلم** قالوا لان لا بد ان في الشئ **اول**  
 ونجبت لان السؤال الثاني لم ينفذ في كلام الشيخ في حيزه لا كسب الفوض  
 كيف وان كل عرض لها اية ولم يرد في اجابته اعاده الدور وكذا  
 السؤال الثاني يمكن اجابته في تصور الشئ بان يكون بعضه خلاصا للدليل  
 ذلك بان في ما ذكرته في جهة وجهين المخصوصين في البعد من حيزه  
 وجهين حيث وذلك لان ذلك ان كسب الفوض المعطى في العلم  
 البعد في العلم كسب الفوض في البعد من حيزه في تصور قسب الله في ما ذكره  
 ذكرته في حيزه البعد في العلم في القول في حيزه في حيزه البعد

**قال الحكم**

غل في الله بكل واحد منهما انه قد  
 لا ينفق في حيزه كسب الفوض في حيزه  
 الا برون

انما

مر الاول

اجته



الحجة

المفروضه برفع وان قوله انه امر زائد في البياظ من انه اراد بوجوب  
 الاستدراك اذ الدليل يتم باحد كحفظه فاجاب بان هذا لا يفي  
 الى دليل آخر ولزم محذور آخر وهو طلب الترجيح بين الالفاظ والى  
 الاول طلب الترجيح بين جهات فليكن **قال** **الم** اذ المظهر  
 محذور جهات متقدم **قال** جعل الشك فيه كونه تلك الالفاظ  
 ذوات جهات ومع عدم المحذور حيث كونه محذورا في تلك الالفاظ  
 فترك جهات في ملاحظه الحديث المتع من انه مدخل على محذور  
 صاحب المحال كانه كونه متحركا في موضع في السؤال جهات اخرى  
 حيث قال لانه لا يتصور ان يكون متحركا في جهات ما ظهر اذ جعلها  
 كمال المذكور اذ لا شك في ما هو كون الشك في الالفاظ كمال المحذور  
 ثانيا كونه متحركا في جهات كونه متحركا في جهات لا يتصور محذور  
 ان يحتاج الى اذلال في جهات كونه متحركا في جهات كونه متحركا  
 ذوات جهات او ملاحظه كونه متحركا في جهات في الترجيح بين  
 الرد في الشك بين التقدم والعلو لا يكون حديث الشك كذا وما  
 وقع في عبارة صاحب المحال كانه في عبارة السؤال في قول  
 في الكلام او لا اعتمادا في سببية **قال** الشك في الالفاظ كمال المحذور  
 متقدما في جهات لانه لا يتصور **قال** لما بين ان هذا الجسم لا يتحرك  
 جهات ثبت عدم تحققه في جهات ولا حاجة الى اثباته ثانيا فان ثبت  
 اذا ثبت هذا المظهر متقدم محذور جهات على الالفاظ في جهات  
 على ثبت بالظا الاخر وهو متعلق بالحركة المتغيرة في المحذور  
 انه لم يكن متحركا في جهات كونه متحركا في جهات لانه لا يتصور

المعية

نقد

هو تقدم محذور جهات على وصف تلك الالفاظ كونه ذوات جهات  
 اللازم من كون المحذور ذات جهات تقدم ذاتها وصفه هو واقع **قال**  
**الم** والاول ان يوجه الكلام في هذا المقام بان المتغير في جهات كونه  
**قال** لا يخفى على من علم في عبارة الشرح انها لا ينظر الا في جهات  
 ذلك البعض لا ينظر في جهة صاحب المحال كانه في الظاهر متحرك  
 في جهة الكلام الشك لانه بعد تغير الشرح وهو متحرك في جهات  
 القيد المذكور ان الحركة المستفيدة من غير جهات الطبيعة لا يغيرها  
 فمحران العكس هو المحذور في جهات الطبيعة لا يغيرها في جهات  
 الحركة من غير الموضع الطبيعي لانه انما يكون في جهات الطبيعة  
 وهذا الوجه ما اشار اليه السيد المحققين في هذا الموضع وعلى هذا الوجه  
 بافتتاح الحركة المستفيدة من المحذور في اطلاقها في جهات ليس في جهات  
 نعم بعد ان ثبت ان المحذور لا بد ان يكون محيطا في الاطلاق في  
 بسجرة الفصل الآتي ثبت في الحركة المستفيدة من المحذور في جهات  
 احداهما انه لا يتصور له موضع حتمي في جهات المستفيدة من المحذور في جهات  
 وفي الموضع في الموضع لانه متغير في جهات لانه لا بد ان يكون في جهات  
 ولا يخفى فضا ولكن الحركة في جهات كونه متحركا في جهات لانه لا شك ان الدليل  
 الدال على امتناع الحركة في جهات كونه متحركا في جهات لانه لا شك ان الدليل  
**قال** لا يتردد في عدم كونه متحركا في جهات ان تلك الصفات كونه متحركا في جهات  
 جهات برفق من موهبها البعض والمحذور لا يكون على مسافة  
 للموهب المتحرك في جهات لا يكون على مسافة او استدل لا يخرج  
 عن التقدم غير متدبر لا يسهل ان يكون لعدم كونه متحركا في جهات **قال** **الم**

مقدم



الواقع

عدم احتلا، فبقى **قال** في الغاية في الباب في حدود الأجسام لازم أنما لا  
يكنه الإشارة لانه يمكن منوايضه أو يمكن من عدم احتلا، فخرجت من المحرقة  
سواء انصف بكونه واجبة أم لا، لان لا يكون هناك حاد ولا على ذلك  
في عدم احتلا، ح أذا احتلا، الخ بالذات مع ما مرهون لو حاد صان لكان  
بينها جسمان وحرارة في المحطاب وثلث، **قال** في التفسير  
في المكان **قال** في قوله لا يغيب الا غير لا حرا من غير السطح الباطن، فيكون الزهر  
بالنسبة لسطح الغمر **قال** الخ لم وما تعرفه الشئ المكان، بل هو الباطن  
**قال** في جواب المراد بالمكان في التعريف مسمى السطح والحدود والحدود  
والمعرف الغمر المصطف عليه يمكن ان في ايضه المكان قبل التعريف  
متصور به، لا يمكن الاكتساب واخذ في التعريف من غير ضرورة بهذا  
الوجه وعلى القول بتدفع ايراد تعريف الترتيب ولعل صاحب الحركات  
للاشارة اليه **قال** الا وهو ولم يقل الصواب **قال** الخ لم واقول في الشك الكبير  
في ان الحد شر واحد أو اثنان **قال** لا ينبغي التامل ان، اذ لو كان  
لازم للشكك الزدركه وذلك لان الحد وان كان محيطا على الاطلاق  
واحد بالضرورة وان كان محيطا لم تعد وتعدو الحد لان يخرج من صورته  
ان يكون محيطا على محيط واحد وترتيب لجزء المحيط واحد وبعد لهما  
المسيرة والما ذكرنا من انما بعد ان يكون الحد وهو المحيط بالان يكون  
ايضا لم يدخل في الجديد اشار الشيخ حيث **قال** ان في القسم الثاني وجود حد  
**قال** وان كنت تعلم ان الرد وليس الا بين القسمين **قال** كلام المحقق  
احسن الرد والحد وكل واحد من المحيط والحد من غير انما في الشك في  
وليس من ذلك ان احسن الرد بان الحد وهو المحيط والاخر المحيط

محقق

السكك



صاحب المحاكات وليس مراده ان كل واحد من المحيط والمحاط  
 يتحد وجهات محركات مستقيمة بل ان المحاط يتحد وجهات محركات  
 وتحد وجهات المحاط فيحدو العنل بينهما بان كل واحد منهما يتحد  
 بعينه في ما يتقابل وجه الشرح وعند هذا اندفع ما اوردته عليه صاحب  
 المحاكات **قال** فان كنت الشيخ لم تشكك في ان كل واحد من  
 وجهي محركات في ان الشيخ شكك في وجود القسم الثاني على وجه  
 ان قد علمت ان السكك في وجه لا الشكك في ان الحد  
 بل هو واحد مستند ولما ان الحد الاول هو القسم الاول فخرجت  
 ما ذكره العلامة في شرح القانون فزان مع ما ذكره الشيخ ان يحد  
 تحت رتبة لفظ كان او يشبهها او يشبهها كل ان رايه سبيل التوضيح  
 لا سبيل التصرح اذ في متبقي ما ذكره الشيخ وهو في غير وجه  
 ومتفق وان كان في نفسه ان السكك في وجه القسم الثاني وان كان  
 ان يكون الحد هو المحاط لا المحيط الاطلاق وان كان ان الحد  
 الاول لا يكون الا المحيط الاطلاق وفيه عطف **قال** لم  
 فقطع في **قال** لا ينبغي عليك ان ما عدا اتفاق في التوضيح  
**قال** وجه نظر لان الكلام في حدود وجه لا في حدود الموضوع **قال**  
 لا وقع لشيء من الابرار او يمكن ان في المراد بحد الموضوع حدود وجه  
 بناء على ان حدود وجه الموضوع لا تدخل في تحديد الموضوع في اجزاء الموضوع  
 فقدر مضان في حدود الموضوع **قال** في وجه العنل ولانه لا يلزم  
 لاسد ان في لم يوافق الامام بقوله انما قد تخرج من غير ان يحصل  
 حشون سائر العلاقات فيحصل به وجه طرف التوضيح بدونهما

المحيط

الحال

المحاكات واعتبر من غير ان لا نفهم ان المحاط يتحد وجهات محركات  
 فيحدو المحيط ووجهه ايها في السواد فممكن له دخول في غير وجهها  
 ولهذا لم يتقبل في ذلك التبريد منه بل اورد بها ما سلمها عالمها  
 وفي وجه السوال الذي اورد به يقول لا يقبل ان يقول انما اذا ما علم  
 بينهما ابرز بحد كل واحد منهما لان يكون عليه كذا في استعماله  
 فاحكم بانها من المحيط **قال** انما يحصى بينهما ما يترجم به الاول **قال**  
 والمرجوع بحد من عدم في الرجوع وهو بحد **قال** في قوله  
 في دخول المحيط في التحد **قال** ليس كذلك اذ في ان يحد  
 ان ان كان الحد الاول هو المحيط الاطلاق فقدر ان في  
 كلام صاحب المحاكات ان المراد بالمحيط الاول هو المحيط بالذات  
 الى الحد وحق في كلام الشيخ التفرع في الامام ان الحد بالذات  
 هو المحيط لانه كذا في تحديد وجهات بالذات وهو في ان  
 المحيط وحدان واختلاف في تحديد ما عرض بالذات وما ذكرنا  
 ظهر ان ما قد وان لم يكن مصحاحه في كلام الامام كذا في التوضيح  
 واعل وجه التعرض له وان كان الكلام يتم بدونه انه كان في  
 اجزاء الكلام مع سبيل ارجاء التوضيح والاشارة مع الحكم **قال**  
 اسهل لاسكانه على ان هو التوضيح **قال** في وجه الامام وجه التوضيح  
 ان الموضوع في التوضيح وان كان هو كذا المحيط فقدر في  
 التوضيح ما اشترط ان المحيط بالذات والمحاط بالذات **قال** في  
 فليس بالذات بل بوضع يكون المحيط بحد ما بوضع التوضيح  
 لغرض المذكور اتفاق **قال** في **قال** في وجه الامام لم يترجم

بغيره



اول جملة شانه لا المقصد الاول الذي هو ان لا يكون المحيطة بغيره  
في تقدير عدم المحيطة بغيره بان هذه النقطة هي النقطة  
كان المحيطة بغيره على المحيطة لانها بغيره هذا كما سمعتم  
الملك الاول بتقديره وجواب اننا شانه لا المقصد الثاني  
التي راها بقوله فاذا كان وحده في ذلك كما فيا لم يكن  
غيره شانه في ذلك وارجح الكلام الى ان النقطة هي بغيره  
عدم المحيطة لا يستلزم عدم شانه المحيطة على تقدير وجوده الاول  
ان المحيطة بغيره على المحيطة وذلك لانه اذا وجد على  
معين كان كل شانه فيا في العدم تقدير عدم الاخر بغيره  
احدهما على تقدير عدم الاخر لا بد ان يكون الاخر في  
الواقع عند وجوده لان هذه النقطة مشتركة بينهما على النقطة  
انما يدل على صلاحية كل منهما لتقديره لا بد لانهات كونهما في  
خصوصهما على مخرج آخر مثل تقديرهما في الاخر ما ذكرنا في  
ما ذكر المحيطة بقوله وهو في نفسه وهو ما ذكره الامام عليه  
رحمة كلام الامام عليه في نفسه في نفسه لكن هذا بغيره  
اخلاء في نفسه نظرا لانه على تقديره ان يكون المحيطة  
لذاست المحيطة لا يلزم ان يكون تقديره ان يكون تقديره  
مكانه يلزم بانه ان كان اخلاء انما يلزم من ان يكون  
عدم اخلاء وجود المحيطة لا يلزم فاذا كان احدهما وجوده  
المحيطة في نفسه انما هو الذي فرض كونه على ان الاخر هو  
عدم اخلاء في نفسه وانما نستعمل ان وجود المحيطة في

لا يلزم

لا يستلزم عدم اخلاء وجوده مطلقا وهو الذي يفرض في نفسه  
كونه عند ذات المحيطة لا يستلزم عدم اخلاء في نفسه المحيطة  
شانه المكان يستلزم عدم اخلاء في نفسه بغيره شانه  
عدم اخلاء لا يستلزم وجود المحيطة بغيره صورة عدم المحيطة  
معاد اجواب ان عدم اخلاء داخل المحيطة هو المستلزم للمحيطة  
اذا لا يحتمل صورة تقديره دون اجاد واول يجب ان عدم اخلاء  
بعد التقدير المذكور ما يمكن ان يكون في حيزه على وجه  
تفصيل الكلام في النقطة الاولى انما هي النقطة التي هي  
المعبره بوجهات الحركة المستقيمة في نظرنا او لا يمكن  
عمل كلام الامام عليه في عدم الشك في هذا الشك في الاولين ان  
يكون كلامه استلزاما على في العدم بالقطع على طريق العباس  
الاستشهاد بالانه لم يذكر العقدة الاستشهادية من المقدمة  
قال عليه السلام في جواب السؤالين بالبيان المذكور في صاحب المحيطة  
واما ان كان ذلك على الشك في الاستماع في هذه التفات  
البرانية وانما يافان لوسم ان كلامه محمول على الشك في قول الزود  
في معنى الزود ان الجملية كانت معبره عنها بكونها في قطع  
الحركات المستقيمة او شانه الاشارة في انما كان في قطع  
على سائر الاجسام واما على الاول هو انما في نفسه بالقطع  
سائر الاجسام على الاجسام المستقيمة فيا في الاخر في اجواب  
فيها في خصوص اجابات الجملية المعبره بوجهات الاجسام فيا  
الاجابات معبره بوجهات الاجسام المعبره بوجهات الاجسام فيا







بقيد الذات اخرازا عن مبدأ الحركة العرضية **معاقلة** الخ ثم في هذا  
 الكلام نظرس وجه **ان** قولنا **ان** المستحق وان جعل القسم  
 مبدأ الحركة كما هو الظاهر لكن هذا يقتضي ان القسم هو الحركة وهذا  
 جعل في وجه واحد لا على وجه واحد وما عطف عليها  
 فيود الحركة كما هو الظاهر طاهر واما الشيخ فيجعل القسم هو مبدأ  
 الحركة ولهذا جعل القيد الخلف بها الا ان قسمه في الحركة حيث  
 جعل الارادة وتعلق الحركية بمبدأها وهذا هو القيد في الحركة  
 اورا القيد في القوة لا على الحركة كما اردت ان قسمه في الحركة  
 فجعل سائر النظر في وجه واحد جعل ان القسم هو الحركة لا مبدأ الحركة  
 في ما فرنا وما ان النظر عند ان حركة النفس حركة جوازية فلا بد ان  
 واختلاف تعريف الحركة الحركية مع انهم يدخلون في ذلك لان قد لا  
 نجو واحد لما كان قبل الحركة وكذا قد لا يكون السطر في الحركة  
 تلك الحركة لا على وجه واحد وان جعلت با رادة والبناء في  
 نفس الحركة لا رادة ان يكون تلك الارادة معلومة بها كقولهم  
 الارادة لم يتحقق في النفس لم يكن مبدأها بسبب مرجع الحركة الجوازية  
 يدخل في الحركة البناء بل يصح تعريف النفس البناءية في النفس  
 لانها وان كانت مبدأ الحركة لا رادة نجو واحد با رادة طاهر  
 الارادة كما كانت ايضا مبدأ الحركة لا رادة نجو واحد في رادة  
 كحركة النفس ما فرنا ان الحركة التسمية لا يخرج من قسم الحكم  
 خروجها عن الحركة الجوازية وخلاف البناءية الحكم الا ان يدرجها  
 في القسم خروجها من القسم الذي كانت داخله فيتم لما كان صحيح

النفس

اجزا ان هذا القسم من الحركة ثبت ان لكل منهما مبدأ وفاعل  
 قوة فيه وهذا هو قوله اننا قد افا به رتبة كلامه وكذا ان خرج هذا  
 القسم لا التقسيم الذي هو المقسم الشيخ بان جعل القيد فيود المبدأ  
 لا يترك بل العدا انما يشترط ان يكون قبل المبدأ لا يترك لان لا رادة  
 واما ما صنف للمبدأ في كون المبدأ على وجه واحد لا على وجه واحد  
 ان مبدئية الحركة اما لا واما لا وارجح المادارة الشيخ ان  
 مخرج الحركية او لا وارجح مخرج النظر ان المبدأ لان الحركة التسمية  
 وان لم يكن رادة لكن مبدأ الحركة التسمية في الارادة في الحركة التسمية  
 فان مبدأ الحركة التسمية في رادة واحدة في نفس كونها في وجه واحد  
 من غير رادة في نفس البناءية **لما** لم وثانها ان النفس  
 خرجت بقيد الاولى **ان** يمكن ان يقال ان رادة النفس هي  
 الى اخرها بعد عدم الارادة في نفس الطبيعة العقلية البناءية  
 العقلية في حركتها اما في الحركة العقلية في رادة الاول لانها تسمى  
 النفس العقلية في نفس النفس الارادية في رادة الاول  
 في تعريف رادة الاول ان النفس العقلية في رادة الاول  
 في رادة بناء على ان المراد في رادة مطلقا ووجه  
 العقلية راديت واما اخرها في تعريف الطبيعة العقلية في رادة  
 مقابل ما يطلق عليه النفس مطلقا وما ذكره في انها داخلية الطبيعة  
 مخالفة في حركتها في الشرح وموافقا في حركتها في رادة  
 وطاهر ولم يقل طبيعة لان الطبيعة في نفس الحركية لا يتناول  
 الصلابة والقول بان الصورة النوعية العقلية التسمية في رادة

نفس

متضمن  
 السحر



لمحوكات الى الطبيعة النفس المطبوعة النفس المطبوعة تحذف في  
 انه غير متوافق لانها غير الشرح يجوز فصل في الافلاك وانما  
 النفس المطبوعة العنصرية النورية العقلية هي مبدأ اللادراك الحسي  
 والحياتية بحسب محققنا **قال المحقق** الا اذا اجماع الكلام  
**ان** **قول** وذلك بان هذه الطبيعة هي التي لا تخضع وتلك التي  
 مبدأ جميع الحركات الذاتية وسكونها لذات لا بالحق يخرج  
 النفس والحاجة لا اخرجها الى اخذ كونها على نهج واحد فيصير  
 الكلام بهذا **قال المحقق** لانك ان في هذا الكلام من ان  
 احد الاوسط ليس **قال** فان كنت كرا احد الاوسط لا  
 ان يكون بناء كائن في النمط الاول يخرج من الحقيقة في ان  
 زيد بن عمرو وكتب فانه لا شك انه نتج قول زيد بن عمرو  
 من غير حاجة الى ارجاعه الى شراخه ولا حيلة بوجه اخر قلت لا يكون  
 النتيجة من المطا او النتيجة في قول الجسم السيطر ما يغير شيئا في مختلف  
**قال** وفي بعض الاحوال **قال** يمكن ان يقال مراد صاحب الشرح  
 مع الامم من جهة المقدمة ان لا يبعد غير المصحح جعلها كالحق  
 وهو انظر وذلك بان في كل ما له طبيعة واحدة لا يحصر الاشياء في مختلف  
 وج يرجع كلامه الى التوجيه الذي ذكره صاحب المحاضرات في كلام  
 الامام **قال** لم وذلك السبب من الطبيعة الجسم **قال** لا  
 يمنع ويقول لا يمكن فرض تخليتها عن الاكثر فاعلم انك لا يمكن تخليتها  
 كالتفطير في نفسها اذ لا يتقارب بل لا يتقارب ما من طبيعة الاكثر  
 وانت اذا ما عرفت وجدت ما يدفع به ذلك **قال المحقق**

وذلك لان بعض الناس  
 قد فهموا ان النفس  
 لا تتغير في ذاتها  
 بل تتغير في صورها  
 وهذا هو الحق

المراد الجسم السيطر **القول** هذا الجواب لا يصح لوجوه اخرى منها  
 لادراك العقل ان كل جسم له موضع طبيعي وان هذا السيطر ليس له موضع  
 الا في حاله واما اذا فرغ من صفاته الدليل انه لو لم يكن ان السيطر  
 مكان طبيعي لكان له موضع طبيعي كذا في قولنا يدفع به الجواب  
 اجوابنا اننا نشأ بان هذا الجسم ما قام مفصلا عما لا يكون في  
 المكان الطبيعي **قال المحقق** ثم ان النفس بالحياتية **القول**  
 هذا النقض ان ادركت الدعوى العقلية في قولنا المراد بالحياتية  
 ما يكون معينا في نفسه كالمركب بطاقتها او هو كالمركب كالمركبات  
 او بان المراد بالمكان الطبيعي ما يكون المفصل له الطبيعة وان شرط  
 وضع خاص هو اختلاف تلك الاشياء خلاف تلك الادوية والاما اذا  
 ادركت النقض على الدليل فلا يدفع بشروط الجسمين كما لا يخفى **القول**  
**الحكم** وقولنا شرط ذلك انه شرط ما **قال** هذه الدلائل منوعة لانها لم  
 يجعل في ذاتها او اخصا وعلما في شرط او لا بل في الاول فانه اجابا بطريق  
 لفظة الطبيعة ثم اننا لما فادنا شرط ان لا تعرض له خارجيات  
 وهو غير مضمون قوله او اخصا وعلما في شرطه ولا بد ان يكون له  
 اشراط الحكم مع طبعها **قال** **الحكم** واما قول الامام وان حمل الوضع  
**القول** لو حمل الوضع على هذا المعنى مع ما فيه التخلّف وعدم طاعة القوة  
 الدورية لكل من لا ينافي معه في ثبات الوضع بهذا المعنى  
 يجوز ان لا حاجة الى ابداء ما هو ثابت كونه طبيعيا ولكن انما  
 هذه الصفات التي كانت فرضية اعتبارية لكن لا شك ان لها جسم  
 بها كان يجب نفس الامر فلا بد من سبب ولا يكون الا الطبيعة







تحصيل الزرع كان الموعود  
بنوع الاستعمال  
عزله

ان کون م

كونه مجموع النجوم الموقنين في جهة واحدة وان غالباً على مجموع النجوم  
 والمواقي له جهة واحدة وان يكون مثلاً كل واحد من خفيين  
 باقياً والقوة تحت اجزاء والارض تحت اجزاء والماء جواً في  
 قوة الخفيين معاً اعظم من الثقيلين معاً ليس يمكن ان الارض السكونية  
 على الاطلاق بل هذه الصورة واحدة القسم الثاني فاعلم ان  
 على الاطلاق الغالب على مجموع ابوابها كان غلبت الاجزاء  
 التي لغيرها من جهة تحتها بعدد المواقي في جهة وكذا المواقي  
 القسم عليه تنوع الموقنين في جهة فاعلم ان ثمة من ان يكون من  
 جميع اجزاء اوتيا والطرف بطرف والوسط بالوسط وغير ذلك  
 وعلى جميعها فذلك ان المكان الطبيعي عند المحاذيات ثم اعلم ان  
 على الاطلاق ان يوجب جهة المكان وت والمحاذيات تختلف جسم  
 واحد باختلاف احواله مثلاً اذا كانت الاجزاء في البس في مكان  
 مثلاً فاذا وقع هذا المركب في الارض لم يبق في الارض بل صار في  
 في غالب على الاطلاق وذلك لان ابل الطبيعة عند القرب الى  
 المكان الطبيعي جهة الطبيعة فتعقب الصورة ان الصورة او فاعلم  
 ان مكان المركب في اجزاء الغالب على الاطلاق ادام ذلك تجز  
 غالباً يمكن ان القسرين الاخيرين في **الخاص** ولم لا يجوز ان يكون له  
 جهات ارجاءات مختلفة من جهة صدرها انواع الحسنة منها  
**الخاص** في قباين اللوازم يستند بنابن التوامج **الخاص**  
 لانه ان اراد بنابن اللوازم اختلافها لم يبق في قباين اللوازم هذا  
 لا يفتقر بنابن طرفاتها لجزا ان يكون لشئ واحد لجهة صدره

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



محتمل بالمادة وان اراد به عدم صدقها على ذات واجدة قيا بين  
 الدوازم هذا المعنى فان مقتضى بيان موقوفاتها لو كانت الدوازم لازم  
 محمولة على موقوفاتها وحينئذ ليس من غير العقل ضرورة عدم انحصارها  
 بين العلل والحوالات **قال الحكم** فيمكن سداد النحل الى اجزائها  
**اول** فان قيل لعل سدادها بوجه من المركبات مع كل صورة  
 اجزئها فلو كان مستند اليها لم يخلف بها قلت يمكن ان يقال  
 الصورة النوعية التركيبية للصورة اجزئها كما ان عند سدادها  
 الى الصورة النوعية للصورة التركيبية الصورة النوعية بسيطة  
 اجزئها الاستدانة **قال الحكم** وعرض القادر يستند الى الطبع  
**الح** اول اختلاف القادر وان كان في بعض خلاف بعضها  
 لولا ما تقرر عندهم ان اختلاف العلل لا يمنع يستند لا احدا  
 العمل كلف لكن القادر العظم والصغير عند توافقهما في نوع واحد  
 الاختلاف الشخص القادر واختلاف عللها يمنع ولا شك ان كان  
 الشخص عظم في الاختلاف لنفسها فلا حاجة الى توسط القادر في  
 ان الاختلاف الشئ في او الضم في القادر ويراها تقتضي اختلاف عللها  
 كذلك في قول العمل خلافها يستند الى الاختلاف الشئ في او الضم  
 في الحقيقة فان قلت اختلاف القادر بوجه من الصور  
 شخصها في سدادها بوجه من المركبات كما في الما في شخصها  
 لوازم محض لانها على الهيئة والوجه من ان الشخص لا يمكن  
 نوعيا لا شخصيا او تفريقا في سدادها بوجه من الصور مع بقائها  
**قال الحكم** لا دلالة لانه ان سدادها بوجه من الصور مع بقائها  
 في

في  
 في  
 في

انقضض اللاحق وهو انه يلزم من الدليل المذكور ان لا يتغير في العمل  
 طبعيا **قال الحكم** فيمكن ان يقال في سدادها بوجه من المركبات  
 صارت ناسا ثم اعلت حواشيها على ذلك الكلام المجيد وانظمة  
 اشتد ان الكلب اذا وقع الى ارض الملح ما يحل ما يكون العرف  
 النسيب ولا يجوز ضرورة كفاية هذا النوع **قال الحكم** وجوابا عن سدادها  
 ذلك **الح** اول جهتها بحث مشهور وهو ان كان كل واحد من  
 في المركبات كما ان اخرها اشتد الما في الصورة الباقية منها صرا  
 صورة النوعية الباقية كما ان ما وباقها سدادها بوجه من المركبات  
 الصورة الما في سدادها الباقية بل اخرها الما في سدادها الباقية  
 الما في سدادها الباقية الباقية كذا هذا الما في سدادها الباقية  
 غير ان سدادها الباقية الباقية الباقية الباقية الباقية الباقية  
 النوعية الباقية الباقية الباقية الباقية الباقية الباقية الباقية  
 اخرها الباقية الباقية الباقية الباقية الباقية الباقية الباقية  
 في وجه سدادها الباقية الباقية الباقية الباقية الباقية الباقية  
 اما الصورة الما في سدادها الباقية الباقية الباقية الباقية الباقية  
 وهما احتمال اخر وهو ان الصورة الباقية كانت مادية في  
 الما في سدادها الباقية الباقية الباقية الباقية الباقية الباقية  
 فلا يلزم كون اخرها الما في سدادها الباقية الباقية الباقية الباقية  
 بوجه من المركبات الباقية الباقية الباقية الباقية الباقية الباقية  
 الباقية الباقية الباقية الباقية الباقية الباقية الباقية الباقية  
 الباقية الباقية الباقية الباقية الباقية الباقية الباقية الباقية  
 الباقية الباقية الباقية الباقية الباقية الباقية الباقية الباقية



ع

الحمد لله  
للملكة وكان من المنعم

والله

福



القريب كالحق وان لا يجوز اجتماع الحقيقتين لا يجوز اجتماع  
 المحققين فانما نرى ذلك ان لو لم يكن اجتماع البسبب اجتماع الحقيقتين  
 وليس كذلك او بسبب القرب قد لا يستلزم بسبب اذ البسبب  
 بالاداسطية ومن بسبب قد لا يكون موجبا وما نحن فيه من تقدير  
 اذ البسبب قد يجمع من يكون في امرج بالشئ **قال الشيخ** وتنازع المعول  
 يستلزم تنازع العلل **قول** لا يجوز اذ تنازع الشرح وتغيرها بان  
 تنازع العلل انما يستلزم تنازع العلل كانت العلل عللا متوحدتين  
 لتلك العلل انما يتوحد في امرج اجتماع العلل اجتماع العلل  
 المتنازع والعلل في غير ذلك ليست كذلك لشرح الشئ بان البسبب لا يجمع  
 حين يكون عللا يكون عللا موجبا للحركة فاما العلل انما لا يرد صاحب  
 المحركات يذكر دليل اخر حيث قال لان كل واحد منهما يعجز عن  
 سيج في هذا الكلام وما هو في فيه فامل **قال** انتم الى ان تقوم  
 الطبيعة **آقا قول** في سائر لانه مشهور وجوب البسبب الطبيعي من الغاوة لا  
 لكن المراد به الفاعل بين الطبيعة والبسبب القسري ما صرح به فيما بعد  
 فان ذلك يجب تعاقل البسبب القسري والطبيعة وليس المراد بها  
 الطبيعة والبسبب القسري ذات الطبيعة فكيف يتوحد كالبسبب القسري  
 ولا ان انما يتوحد كالبسبب بل ان البسبب يتوحد بسبب الطبيعة  
 لا يحدث ميلها بسبب البسبب القسري انما ان هذا هو حقيقة بحث  
 المراجع **آقا قول** انتم تارة اميل الى هنا **آقا قول**  
 هذا الكلام انتم مشرمان في المسألة المحققين عن غير احواله والبرود  
 لا يكون حرارة ولا برودة مع ان المعدل في حرارة كونهما

بجود

اندفاع

القسري والسكون

البرود وبرودة بالبرود الا انتم الان في الكلام في البرود  
 البرود اجمعين وما ذكرت هو الا انتم في ان كل محقق الا انتم  
 بدون اجمعين فكل من لا يوافق في **قال المحاكم** وجواب انهم انما  
 الوضع اه **قول** فلهذا بحث لانه ان اريد بالبسبب القسري والبرود  
 عليه الحركة بالفعل فيشكل في احوال المسكن في الهواء وان كان لا يكون  
 لوجوه الحركة لو لم يتوحد في تلك في حقيقة في احوال المسكن في  
 ولو لم يكن بينها مدافعة وقوة فكيف يتوحد الجبل اسانا **قول** ان  
 اجواب ان اصل الافتراض بوجود من اقرن احداهما ان البسبب  
 عرضية لان حركة الجبل كحركة حامل حركة عرضية فكل البسبب في تلك  
 وجوابه في القسري حركته وانما لا يخرج عنه فاما انما هو في  
 احوال الافتراض ان المراد بالبسبب ما صرح به انما يبطل الجدل  
 والنتيجة وهو محقق بينهما لسادس القوتين المستلزم لتوحد  
 في احوال محقق في احوال المسكن او لا محقق في ان تفرق في غير  
 الطبيعة انما فالان الوجوه في نصف الارض والعلل حجابا  
 وصل الى الحد الذي والظن ان ما انما رايه انتم المحققين في سائر  
 هو هذا الجواب **قال المحاكم** وفي نقل جواب الامام **آقا قول**  
 حاشا عن ذلك وذلك لان في قوله من يكون في مركز العالم  
 ما نقل عن الامام انما يكون في مركز الطبيعة يكون مركزه في  
 في مركز العالم يكون بحسب قوله الامام في نحو اجواب في  
 ما في ذلك محقق لك ان الطبيعة ككرة الارض في تربعها في  
 فتوهم ان المكان الطبيعي ككرة الارض هو نقطة في مركزها

ذلك







منها ما عرض على هذا المقام بوجه كثر مذكورة في شرح ابي جابر  
 وقد اجاب عن كل واحد منها ما كان اريد الاطلاع عليه  
 فليكن بمطالعة تعقيبنا على هذا المقام وفي مقدمته الساذجة  
 نظر لان نسبة المعاودة في اجاب ما اولها هو ان المعاودة  
 قد تغيرت نفسها من حيث انها معاودة وما هو بهذا الاعتبار  
 ما خذوه في مقدمته البرهان وقد تغيرت من حيث قوة دفعها في ذلك  
 وبهذا الاعتبار كانت ما خذوه في مقدمته ايضا ولا شك ان المعاودة  
 القليلة هي وتعارن الميل الضعيف فقولهم نسبة المعاودة القليلة  
 الى الكثرة كنسبة الى الكثرة معا نسبة الميل القوي الى الميل  
 الضعيف كنسبة الى الطويل الى القصير وهذا لا  
 في صحة وانما بان فلان مرادنا ان النسبة التي بين المعاودة ونسبة  
 الى اليمين فنحن نغير النظر الى خصوص الطرفين ونعين كل منهما ما راجع  
 ومعاودة في السابق الذين اريد نظر ذلك ما وقع في كلامهم  
 حيث قال في التحصيل نسبة جميع الوجوه الى الوجود الذي لا  
 كنسبة في النسب الى ما سواه الذي يميز كل واحد منهما ويستحق غيره  
 لو كان الضرب قائم بقاء وقول الله القليل احدهما بازاء القليل  
 الاخر ليس المراد انهما بازاء في باب النسبة بل المراد ان كلاهما  
 مقبض كثره المعاودة واذا قلنا ان المقبض قد المعاودة  
 وانما ان فلان اعتبار المعاودة في النسبة باعتبار ازاها  
 الذي هو السرعة والبطء وقد عرفت ان الكيفية المتناهية بالسرعة والبطء  
 على انها بطوء في النسبة في صورة اختلاف الزمان ويخرج منها اثر

تعارن الميل القوي والمعاودة القليلة  
 الطويل الى  
 اعلموا

في صورة اختلاف الزمان فقولهم نسبة المعاودة القليلة  
 كنسبة الساذجة الطويل الى الساذجة القصيرة وذلك لان قولنا  
 يقبض قوة السرعة وكثرها يقبض ضعف السرعة في جانب الى  
 يغير نفسها او يغير في قياسها فباعتبار السرعة والبطء كغير  
 على انها بطوء فقولهم نسبة المعاودة القليلة الى المعاودة الكثرة كنسبة  
 الزمان القصير الى الزمان الطويل في قوله كون نسبة البطء القليل الى  
 البطء الكثرة كنسبة الزمان القصير الى الزمان الطويل في قوله كنسبة  
 المحقق اختلاف المعاودة لما كان بعضها لا اختلاف السرعة  
 نظر الى هذا الوجه الاخير فلان في اجاب للمعاودة لان  
 طول الزمان وقصرها وقفاً الوطت باعتبار الزمان في  
 كانت نسبة المعاودة القليلة الى الكثرة كنسبة الساذجة الطويل الى  
 القصيرة وان اعتبر في نفسها كان الامر بالعكس كما قال المتأخرين  
 انما بالنسبة الى اللازم الاول كانت نسبة المعاودة في نسبة الزمان  
 على ان وقت فيكون قولنا المعاودة القليلة الى المعاودة  
 نسبة الساذجة الطويل الى الساذجة القصيرة هذا لانه في قوله كون الساذجة  
 الطويل الى الساذجة القصيرة كنسبة الساذجة الطويل الى الساذجة القصيرة  
 فليكن في المقدمة ان نسبة قوتها في الزمان  
 اثبات مقدمه الاول مقدمه في مقدمه المقدمة الاول المذكورة في  
 بران نسبة المعاودة القليلة الى المعاودة الكثرة كنسبة الحركة البعيدة الى  
 الحركة البطيئة وذلك لان في المعاودة يقبض كثره السرعة وكثرها يقبض  
 الزمان فثبت ان نسبة المقدمة الى مقدمه المقدمة المذكورة في قوله

في قوله نسبة السرعة القوية الى السرعة الضعيفة  
 كنسبة الساذجة الطويل الى الساذجة القصيرة

فانما

التي



البطون في فصل السادة وانت قد عرفت مخبري القام بالافريسيه  
**قال** انكم وزن عديم المعاوقة نصف ان كثير المعاوقة  
 انما الصواب ان يوزن معاوقة قليل المعاوقة ونصف معاوقة  
 المعاوقة ووزن عديم المعاوقة نفس من كثير المعاوقة والاول  
 هو الثاني الاول في غاية قلبه فيكون **قال** ان كان الزمان  
 بازا الحركة **قال** ان ارادوا ان يوزن الحركة مع المعاوقة لا يفي  
 شئ من الزمان نفسه وانما زمانها يقضي المعاوقة فقط  
 في لازم محاوره او يجوز ان لا يخرج الحركة من البطون والاول  
 لكن الحركة المجرعة مع المعاوقة نصف نفسها في غير مخرطة المعاوقة  
 زمانا ونصف المعاوقة قدما من الزمان وانما لم يصح ما ذكره  
 جواب النظر من كلام الله حيث قال **الطريق** انما هو البطون  
 وظل في انفس الزمان بل ان الحركة لا يفيض الزمان **قال** مع  
 الحركة البطون الاله وان اراد ان الزمان مقارن للمعاوقة  
 ولا يبعث منها في ابا ط اللفظ عنده في حاشية لا حاجة الى  
 فرض الحركات الثلث على النحو المذكور فيكون ان يقي الحركة في  
 العاين مع لان الحركة لا يخرج من البطون وما لا يجهل ان  
 المعاوقة تحين للمعاوقة لا سرعة فلا بطون فلا حركة انما نعم بالبطون  
 في عديم عديم العاين يكون الحركة عديم العاين **قال** في  
 واما لو اردت ان تباين المعاوقة في حاشية ان المعاوقة في حاشية  
 فيكون يتجدد منها فلا يثبت الى وقتها والاولى ان تباين المعاوقة  
 انما يجرى في فرض الحركات الطرية احدها في حاشية والاخر في حاشية

نصف

ان

دفعه

الملا، الغيطه الرقيق في كون الحركة الاو من بين الحركات العاين في حاشية  
 غيرها ويطول ما بنا على ان العاين هو المحور في حاشية في حاشية  
 زمان آه في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 وقع الاخر من الزمان ووجه الحركة في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 الشئ وقصده وذلك ما فرضه من الميل الثاني الى الميل الاول في حاشية  
 في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 على ما به حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 اطول في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 لو سلم ان الميل يصعد وقطره في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 ونسبة الترسين الزمانين مقاربه وقدر من اعلى من حاشية في حاشية  
 بين المقدارين نسبة لا يتحقق من حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 على نسبة الزمانين هو بالفرض ليس الى اذ فرض في حاشية في حاشية  
 فرض اخر هو ان الميل الثاني اقل من الاول في حاشية في حاشية في حاشية  
 المساوية لنسبة الزمانين **قال** وقد عرفت ان الميل الثاني  
 ضعيف لان نسبة المساواة **قال** في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 الى حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 كنهه الميلين اعتبارا في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 الحركة في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية  
 ههنا بل ان المراد ان النسبة بين الميلين في حاشية في حاشية في حاشية  
 كل المعطية وجعلها باهية لم تعرض له بطون في حاشية في حاشية في حاشية



الضعف في التمسك بالنسبة ما ذكرناه من حيث قال لا يثبت في  
 القصة اذا كانت بالنصف مثلا لا يكون نسبة الميل القوي  
 بالنصف وكذا ما ذكرناه من حيث قال وجه ثالث اريد ان  
 وجه ضعف التمسك بالنسبة هو ان ضعف الميل لو فرض حركته  
 زمان قوا السيل **الوجه** حمله المادة الاخرى على الكمية **الوجه**  
 لا يرد الاخرى انما لانه يرد لكل كتاب الجواب المذكور  
 والامام غفل عن ان الاخرى لا يرد على تقرير الشرح فاورده اياه  
 عليه السلام في بيان ذكر التقرير المشهور ولا فذكر اياه عليه السلام  
 عنه بما حققتم ذكره في المشهور ولو لم يكن في الشرح فذكره في  
 ايراد الشرح بعد قبحها على انها مشتركة في الوجود فاجابنا  
**قال** واعترض بعد ذلك ومن استدل باللازم **الوجه**  
 منع بطلان اللازم بناء على ان حمل اللازم ان يحرك مع  
 الميل في الاثر كالموضع والافق انما له كون احرك مع العاين  
 كالموضع كالمكان والامام لم يمنع من فرق بينهما حيث قال  
 احرك مع العاين كالموضع فلا يمنع ان يحرك مع الموضع المارة  
 كالمكان ان اللازم المذكور ليس بمرادنا من هذا الكلام  
**الوجه** من غير مانع خارج عن الضعف وغيره وذلك بان نفوسهم  
 المذكورة في عظمها بحيث يصور نسبة المفروضة بينه وبين السيل  
 اثباتا بل هو جواب لسؤال مقدمه **الوجه** انما السيل لا وجه  
 له في حركته لا جواب عنه فمن قال ان حصول الرضخ في  
 الجسم بطريق الاتفاق لا يجب عليه كيف يتحرك الجسم كذلك

ميل

لم يتحرك واستعمل عند السبب فقل ما يكون كذا لو افترضنا  
 وصفا وشكلا اخر غير حاصل بطريق الاتفاق والكلام في ذلك لو  
 استعمل عند السبب فقل لزم الرجوع طارح من الحق في تقرير الوال ان  
 لو كان حصول الوضع والشكل بطريق الاتفاق والوضوح الطبعي  
 يتغير اليه اذا زال الفاعل عما هو عليه في خلافه فان المارة انقل الى  
 مكان الهواء انقل الى مكانه وكذا اذا خطا وطبق كان الاستدلال واجبا  
 بعد حصول الجسم ما راد به على ان يكون الوجه بعد الرجوع **الوجه**  
 فخطا لانه ان اراد **الوجه** ان يكون كذا في جهة اختيار الشيء الثاني في الكلا  
 باختلاف الاسم اختلاف وجودا وهذا لا اختلاف في مقدار وجوده  
 يرجع كلام السبل ما ذكره بقوله في الارض ليصح القول في كونه عليها  
 ان من قال لم يذكر الموضع نقول لم يذكر الموضع مع الرضخ ليعطف  
 الوضع على كونه اذ ما ذكره في تقرير الوال وانما الاتفاق بالموضع في  
 الا ان يذكر وجهه والاول ان يفتقر الى الرضخ الذي هو شرط في الجواب  
 الثاني عند ذكره في تقرير السؤال سلكا لسلك الاحتصار **الوجه**  
 في النظر الى التمسك **الوجه** ان تعاد حسنة في ترك المقدمه القابلة للعلم  
 في الشرح حيث قال في غير الواجب ان يحصل الجسم على ما عليه بعضه  
 لانها كونه مستندة في البيان اذ يتم البيان بمجرد انها بالنظر لا  
 تمنع التبدل مما يتوقف عليه البيان غير صحيح في بعضها اذ الاحوال التي  
 واجبه الطبع الجسم لا يمكن ان يتغير في وجوده لا يكون طارح الجسم  
 بل ان بعضها العلل القابلة للتغير في الطبع الجسم على ما بين  
 حيزه فانه ينقسم الى اول يغضيه بل الطبع في بعضها طبع الجسم

في كونه

ما صلا في الرضخ

انها بطريق الطبع الجسم كونه الزوال  
 من كونه الجسم كونه







11

اصحاب  
الغدير

کتابت اطلاق قوله لیسوا المراد به  
المحرک علی ان اطلاق م م م

الف



وما خذنا واحدا من البعث ذلك قول الله وبرهاننا  
 ما مضى من اننا لا يجوز ان يصدق الواحد من متخالفات  
 متباينة ام لا وحل العموم والخصوص بين التفرع والشمع اعلم  
 يكون متباينة ام لا في تقرير الشئ خصت بان يكون متباينة اول  
 مع كلام الله ان الطبيعة الواحدة لا يجوز ان يضر بطبيعتين  
 متباينتين ولو كسب شرطين لما علم بالشمع ان ليس واحد علوا  
 والافضا لشمع لا امرين متباينين لو كسب شرطين في  
 وجودهما رتبة اما اذ لم يكن بينهما تباين فيكون ذلك متباين  
 وقوله مضى ان الامر في فضائيات مبدا المستند  
 حيث قال واعلم ان مبدا مستند في حرم بسيط بل على  
 صدوره باجتماع ذلك كسب الطبع عند العموم والخصوص  
 الامور التي خضعت محولة في تقرير الله اعلم من ان التفرع والشمع  
 امرين متباينين المتباينين او غيرهما في التباينيات وفي  
 التفرع خصت بهما وهما سوال اخر متبوعا للتفرع وهو ان  
 بين المثلين من لا يجوز ان ينفصل ما طبيعة واحدة اذ المثلين  
 الفرق عن جهة بل لا ينفصل التفرع اليها ولهذا اجتماعا في  
 المدحجة فان لم يكن ان ينفصل من طبيعة الواحدة  
 فمما رآه ان ينفصل حوا ان يكون في تقرير ان يكون ذلك  
 تاما ولو اعتبرت هذا التخصيص لم تنفع في اثبات الطراف  
 ان يوجد في بعض الاحيان مثل مستند في بعض المثلين  
 على انشراحه ان كل كلام الله والشمع وهذا ومنه ان  
 ان

الشمع والشمع في هذه الاطراف  
 في تقريرها

ان الطبيعة الواحدة لا يجوز ان يكون لها علوة واحدة  
 بالشمع في متباينتين ولو كسب شرطين واعلم ان الاركان  
 على ما ذكره من ان ينفصل من المتفرع ما ذكره او باحقافه هو  
 النقص اما النقص في المتفرع باحقافه الله ان كان  
 في ان لم يكن ان الطبيعة الواحدة لا يجوز ان يضر من  
 اه ان وجه المتفرع على وجه طابع ما في تقريره ان  
 في الله ما به ما ذكرت لم ينفذ الله انما المتفرع النقص  
 فعمله اذ كان دليل الله هو ما ذكره الشئ في ان المتفرع  
 الشئ ما ذكره او باحقافه كان ساقطا عن دليل الله  
 الى ان المتفرع ساقط باقرير الدليل واما رد النقص فواجب  
 ولم يوجب في دفع المتفرع اعتمادا على السابق الذي  
 ولا الانظر في التوجه بالطبع الى هذا من جهة الطبيعة  
 لما وقع في عبارة الشئ الطبيعة تمام الطبع تمام  
 المستند لا يستند الى الطبيعة لم يلزم اجماع التوجه  
 بالطبع نحو الطبيعة في التوجه بها والانصراف نحو  
 وجواب ان المراد بالطبيعة كلام الشئ مع الطبع في  
 والاطراف في ان لا يجوز ان يكون احد المثلين من  
 منقسم لنفسه في دليل افق لا يلزم انضاء امر واحد من  
 ولعله راو بالانصراف والتوجه بالطبع الانصراف في  
 فرج لما ذكرنا ان كل كلام الله والشمع وهذا ومنه ان  
 يمكن ان يوجب في تقريره ان يثبت في المثلين

واش راجع في دليل الله  
 النقص في دليل الله



البرية اذ هذه الحركة تحرك جميع الافلاك فلا بد ان يكون محيطها  
 يكون محدودا بالبرية فيكون له مبدأ مستديم وهذا مثل فكره صاحب الحكمة  
 حيث اثبت المبدأ في سائر الافلاك بملأه الارض عليه  
 لا بد ذكره قبل ما ذكرناه وان كان فيه اختلاف اذ اثبت المبدأ بهذا  
 الطريق لم يكن لورا قبل عدم قول المستديم في وجهه ايضا هذا  
 مع زيادة اذ كل كلام الشيخ في اثبات المبدأ المستديم في باقي الافلاك  
 خلاف الظاهر العيان **فان لا بد** ان المبدأ كان مستديما  
 موجودا بعد عدمه **فان** عبارة الشيخ في النسخ لمصلحة هذا  
 ومن علمنا المبدأ المستديم البرية واما في هذا الموضع فلهذا اللفظ  
 في ان الكون والف قد يطلقان باشتراك الاسم على الله  
 والحق ايضا على الرجوع لعدم وعدم هذا الوجود ومنه  
 ما هو لفظان الكون **فان** وكما يطلق حدوث شئ في شئ وقتا  
 شئ لا شئ آخر كما في صورة انعكاس النفاض فيها لا يخلو  
 ههنا من محقق اذ يعقود عليها الصورة لك يطبق مطلقا  
 والحق سواء كان غير شئ الا شئ او لا غير مولا الى ان شاء الله  
 ان متنازعا وان كان متنازعا في الحد ايضا الا انه لما لم يكن  
 في عدم قبوله كحركة مستديم لم يفتقر الى ان المبدأ في محض  
 ثبت كون الزمان مقدما كحركة الزمان في عدمه فلا بد ان يكون  
 قديمه مطلقا قديمه ولما ثبت قدمه اتمعت عدمه فلا بد  
 فيه حدوثه هو الفناء والشيء او مولا ان هذا المبدأ في  
 الحد ايضا بقوله بل ان كان له كون وقتا واما البرية

المبدأ

في  
المفرد

في وجه الرض وان كان مطلقا

الف

ايضا حيث قال في النسخ انه لا بد من هذا الموضع اطلاق الكون  
 الفناء وهذا الموضع في محض اجابات اوله فناء في ذلك الموضع  
 منع اطلاق الكون الوقت بهذا الموضع فناء ما قرنا طرفا هذا  
 منع الشرح ولعل المبدأ في ذلك انه وقع في نسخ موافقا  
 في بعض النسخ التي رايها فلهذا اطلقنا باشتراك الاسم على الحد  
 والفناء لا غير ايضا الى الرجوع لعدم وعدم هذا الوجود  
 ما فهم اقول في وجه هذا التوجيه المبدأ في ذلك الموضع عدمه لعدم  
 قيل في الزمان فان لا يمكن ان يفسر ان يكون المبدأ في  
 المطلق لم يفتقر احداهما بقيد بغير ان يكون مطلقا او متنازعا  
 وذلك قطعا لان المبدأ في حدوثه مطلقا الى ان كان في  
 كما في الصورة الاخر او جميعا في سائر **فان** المبدأ في  
 المستديم انتفا **فان** في جهة **فان** قول لو لم يكن هذا الدليل ان  
 المبدأ في بطلان عليه المستديم في وجهه ان في عدم المبدأ  
 لعدم عليه المستديم والارام خلف المبدأ المستديم ولكن عدم  
 المستديم المعين لا يستلزم عدم المبدأ بناء على جواز عدم المبدأ  
 سبيل البديل في وجهه **فان** المبدأ في وجهه المبدأ في وجهه  
 بالمستلزم انتفا **فان** كحركة المستديم لا انتفا **فان** كحركة  
 في وجهه في وجهه **فان** في وجهه انتفا انتفا في وجهه انتفا  
 ليس الا ان كحركة في وجهه مستديم كحركة الابدية فاما انتفا في وجهه  
 الابدية الذات في وجهه مستديم انتفا انتفا في وجهه انتفا  
 الابدية فلهذا **فان** المستديم الذي بين ان الحد مقدم على كحركة

قدم

الحد



الجسوس لذات كاللون والاضواء والجنسوس العرضي كالجسم  
 فيرم ان لا يحتاج الجسم الى التعريف بل ان لا يجوز تعريفه بالجنسوس  
 من الجسوس بالعرض المراد به غير الاضاف **قال الحكم** في تعريفه  
 المباحث الطبية **اول** لا قوة لهذا الاشعار بل هو ان شاء الله ان  
 ان يذكر الملك **المبحث** في التفصيل في كتب الطب وان كان  
 من بل الطبيب على ان يكون او غاها في القسم من الطب بناء على ان  
 هذه الطعوم انما هو بالمرور باليد الانسان فقولهم الحارة او الباردة  
 اللطيفة هي من الحارة في قوة ولهم بدن الانسان بدراسة  
 او اضعفت الحارة في اللطيفة وعلمه **قال الحكم** فيقول  
 الاحكام في سهولة الاتصاف **منه** **اول** هذا النوع من الجاهل  
 فلان الظان الامام مانع مما ينافي له خلاف الاداء  
 ثانيا فلان كونه او سهولة الاتصاف في الماء سهولة للطف  
 جوهري وسهولة في اكل من الدخن والعسل واما الايراد  
 الدخن والعسل اعراضا لا من الماء لان الماء اسهل  
 منها في شدة ضعيفة او المراد سهولة بالنسبة فاذا سلم انها اسهل  
 انفسا لا من الماء فلهذا ان الماء سهولة بالنسبة **قال الحكم**  
 واما قولهم هو في رطوبة اليد فخطا في القول ان ليس  
 في اليد لطف على ما علمه الشافعي وهو الرطوبة في الجاهل  
 على طاهر الجسم الرطب على ما مرح به في التعريف  
 على رطوبة الرطوبة الباردة في نقل الامم الشفا ان اليد  
 عبارة عن الاتصاف في رطوبة الباردة في الجاهل

المستدرك

ان كل شخص في رطوبة

العلم

الحاكم

الجسوس لذات كاللون والاضواء والجنسوس العرضي كالجسم  
 فيرم ان لا يحتاج الجسم الى التعريف بل ان لا يجوز تعريفه بالجنسوس  
 من الجسوس بالعرض المراد به غير الاضاف **قال الحكم** في تعريفه  
 المباحث الطبية **اول** لا قوة لهذا الاشعار بل هو ان شاء الله ان  
 ان يذكر الملك **المبحث** في التفصيل في كتب الطب وان كان  
 من بل الطبيب على ان يكون او غاها في القسم من الطب بناء على ان  
 هذه الطعوم انما هو بالمرور باليد الانسان فقولهم الحارة او الباردة  
 اللطيفة هي من الحارة في قوة ولهم بدن الانسان بدراسة  
 او اضعفت الحارة في اللطيفة وعلمه **قال الحكم** فيقول  
 الاحكام في سهولة الاتصاف **منه** **اول** هذا النوع من الجاهل  
 فلان الظان الامام مانع مما ينافي له خلاف الاداء  
 ثانيا فلان كونه او سهولة الاتصاف في الماء سهولة للطف  
 جوهري وسهولة في اكل من الدخن والعسل واما الايراد  
 الدخن والعسل اعراضا لا من الماء لان الماء اسهل  
 منها في شدة ضعيفة او المراد سهولة بالنسبة فاذا سلم انها اسهل  
 انفسا لا من الماء فلهذا ان الماء سهولة بالنسبة **قال الحكم**  
 واما قولهم هو في رطوبة اليد فخطا في القول ان ليس  
 في اليد لطف على ما علمه الشافعي وهو الرطوبة في الجاهل  
 على طاهر الجسم الرطب على ما مرح به في التعريف  
 على رطوبة الرطوبة الباردة في نقل الامم الشفا ان اليد  
 عبارة عن الاتصاف في رطوبة الباردة في الجاهل

بر  
لطيفة







من الخطر الوجه الاول كما ذكره <sup>قوله</sup> آخر القولين <sup>قوله</sup> في قوله ان مدار  
الفرق الثالث في الحاشيات والتجارب على كلام الشيخ والبناء على ما في  
ما هو التحقيق في كلام الشيخ والنظر في القيد المذكور في هذا الموضع **الان**  
**الان** الفعل في وسط الحرارة والبرودة اظهره ان الذي يخص كلام الشيخ  
ان الحرارة والبرودة ليستا مبدئين للفعل بل الذات وهما مبدئان للثبات  
التسوية والتبريد والرطوبة واليبوسة مبدئان للفعل بل الذات غير قول  
ببرودة وليست مبدئين للفعل بل الذات سواء في الرطوبة واليبوسة والبرودة  
ما يكون بالذات مبدئاً للفعل وهو حصول مثل تلك الكيفية لا الفعل لا يكون  
افعال الذات فيكون الحرارة والبرودة فاعلى في الرطوبة واليبوسة فيكون  
الحرارة والبرودة بفعل في الرطوبة واليبوسة وهما لا يفعلان فيهما فالاول  
بالنسبة الى الثانيين فاعلى فيهما بالنسبة اليهما منفصلان في هذا الفصل  
قوله ان الفعل في وسط الحرارة والبرودة اظهره ان الادب في الافعال  
كما علم من كلامه في الحاشية لما علم من كلام الشيخ هذا ذكره المحقق في هذا  
وهو ان الحرارة والبرودة بفعل في الرطوبة واليبوسة وهما لا يفعلان فيهما  
فانها لا يفعلان بدون خلط **قوله** وفي نظر لان احد القولين في  
يكن الكتاب بعد معرفت التحقيق بانها رتبة غير المتعززة  
في الكلام في الفرق الثالث في الحاشيات مع قوله ان الرطوبة في  
في الرابع مرجحاً وما في هذا القول من رتبة التباين في التعارض  
والا كما ان رتبة الفعل في نظر لان الالات في جسم الكيف في  
ان جسم لطيف له حركة وتكون لا من حيث ان كونه في الجسم لا يكون  
ان كونه في الجسم لا يكون في الجسم لا يكون في الجسم لا يكون في الجسم

115  
لو لا محذوفه والاصوب ان في ان جسم التوسط لو كلف بالذات المذكور  
او ان الكيفية المطلوبة في هذا ما ذكر ان الكيفية العارضة لذلك التوسط  
هذا الوجه يدل على كون التوسط خالياً عن الكيفية الذاتية واسطة في  
لاخذه عنها في الواقع اذ فعل المبدئية واما امرها في الاول ان في  
فعلك الوسايط عند فرض عدم الكيفية مبدئية فهذا يدل على كون  
مثلاً لا بد من كونه الهواء كيفية مبدئية ولا مبدئية ولا مشروطة في غير ذلك  
جسم آخر ولا بد من كونه الرطوبة كيفية مبدئية عند فرض عدم كونه  
المذكورة والظان المراد ان كونه الوسايط كونه كونه الكيفية  
ان يكون مقتضيات ذواتها لا افعالها في نفسها ولا يكلف ان يكون  
اعمال الكيفية في الرطوبة والكيفية المشروطة في الرطوبة ليس مقتضيات  
جسم آخر وكذا الرطوبة العارضة في الهواء كيفية مبدئية بخلاف الاصل  
الهواء لا يصح ان يصير كونه الكيفية المبدئية **قوله** واما الكيفية في  
فلا يخرج جسم **قوله** في حيث اذ لا يلزم من كونه الدليل مطلقاً في  
يلزم من كونه الدليل الخاص في الدليل فلا يلزم من عدم جريان المحذوف  
في البعرات والمشروبات والسوائل والمزقات في تقدير كونها  
كيفية تلك الكيفيات في الكيفية ان يكون جميع الاجسام ككيفية  
الان في المقصود بان جريان ليس في التوسط انما لان في ذلك  
في غير ما يمكن كونه في جميع اجسام كونه العلم بوجودها فيها كونه  
قائل **قوله** والمراد بطلب بل في ما بها الحاشية في حال  
في هذا المعنى الغير العارف ولعل البعث في ذلك قول الله وورد  
القضية في صيغة بل في مساواة طرفيها في العلم ان هذا القول في







فمن خارج الحركة وادواتها فذلك يكون طلب الالوان الطبيعية والارضية  
 الاطراف اطراف الطلب والطلب الطبيعي في اطراف الدنيا  
 يحرك عليها الحركة لا في الطبع بل في الاراد والاطراف قرب المكان  
 انفسه الذي ليس حاصل ان الاطراف هي في الحركة فذلك هو المطلوب  
 واقول في النظر في كلام الشيخ ان في مراده ان الميل بطريق الطول في الارض  
 ويختلف المطلق في الارضين ان الاطراف في موضع واحد فذلك هو المطلوب  
 ان الحركة في الهواء راسا او خفيا لا تحتها فذلك هو المطلوب  
 اذ هو خفي لا تحتها فذلك هو المطلوب  
 يمكنه الطبع وهو اذا كان مركزا في مطلقا في مركز العالم على ما ذكرناه  
 او اذا اتصل بكل الارض انهم في حركات الطبيعة في حركاتها  
 ليس لقرب من المكان الطبيعي لا من مركز الحركة الطبيعية فذلك هو المطلوب  
 من راس حيد فانه من راس وقدر في الارض او في راس من راس في الارض  
 من وسط الميل لادب الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام  
 او في راسه وان كان مختصا بالاحتمال في الارض فذلك هو المطلوب  
 كل احتجاج في حيد في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام  
 لان الاجزاء المقصود في الارض انما يحرك اليها لا تحرك اليها  
 فالاحتمال الاول في راس الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام  
 الاجزاء المقصود في الارض انما يحرك اليها لا تحرك اليها  
 الطبيعي في هذا الاحتمال في راس الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام  
 للجسم لان كون الالوان الطبيعية في راس الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام  
 اذ اخرجت من تحت الالوان في راس الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام

الطافات

منه ان قواها في راس

الارض

الالوان في راس الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام  
 قال في حصول الصورة في راس الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام  
 في راس الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام  
 وتكون بها حلت هذا من راس الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام  
 الحركة كان بالقوة وانما يحصل في راس الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام  
 بانها في راس الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام  
 بالفعل في راس الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام  
 الى انما هو في راس الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام  
 مقبلا بالفعل في راس الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام  
 هذا انما هو في راس الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام  
 في راس الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام  
 المخرج في راس الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام  
 في راس الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام  
 واثار الله في راس الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام  
 كانت محتاجة اليها بالذات في راس الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام  
 الاقارب وكان صاحب الحركات في راس الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام  
 في راس الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام  
 له بل في راس الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام  
 في راس الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام  
 ان يكون في راس الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام  
 في راس الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام لان قواها في الارض في اقسام

الارض

الارض

في راس







انصدق بذلك المراج لان حلوله سابق على حلول الصورة وبما فيها من الكمال  
وجواب المذكور لا بد من هذا القول في جواب هذا الكلام في كل ما كان  
النوع وهذا النوع لا يصدق المراج بالنسبة الى النوع المركب بل بالنسبة الى  
فلا يصدق عليه ان يكون نوعا في ذلك النوع اذ النوع لم يحصل بعد ان يصدق عليه  
الا النوع لم يسطر ما يستلزم صاحب المحاكاة في قولنا نوع في ذلك النوع  
الحال الذي هو قسم فلا يصدق عليه ان يكون نوعا في ذلك النوع في المادة وما ذكرنا في  
هنا ان المراج لو لم يكن في الحال الاول لم يكن في كل من تلك النماذج في ذلك النوع  
كما ان **قال الحكم** كالتفصيل الانساني في المادة **قال** وانما اطلق الصورة  
النفس المحركة غير عارفة فيما هي من غير ان يكون الكلام في تشبيهها بالمسألة  
في انساب الذنوب الى ما هو المراد في **قال الحكم** وهذا الكلام في كل ما كان  
منع على المنع **قال** مرادنا من عدم التمسك بالمصطلح في كل ما كان  
في الكمال وابطال الانتماء بغيره لا بد من جواب او في قولنا لا يكون في ذلك النوع  
المراج ولطيفه لم يذكره **قال** وانما يشبه على التقديرين في المادتين  
لم يوقف الحكم فيها الا في تصور الصور والكيفيات **قال** في قولنا ما ذكرنا  
بعد ومن نفس الحكم لا يضر لانه ولو كان المراد اوضح تصور الامر في  
او في القضية بل في تشابه الاطراف بغيرها **قال** في كل ما كان  
فالضعف لا يكون في ذاته **قال** اذ اضعف كذا في كل ما كان في الضبط  
اي في جنس السواد وقيل في انواعه واما ما يقال في الاشياء والاضعف فتقار  
في جنس مختلف في النوع **قال** فيقولون ان المراد في الاشياء والاضعف  
المعنى الصريح في النسبة الا ان يقولوا ان ذلك بطلان للصورة  
او لوجه ان بطلان للصورة لا يولد والنوع الذي كان في كل ما كان في النوع

منه

محله

ضعف جنس الصورة المشتركة بين الاشياء والاضعف وان اراد ان يطل  
لجنس الصورة فيجوز والسند وان كان المراد في الحركة في الصورة مطلقا  
كان افراد الحركة مطلقا في النوع كما في الحركة الكيفية ام لا كما في الحركة المادية  
النسبة الاولى ما ذكرنا وبما فيها من النسبة الثانية وفي ذلك ان كان المراد في النسبة  
الى النوع الذي هو من الحركة كذا كما في الحركة في ذلك النوع كان في ذلك النوع  
كما ان الاول في صورة الحركة في السواد كما كانت حصة من السواد في السواد  
الوجه من السواد لا يصدق في السواد بضعف بل في قولنا لا يصدق في السواد  
الاشياء في السواد لا يصدق **قال الحكم** فيكون النوع مقولا بالاشياء في السواد  
**قال** في نظره لا يمنع بل يعارض ان يقول نفس الشخص في السواد في السواد  
منه حصول النوع وصحة مظهرها ولو لم يكن الاتحاد في النوع في السواد في السواد  
الاشياء في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد  
الجنس في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد  
الاشياء في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد  
والضعف لا يكون افراد النوع واحد في صورة كونها افراد الجنس اعدادا كما  
النوع لا يكون مقولا بالاشياء في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد  
والاضعف محله في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد  
نعت الكيفية في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد  
كالنوع في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد  
السواد في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد  
**قال الحكم** وجواب الجواب في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد  
السواد في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد



الواقعة كبا من الشيخ وعند ذلك ظهر انفع النقص والاشكال ايضا  
**قال الحكم** واذا عرفت هذا فحينئذ يلزم الدرس سنده **الانتم**  
 في نظر لان ما ذكره الامام كما يدل ما ذكره يدل انتم مع عدم سندها  
 الصورة لجزء في قبيل سنده المحل في الصورة فعند الضعف لا  
 يكون نوع الصورة باقيا ولا فان لم يكن في تلك الملبس للصورة لا  
 المحل في الصورة المستزم لصورة احوال ضعيفا المستزما لبقائها  
 كان الضعف بزوال عن المفعول او فلا يكون ذات الصورة ككونها  
 صفة محل لانه كونه الشدة والضعف صفة للمحل المستزما لبقائها  
 ومع كون الصورة لا يشتهر ولا يصف ان المحل لا يحرك في طبقاتها الشدة و  
 لان الصورة من الحركة وحدها جواب عن ما يستفاد من الشرح ان تحريك  
 ان يكون يقوم المحل للحركة بالمال لغرض ان جميع افراد المحل كانت بالقوة فحينئذ  
 المحل يكون بالقوة اية ولا يصف ان كذا يفعل في قول الشافعي لا تذهب  
 بمحل لحوال وهذا البعض الذي يزيل الشك في انما تذهب بالانزاع ولا ما  
**قال في** فلو حركت البهائم الصورة كان قبل بدل الصورة شاذة وتعد  
 حقيقا **آخر قول** قال السيد الشريف في حاشية تجريد هذا الجواب كما ترى  
 ليست الاشياء بالقوة لا يحصل موجودة بالفعل الا بالصورة المجردة وذلك  
 من انما في وحدتها وتعددها واتصالها وانفصالها بالصور فلو كانت  
 متحصلة بالفعل لكانت كذا وبما في ذلك يعجز عن قول كلامه سنا ولا  
 في هذا الكلام يجب بعد القول بان البهائم ليست بالقوة ولا متصل موجودة  
 الا بالصورة المجردة اقوال ذلك لوجه الاول ان هذا قول فاما ثبت في حركتها  
 في الصورة والحركة في الجواهر غير ذلك فيجوز ان تكون الصورة في حركتها اجنبية

٢٥٠

عنه



انه اجسم فتكون الصورة اجسدية الجسم المطلق في الصورة الزمنية فلا يكون  
 ان الصورة الجسمية تحصل بالفعل كقولنا اننا لو كان ان الحركة  
 كقولنا ان يكون قد تحققت الصورة الزمنية بالفعل ثم كانت الصورة الزمنية  
 او من المعلوم ان حصولها بالفعل لا يتوقف على تلك الصورة واللازم ان  
 الركبان انما يتفرقان للحركة حين الحركة فلو اوجد احد اسباب التحريك  
 الحركة لا انتباهها مثل الحركة في الان والابن واحد من ذلك في الكيفية  
 واحدة متوالية كسب ان يكون في غير كسب غير متوالية كسب ان يكون  
 افراد الابن والكنيات انما هو القوة في الفعل مع قولنا ان الحركة في القوة  
 النجباء يكون في الحركة صورة واحدة سببا متوالية والمفروض فيها كل  
 شخص اخر كل واحد بالقوة والهيبة انما يحصل بالفعل تلك الصورة المتوالية  
 بذلك ان القول ان الهيبة لا تحصل بالفعل الصورة المتوالية لا يمكن  
 فنحصل الهيبة بالقوة والقوة في المحاكات والحركات الهيولية  
 كان قبل تبدل الصورة اء اجزاء الكلام في التفسير والافق حركته الهيولية  
 الجسم لا يفرم التبدل الشخص لا يتبدل حقيقة وانت غير متوالية في ذلك  
 الفارابي من ان جميع افراد ما في الحركة كانت بالقوة افرق الجذب الا في قولنا  
 قولنا التبدل والضبط يكون في الاول لا دخل لها في انشاء الكيفية  
 اول عدم حقيقة في الاستمرار ان يكون سديكا اذ لا شك ان لا يحصل  
 الصورة الزمنية الطابع وهذا هو ملك الامر في الفصل الا في قوله  
 قال الحكم فافهم الصورة ومخلوقة من جهة المادة قال في قوله  
 يستمر كون احواله جردا ومعدوما في حيزين وانما في القوة والهيبة  
 في الحقيقة لا يتغير ما في القوة فيكون في جميع المتعاقبين افرق في قوله

الغنية

الذات

بالذات او بالاقبار بل ان في الفعل لا يتغير من الكيفية بل انما  
 وما سببا متوالية زمانا متوالية على ذلك كانت الغاية الكيفية في ذلك  
 لو حصل الفعل الكيفية واحدة متوالية متوالية **قال الحكم** وهذا هو الكلام  
 مصطلح الحكم **قال** هذا ما يكون لو كان التصادم في الاصطلاح محضا  
 وان كان ظاهر من بعض عباراتهم خصوصا من عبارات الشافعي في قوله  
 الذي هو اقسام التعاقب بل هو كالمفرد في الاعم في توقيف غايه الخلاف  
 التعاقب في الاربعة قطان التصادم الذي هو اقسام هو المصطلح في قوله  
 المقدم هو التعاقب بالذات وهو لا يتناول التصادم المشهور في الحقيقة  
 اذ المتعاقبان في الذات اما تعاقب المتعاقبين بالوسط ولا يجوز فيكون خلاف  
 فاما في الامم اقول ان من نفس السواد والياض تضاد وغاية الخلاف اربعة  
 السواد والتدبير وبين السواد الضعيف تضاد وغاية خلاف بقاها  
 جسمها وهما ابحاث ثقبه فذكر في حاشيتك الشرح الجدير للشرح  
**قال الحكم** واجوب على كل الملاحظات بذلك انها من جهة الغاية **قال الحكم**  
 الجواب منع كون القول المراجعيات اثبات الاستدلال في الكيفية  
 بل اثبات المراجعيات في الوقوع والابتنوع ما فصل وقوله لا يحصل الا بالاحتمال  
 منطل في اجواب بل ذلك افادة اخرى ان العلم الاستدلال في  
 الجواب ان اثبات المراجعيات موقوف على ان الاستدلال في الكيفية  
 ولا يتوقف اثبات المراجعيات على ما هو المراد من العبارة افرق في قوله  
 في اثبات الاستدلال في الكيفية متوسطة على الشرح وهذا هو الشرح  
 في حقيقة القول المراجعيات في قوله في القول المراجعيات في قوله  
 في قوله موقوف في القول المراجعيات في قوله في قوله في قوله

يجعل















ازدواج

نومبر

اوتقون

موسم فلاحیہ لکھنؤ لال بقولہ لان الکریم

لا يختص كون الدرك في ذلك النوع من غلبة القوة على عدم غلبة القوة  
الاخرى الا ان ذلك يكفي في كون الدرك لا بد ان يكون مدركا مع ان  
المحسوس بالآلة مع عدم ادراك الآلة لا يثبت ذلك لا بد ان يكون المدرك  
بنوع ما من الصور والادراك في بعضه لا يلزم من كون القوة الاخرى مدركا  
فلا يلزم كون الدرك المحسوس منها ما نال من الدليل الذي لا يكون  
القوة الباطنة مدركه سواء حل الدرك في الدرك المحسوس او لم يحل  
نفي كنه الدرك بمراساة الظاهر سواء حل الدرك على المحسوس  
او لا نعم فلا يسقط في تقديره ان يكون ذلك الادراك بالمراساة  
وايضاً لم يثبت ان كنه النوع في قول الشيخ في ان يدرك كنه  
على ما يستدل به انه مدرك نفي الالف في الوسط في الافتقار الى القوة  
فلا بد ان يكون تقديره كلام الشيخ اني الحكم افتقاراً وسطاً او لا  
بالوسط بينهما ما يتناول القوة الاخرى حتى ان يحل كلام الشيخ في كون  
والقوى مدركه بالمراساة ان اريد بالدرك كنهه كلاماً على الوجود  
الدليل في كنه الدرك بالمراساة القوة الباطنة انما فرضها افتقاراً  
عن الادراك في الفرض المذكور فممكن القوة الباطنة مدركه ولا بد  
يبقى الامر ثابتاً على ما فرضناه وايضاً لا بد ان يقول في الفرض المذكور  
كون ذلك القوى غلبة على اساس لا غلبة على الادراك والحل في  
نفسها ليس بطرف اساس بل كنهه نحو العلم المحض كنهه في نفسه  
توابع القوة الباطنة لا ما يكون بوسط الارسطي التقييد لا بد ان يكون  
القوى انما يكون في جزئيات ولا يكون هناك كنهه بوسط الاله لا بد ان يكون  
ذلك قسم الاله على سبيل التجزيع الحق وهذا قد ذكره في المحقق في

م











اعلم ان احدهما ان اجماع المراجع لا يقدم عليه بانها كونها فطرية والاول  
على ما فروا وما اورد في العالم الاول ما ذكره في الجوابين بطريق استدلال  
اي خرج يكون اجماع مقدم على المراجع لكن في هذا الاستدلال خرج كذا  
على المراجع المستخررة ان حافظ المراجع شخص فخص المراجع بالبدان يكون  
على المراجع المستخررة ان يكون المراجع باقيا معه فم كمن المراجع السابق  
غيره والما يجر ان يكون المراجع ففقط لا نعلم ان ذلك  
لكن في هذا ما جاء على الجسم كما قال في اثبات الصفة النوعية **قال الشيخ**  
المرتبة ومن هذه النوعية ليس الا ان هذه الصفة الصفة الاول  
المادة العقلية انما ترسم في النوع راسي الشئ فاصف النفس بها  
من قبل في انهم قد يتناول **قال الحكم** ذهب جميع الاشياء بانها  
عن الحركة **قول** هذه العبارة فخرجت اننا قد فعلنا في هذا ما  
انهم فسر واللازم بالمتبع انفسا كذا المردوم لا بالانفكاك المردوم  
كان قد فسر كذا ايضا **قال الحكم** والغاية متقدمة على الغاية  
الادراك في الحركة **آه** **قول** ان اردوا يكون الحركة غاية لادراك  
فانه لا ان الحركة غايته لفعول الادراك في المردك فموجب ان  
ليس فعل المردك وانرا في اماره بل الادراك لما كيف وانفعال  
وليس في مفعول الفعل ولو سلم فلانك لمن راجع وعلم ان ادراك  
ليس في بادراك الحركة اليه بل في عمل الحركة اليه سبق ادراكه ان  
اي والعلم فالادراك في المراجع كان على ما في تصور الحركة ففعل  
المفارقة ليس معللا بغاية راجعة الى ان في الارام من كمال العمل  
وذلك يتبع على سحر في النمط اسوس ثم يكون في كمال انفسا كذا

شأن

عقل الادراك كذا في البت ان المراجع كذا في البت ان المراجع كذا في البت  
المتحرك كذا في الادراك كذا في البت ان المراجع كذا في البت  
ولا يحتاج الادراك كذا في البت ان المراجع كذا في البت  
لانها المتحركة كذا في البت ان المراجع كذا في البت  
فوقه لا ادراك للملأمة او غير في الجواب ان ان غايته لمتطلبات  
الى الحركة وعدم تحقدها والاصوب ان في مفعول الشئ كذا في البت  
حركتها انما كان فائدة الادراك والحركة المتحركة كذا في البت  
لانها غير متحركة بالارادة ثم كذا في البت ان المراجع كذا في البت  
في ان فائدة الشئ كذا في البت ان المراجع كذا في البت  
**قال الحكم** واما ان غايته لمتطلبات كذا في البت  
بحسب الوجه الاسمي او لا باعتبار مقدم بحسب الوجود والاطلاق واما ان تقدم  
احدهما تقدم فخر في الاخر تقدم بحسب الادراك البت فانه يصح في القول  
بسطرانه قط لا بد من القول في وجود الطابع في الاعيان **قال الشيخ**  
تقدم الادراك كذا في الحركة كذا في البت ان المراجع كذا في البت  
الحركة متحققة ما استوعبه راسي جين فلم يكن الادراك والحركة الارادية  
في المرتبة فلم يخرج الى احد الحركة الارادية في حد جين ولم يصح قول الشئ وانما  
لا تقدم لاحدهما في الاخر فخر في الجواب وكذا في البت ان المراجع كذا في البت  
وكذا في الجواب بان الفصل الثاني مقام الفصل الحقيق ليس هو الحركة والادراك  
بالفعل واللام كذا في البت ان المراجع كذا في البت  
لان الفصل الحقيق كذا في البت ان المراجع كذا في البت  
كون صلاحية الادراك متقدمة في صلاحية كذا في البت ان المراجع كذا في البت

الحركة

الشيء

الحركة

الاسم







كذا ما ثبت بالوجود في الخارج فالمدرك في الصورة الذي يحكيه  
 والوجود في كل عدم الفرق بين ما اذا كان المعلوم موجودا خارجيا وبين ما اذا كان  
 مقدر الفرضي الثاني ما يجب في كلامه ان رخص ان لا شك ان اذ انظرنا هذا كان  
 هو هذا الصورة المطلوبة اجدية او غير فانها ليست في المحسوسات فكل ما  
 من المجرى والقبض قالوا ليس بشئ والثبات في الصورة الذي يميزها  
 في الخط الامر خارجا وان اقمنا المنكر والوجود الذي يفرق بين الصورة  
 والادراك وقد قصد بعض المحققين من المتأخرين التوفيق بين الذين يفترون  
 ذلك انما اذ ادر كذا شئ فلا شك ان ليس في الثبات في الصورة الذي يميزها  
 قائما بغيره شئ من حيث هو بل في الحقيقة الخاصة بغيره في حصوله بالاشياء  
 في الذين في قول من قال ان المعلوم بالذات هو الصورة التي يميزها ارجوها الميزة  
 ضمنها فان اطلاق الصورة على الميزة المكونة شائع وقد صرح به صاحب الجواهر  
 ومن قال ان المعلوم بالذات هو الامر الخارج عن الصورة ارجوها الميزة المكونة  
 الصورة من حيث هي صورة اي الميزة المذكورة فلهذا فاه وانت تعلم  
 حال اول الطريق في كل ما يميز الفرضي بوجوه خارجة عن كلام المتأخرين  
 ما يقابل الصورة من حيث هي صورة في الثبات انما او على الوجه في فعل الامر بالاشياء  
 المميزت موجودة فيها لانها تصح ان تصير موصوفة لنفسها بما يجابته فيكون  
 عاقل لا ان المعلوم هو الامر خارجا بل في الشخص مع علم كل احد ان كذا ما كان  
 في الخارج ان لا شك ان القصد بالانفصال للميزة الموجودة في ضمن الصورة  
 وكذا لا شك ان المميز في الذين بالذات هو تلك الصورة الموصوفة في  
 في ضمن قول من المعلوم بالذات هو الصورة التي يميزها ارجوها الميزة  
 في الذين بالذات فثبت ان الصورة لا شك ان لا يصدق قول من المميز بالذات

ان

الميزة الموجودة في الذين في صور ارجوها الميزة بالذات ان تفتقر الى  
 يتوجه اليه القصد بالذات ولا خلاف ان الميزة المذكورة فلا خلاف في المعنى في  
 عشر في كل في الملحق **قال** ان في جواب اول من الميزة في الصورة  
**اول** يمكن الجواب عما ذكره الامام او لا بوجوده في احد ما ذكره من الجواب  
 انما انما ان بعض من الصور مطابقة وكانت علما وبعضها غير مطابقة فكانت  
 بعض الصور جملة ما ارضى من الشئ الاول ليس في ذلك بل هو واقع وانما في كل  
 تسليم ان شئ من الصور يمكن في مطابقته في الخارج بل في مطابقته في الخارج فالأمر  
 الا ذلك انما في وان لم يكن منهم شئ من تلك الصور فيكون في الانشا والذات  
 في هذا الجواب يكون هو موجود والذات في شئ اخر من وجوه الانشا في صورة  
 في ما تقرر في موصوفته وانما في المحسوس ومنه ان شئ ولما اذا انشأ في النسب في  
 الخارج فانت في وصف الادراك بالمطابقة في تقدير كونه اضافية في غير المطابقة  
 المطابق للمطابق الميزة المحسوسة في الخارج ليس الا ما هو طرف الانشا في  
 ولا انشا في منها في الميزة او عرفت هذا في علم ان يمكن انشا في جواب من علم  
 فالجواب الاول من قول من ان الصورة ما هي مطابقة للخارج في العلم ومنها ما هي  
 في الخارج في الجواب ان انشا في الشئ الاول في العلم بالامر المميز في بعض الصور  
 او الكلام في مطلق الادراك في العلم بالامر المميز في بعضها في العلم بالامر المميز  
 ما اورد في كل من انشا في الشئ الاول في العلم بالامر المميز في بعضها في العلم بالامر المميز  
 قولنا ان الانشا في العلم بالامر المميز في الشئ الاول في العلم بالامر المميز في بعضها في العلم بالامر المميز  
 هو الظاهر في جواب يتوجه ان من فسر العلم بالامر المميز في بعضها في العلم بالامر المميز في بعضها في العلم بالامر المميز  
 على ان كان في الميزة بل ان في الجواب في آخره انشا في الشئ الاول في العلم بالامر المميز في بعضها في العلم بالامر المميز  
 مطابقة للخارج في العلم بالامر المميز في الشئ الاول في العلم بالامر المميز في بعضها في العلم بالامر المميز في بعضها في العلم بالامر المميز

في



العلم التصديقي يبين ما ذكره ان النسب اليه من حقيقة انها موجودة في الخارج بهذا  
والحق ان المراد بالخارج هنا ان هذا انصاف الادراكات بالعلم والجهل بالوجود  
اذ اطلاق الخارج على هذا المصنف في كلامهم وفي تقريره حيث قال لا يكون  
يخرج الاضافة عليها ولا جهلا موازنة ظاهرة اذ لا يلزم من كون العلم كونه  
الاضافة عليها وانما عدم كونه جهلا فلا ولعله ذكره استطرافا هذا يخص فكره  
على ما ذكره صاحب المحاكمات لانه عليه يقول في سابق ان هذه العبارة قد اختلف  
الجهل في عدم مطابقة الصورة الذهنية للحقيقة في عدم علم عدم ولا نفي  
فعدم ولا نفي على الجهل به يكون بعدم مطابقة الصورة الذهنية للامر الواقع  
**قال في** اذ لو كانت موجودة لم ان لا يكون المدرك الامموجود في الخارج  
**اول** لا يخفى على ان طرانا الظاهر في قوله ما يشترطه في قوله ان كون المدرك  
يكون موجودا في الخارج فالامر الامم على هذا التفسير فان كانت مطابقة  
اخر خارج وبغير ذلك يكون الادراك مطلقا هو الاضافة فلا يكون في الظاهر  
ان كل قول له لا يقع وجودا اشار الى ان هذا من ان الاضافة في وجوده  
التي راجع والامر التسمي كون الصورة الذهنية ان كانت في الخارج لا  
عند ليست مبررة بما عاينها بل كان مجردا اجريا خارجا عن العلم به  
يقين على كون معلوم في الفهم واليقين لا يوجب الادراك في العلم  
فانما به الصورة الادراكية بالاجرام على ما ذكره الامام في سبيل التبيين في قوله لا يكون  
نكت الصورة بل في هذه الحالة لم لا يجوز ان يكون الادراك نكت الصورة في العلم  
الحالة وقد سأل في قوله فاستبعدوا انطباع البنية الصغيرة ومنها انه  
الشرح في البين من قوله لانه لا يكون الا بشيا صغيرة ما هي افان العلم  
المعاير في **العلم** بل لا يخفى ان ذلك مكيّف يكون نصفه راجع **اول** لا يكون

مما قرئ

فدوم

يكن

عنه بما يجوز ان يرتسم اعظم المقادير مقدار صغير يكون ذلك المقادير  
اعظم المقادير كانت مرة واحدة من هذه النسبة ما كان اصغر المقادير  
منه كان اصغر المقادير من المقادير بالنسبة المذكورة وهكذا اقول لا شك ان  
مقدار عظيم يمكن فرضه اعظم منه ويمكن جعله بعدا ومن المعلوم انه لا يزيد مقدار  
المرتبة الا في غير النهاية بل اذا وصل اليها وحمل القوة انقطع فبعد هذه المرتبة  
**الادراكات** **العلم** وهذا الجواب ليس بغير **اول** يمكن اجواب عن الادراكات  
مقصودنا من هذا الجواب هو ما ذكره الاربعة في السابق من ان العلم هو العلم  
او ردوم كون العلم مستلزما او ان العلم الجواب في الخارج من ان العلم  
لا يعمها وان كانت الصورة مطابقة في الميزة لان انصاف العلم على العلم  
لوازم الوجود الغير على الاربعة من لوازم وجوده مطلقا واربعة الوجود والعدم  
ما يتناول به العلم بغير حقيقة او كجدة وهذه هي حقيقة ترتيب الادراكات  
الصورة في الذهن لما وجد في العلم بغير حقيقة في جيب الادراكات لا الاضافة  
بوجوب الانصاف لا الادراكات لا الاضافة في النفس فيصير ذلك العلم  
الحضوري لا المحضوع على قولنا ان في النقص في الميزة بالاعتقالات في العلم  
هنا وجوده بوجوه في جواب عن اننا انما نضع في العلم بكونه كونه  
فيه الاستدانة الشخصية لا يحصل فيه الاستدانة مطلقا وفيه ان العلم في  
الشخص الذي يترتب عليه الاستدانة فان فرق بين الشخص الذي يترتب عليه العلم  
لا اجواب بالاسم العلم لان في المراد المستند في العلم في شخص العلم  
الشخص الذي يترتب عليه الصورة الذهنية الميزة الاستدانة وفيه كلف **قال في**  
والاجواب الثاني وان كانت **العلم** يمكن توجيه كلام التسمي بان في كلامنا العلم  
الحاصل في هذه الحارة اني نكران بان كان قابلا لانها فيها انصافا

لزم



ان استعدا المادة شرط لانصاف فعل القوة ليست بالانصاف فيها  
 ذلك كونها قابله لتصل بها ففعل حصول الشئ لا يكون في الانصاف  
 مع ذلك فخر في ذلك المحل للانصاف وادراكه لا تفعل الانصاف  
 الحصول للشئ لانصاف هو الحصول الذي يكون المحل فيه  
 كحصول الحوان في الجسم فخر لا يكون هذا النوع الضيق ليس حصول القوة  
 في القوة المدركة هذا الحصول اذ هذا الحصول كغيره فيها فخر بما هو  
 اكتيف في الانصاف مجرد الحصول لم يشترط اخذ الضم ان يتبع  
 نصرا معا وهذا سند اخر في المدرك **قال** الامام الجليل  
 لم يتبع الا ان المدرك حاصل في الذهن **اقول** يمكن منع روم هذا الجواب  
 اذ الدليل المذكور ما دل على ان المدرك لا يمكن ان يكون موجودا في  
 انه لا بد ان يكون موجودا في ذهن المدرك فلا يلزم من الدليل المذكور  
 ادراك الاشياء وجودها بالهابل ما وجب حصولها في البادر العاقل  
 ما ذكره الامام لان ما ذكره رجح الى الزعم القوي في ان ما يطبق على  
 الادراك ما بعد الاتفاق على ان حين الادراك حصل صورة  
 وحصل ما فوج لا وجه لا يحتاج الى انما في الصورة على قول المدرك  
 ذلك في هذه المقام المهم لان في الزعم رجح الى ان حقيقة يحصل  
 في الذهن من الصورة اذ لا فائدة في ذلك في ان حقيقة لا بل يكون  
 ان على اوجه اذ من المعلوم ان حقيقة العلم والادراك ليست امر اعتبار  
 محض لا يتصور في شئ ذلك الزعم بل لا يكون حقيقة لها اذ هو  
**قال** **قال** وانه اقول لا شك انه اذا ادركت شئ **اقول** لا ينبغي ما ذكره الامام  
 بهذا الوجه اذ هو عاقل لا يلزم ما ذكره الامام حين الادراك في المدرك

منه

ان لام

نظم

والان الادراك صفة من فليس يلزم من ثبوتها في تصور فخر عدم النقص  
 والنقص والتصور لا من فليس **قال** **قال** وجواب بانق من حصول  
 موضوعه **اقول** في نظر لان هذا الجواب ما جاز في الجواب الامام الذي  
 كون الجسم مدركا لسواد الى ان ادراكه حصولا وانما اذ انتم الدليل على عدم كون  
 مدركا لسواد الى ان ما تفسر فانها مدرك الصفات الغائبة فانها تفسر في الجواب  
 في تصور جازي ما يطابق عبارة الشرح حيث قال ان الادراك حصول صورة  
 لا شئ الاطلاق لم يقبل حصول صورة المدرك لما حصل الشئ الا ان  
 ان في حصول السواد يحصل المدرك لا بد من ثبوت الجسم الادراك  
 كان هذا تفسيرا لفظيا لا ادراك بعد معرفة المراد من المدرك لم يتصور  
 وانما صلاية انما يكون ذلك لو كان هذا تفسيرا جديقا اذ لا بد من المدرك  
 في معرفة المدرك لفظا فصدق في الجسم اما اذا عرف المراد منه في  
 بصدق في الجسم فلا يلزم ما ذكره لفظا الصورة لا بد ان المراد منه في  
 قد يطلق في الامر في جازي فان معلوما ولا يسجد ان في انما في صورة  
 جازي في المدرك لا بد ان يكون في هو الظاهر حيث كان الكلام في تقدير  
 رسم الصورة في المدرك وتوجيه ما فرض حسب المحاكات وانما في  
 الاسكال ما جازي وانما في الاول لفظا الصورة ولما انما في حيث في  
 في الاطلاق **قال** **قال** وجواب ان البصيرة لا شك في انما في  
 بهذا الجواب انما يصح من فليس **قال** ان البصيرة الذات المعلوم بالذات  
 الامر في جازي لان المعلوم بالذات هو الصورة الذاتية لا الامر في  
 ولهذا في المدرك لا وجود لها في انما في العلم ولا يكون الا بصيرة  
 ولهذا في المدرك لا وجود لها في الخارج اما لا يكون الا بصيرة

اما







قال بوجود الطباع في الاعيان وبين من يقي وجودها في قول الوجود فقال  
صار متحدة مع الشخص كما اذا كان لها بالذات لا بالعرض وجعلوه  
في حد ذاتها انما وجودها انما يكون بالذات حقيقة هو اجماعنا الى ان  
منع الطباع في الاعيان فهو كقولنا هذه القلوب صارت عين زيد و  
وجوده ولم يجعل يد في حد ذاته حيوانا فاعلم اجماعنا الى ان منع الطباع  
احقيقة وكان نسبتها بالذات وجودا مصطلح لانهم اصطلموا على ان الموجود  
ذاته كما ان الموجود من العوارض عرض وقد صرح بذلك بعض المحققين الآخر  
هو كقولنا كذا الشئ فظهر ان في صاحب المحاكات كماله وهو ان يقي وجود  
في الاعيان ليس على ما ينبغي **الاشارة** في خبر خرب كونها صورة واحدة  
عقل زيدا **اول** في هذا الجواب بحث اما اول الفلان كونها متعلقة لكل واحد  
ان سبب الكيفية بعينها فلا خلاف ان لها من هذه جهة كقولنا ما نياتنا  
كونها صورة واحدة في عقل بديلة تكون باجرة كاقيدة موضوع الخ  
اختلاف جهة التعبدية لا قيدة من اصناف التعاليل بل لا بد من اختلاف  
التيقيدية من مختلف الموضوع بالقياس اليها ومن العلم ان الجزئية لا تسمى  
الصورة اذا اخذت بوصف كونها صورة واحدة في نفس هذا الجواب ان  
فرقها لكل واحد هو خلقها او ما يحد حدها ما هو قيدة موضوع الحكم  
صورة ما هو قيدة موضوع الجزئية فخيرها بل انهما ساجدة ثم اقول لا طائفة اخرى  
هذا الاستحالة ان في الكيفية الجزئية قد يكون تغيرها بغير وصفها الصورة  
وقد يكون بمعنى الاشارة الى المحل وموصوفها المعلوم احاطة بالذات من  
جميع من الكيفية بغير الطائفة والجزئية التعبدية لا تسمى كذا المحل لان كل واحدة  
في نفس زيدا يقتصر كونها غير محمول على كثر ولا يفي كونها مطابقة لما ينبغي ان

المجلد

موضوع

[illegible]

2.  
 21  
 201



ما يقيد في نفسه  
والله اعلم  
بما لا يعلم

بأنه قد ذكره الامام في المبدأ المجرى في الاشخاص من الكليات والادوات  
فقط الصفة او قد عرفنا ان الصفة تطلق عليها شيئا بغير ان يكون له صفة  
فقط لان الصفة لا يطرأ من موصوف الكليات لا الصفة من موصوف العوم والاشياء  
بالعوم والاشياء هي موصوف الكليات وليس موصوف العوم والاشياء بها ولو لم  
تقر ان كل انصف المبدأ في موصوف الصفة انصف المبدأ في موصوف العوم والاشياء  
انصافها ولو لم يكن ذلك لكان الامام ليس بكاذب ان موصوف الكليات  
لا يطرأ من موصوفها ما جاز ان موصوفها ان لا يطرأ من موصوفها  
وانه يطرأ من موصوفها ما لا يطرأ من موصوفها **اول** ان خبرنا ان الفعل لا يحتاج الى العوارض  
العوارض الكليات انما يحتاج الفعل الى خبره من شخصات طارئة او من العوارض  
الغريبة ما هو من لوازم الشخص وعوارضه خبره ان شخص ما اراد ان يطرأ  
لا يلزم منه طارئة من لوازم المبدأ مقابل لازم المبدأ مقابل لازم الشخص  
لا مقابل لازم الوجود والاطلاق لازم المبدأ من المبدأ فاصح ان يكون  
وليس من كلام الشيخ **هنا** **ال** وان اراد عدم طارئة  
فهو مستدرك **اول** لا استدراك بل ان لا حجة في قوله  
الغريبة عبارة الشيخ حيث ذكرنا في موضع الطرح من مبدل على  
فلا بد من مثال مخرجه عليه عليه يكون شمله على موضع القطع والافادة  
ذكرنا مع الماد كما فعل الشيخ التبيين ان نفس الماد هي سبب المخرجه الاولى  
ما يستلزمه اللوح قد اشار اليه قبل هذا حيث قال في المخرجه الاولى  
ويجلبها خبرنا شخصيا هو الماد اول لان زيد اليا بيان مخرجه الاولى  
ولا بما يقتضيه الانسان في نفسه انما يباين شخص الماد في نفسه الماد  
الاحوال المذكورة كما بان وكيف مخرجه **هنا** **ال** وجوب ان

بن جانب مستدركه اذ يمكن ان **اول** لا يخفى تخافه او المخرجه  
ان البرزخ الماد ولو احتجنا داخل في الماد لا في المبدأ فيكون  
الي ان ههنا نفسا آخر ولا يخفى ان عندك بن جانب لا يحصل  
المشغل على ملك الاشياء نعم يتوجب على كل ان لا يخرج المخرجه من  
يعتقد من شأنه ان يعتقد لا يلزم من الماد على ما لا يخفى على **ال**  
الطائفة لا يحتاج الى الاستدراك من الماد كونه مخرجه بالشواهد الماد  
بعد خبره عنها في مخرجه الشواهد لا في نفس الماد مخرجه لا يكون  
اول انت خبرنا ان الماد لا يخرج عنها انما هو الكليات المخرجه وفي الطائفة  
انما لا يجب التجرد من الماد الكليات في مخرجهها باعتبار المخرجه من الماد  
شواهد بان كل مخرجه يجب التجرد عن شواهد الماد المخرجه فيكون  
نفسها مخرجه انما كلياتها ايضا اذا وجب في فعل الصفة التجرد  
في فعل المخرج الذي هو عبارة عن فعل الصفة والماد يجب التجرد  
والام مع فعل الصفة في فعل المخرج الذي هو عبارة عن فعل الصفة **اول**  
**ال** او نقض الشئ قوله **اول** وكذا ان نقض الماد لا يكون مخرجه  
كل قائم بذاته فهو مخرجه بذاته بالتحسم **ال** فلهذا الدلالة  
الا على المخرجه في حدودها من ذلك المخرج بقاها الشاهد والماد  
انما اوزانية فلا حاجة الى قطع **اول** ما ذكره ان مخرجه الماد انما ليس  
ما يحتاج اليه ما اقرب به وهو مخرجه في حدودها من ذلك المخرج  
المشاهد فانها لو كانت ان كانت لم يتحقق الا في حد يطرأ على  
وكانت تزول بزمها من ذلك المخرجه والماد في مخرجه مبدل  
بقاها العزلة وقع لها في مثال هذه المباحث **ال** وكان الامام

وجيب

الليل

حيث



بذلك **قال** لا يخفى ما فيه من الكجارت فاما من في الموضوع فهو ما  
 ما حقيقة وليس في ذهنا الا صورة ان روضه الماء وكون البصر  
 الصور من حقيقة اخر من الماء مسقط البطلان ايضا القول  
 الهواء يخرج من الانصاف وانسحق الفطره كيف وهو خاف  
 لا يقبل اللون **قال** حقيقه ان اتصال الارض بالماء ليس  
 البصر **اول** اربا اتصال الارض بالماء في المبرر ان يكون هناك  
 اتصال في الخارج وانما يتصل صورته في البصر بسبيل التعاقب  
 فلا بد ان يتبين ان اتصال الارض بالماء ليس في المبرر  
 الاخر لان المنع الاخر انهم يثبتون ان يكون اتصال الارض بالماء  
 ولا بد ان ثبت الشك في الهواء البصر موجودا خارجا فيض  
 في البصر **قال** لما عرفت ان توحيد الدليل وجب على تغيير ترتيب  
 قد اقبل بواجب **اول** في نظر لان المقدمه الاولى المذكورة  
 حاصل الدليل المذكور من ان الموجود في الخارج كالنقطه  
 قول الموجود في الخارج ليس هو الخط فتوجه المنع الاول عليها في  
 الخط ليس موجود في الخارج بل اتصال تشكلات القطوع في الخارج  
 خطا والمقدمه التي عليها المنع الثاني قد ذكرنا بعد وانما رايها هو  
 والنقطه المتحركة البصر عند وصولها الى مكان ما يحدث بحسب القاعده  
 ويؤثر عنه بزوال المقابلة في سائر المقابله من حيث هو في الخط موجود  
 لكن لم يجر ان يوجد الخط في البصر لاتصال الارض فيه فلا يزال  
 المقابلة ولعل صاحب الحكمة جعل قوله فلا يترك او لا يترك فلم يترك  
 المقدمه المذكوره عليها المنع الاول اعترضنا به اقل ما وجب غير ان يترك

نرسم

هذه اشارة الى نوع النسخ المتعد **قال** وعرفنا في وجوده  
 اول ما ذكره فاما في قولنا ان البصر موجود في الخارج فبما ان  
 في الخارج خطا حادثة الهواء ارم الخطا اول الا ان البصر في الخارج  
 بقوله لا يترك او لا يترك فاما في قولنا ان البصر موجود في الخارج  
 قد ذكره الامام في هذا على تقدير ان المذكور جواب احد ما جواب  
 منه **قال** اما علم ان انما يثبت في مقامه هذا فيكون مستلزما  
 الشك **قال** وهذا الدليل متوقف على ان اشارة الى اصل الدليل  
 في ان نفس النفس الكبر العلة في المذكورة ثباتها في قولنا ان  
 في النسخ نرى شرح الامام انه يشك في النسخ **قال** فلو لا  
 وحفظه في الخيال حاصل الجواب عن النقض في الخيال ان من غير  
 المتعارف بين العاقل والحافظ ملزم في الخيال فبما ان الدليل  
 مسلم قول في بحث اوله ان ثبت في المتعارف بين العاقل والحافظ  
 في اثبات المتعارف بين الحافظ والعاقل في قولنا ان الخيال  
 الشك في ان يقبل الصريه في حفظها بصره فلا بد ان  
 بالذات ولكن انما يثبت بان الدعوى في الدلائل المتعارف بين  
 في الخيال ان احدهما قابل الاخر حافظه وذلك يثبت بالدليل المذكور  
 واحد منها موضع فليس مطلوب هذا الدليل على الدليل المذكور  
 في موضع فاشارة الى ان المنع منه بان المتعارف بين العاقل والحافظ  
 من ان الكبر لا يصح في الواحد ويصح في ثمة القاعده وذلك لا يجوز  
 في الخطا مستوفى ولنفذ وهم في قولنا انما يثبت في الخيال  
 تعارض ما وجد في التعارضين لا يثبت في واحد وما حسب الحكمة







حادثة احسن الشكر وتم حق الادراك لعدم توجع النفس بها فظاها  
 لان الانتفاع كيفية لا تملك النفس الادراك فكذا يكون الشكر  
 فاما اربعة باظهار الرجوع الى الوصلان واما قوله حال ذكره من ان  
 قال في كلامه من ان لم يتعد لقوة **اول** بل ضعفه فلا يعلم جابه ما  
 حرا واذ ذلك للوقوف بين الصورتين من وجوه اما اولها حرة في ان  
 كالارض ان العاقل فيها هو الالة وانها لا تستخدم وانما ثانيا فان الصورة حادثة  
 لانها فانه بها وحصول الشكر لا يتصور ان استخدام اي صفة من عدم حصول  
 حصول الشكر الزمان والمكان والعرف من قيام الشكر بالذات من وجه  
 صاحب الحكمة في بعض سياجه وانما ثانيا فلان كانت البذل الذي  
 من الاول والقوة انما قد اخذت مثل الصورة الاولى في جعل الادراك  
 الخزانة للنفس في ما راجع الى انهم في ان الاخر لا تصيد لا تستخدم  
 حادثة فيهما فن من الوجوه لا تحسم احاسيس عباد في صورة النساء  
 من جهة فحتاج الى الاحاسيس وهذه المقدمة التجربة في كلامه من ان  
 ان يكون ان يكون العرف في الشكر الذي هو ان بيان ان يكون العقل الفعول  
 في حال الذبول احتاج الى الاحاسيس عباد في صورة النساء  
 في حال الذبول ان اخذت تلك العادة من غير ان تكون الصورة لا تبرز في  
 ان العقل الفعول تغيب صور الكواكب من غير ان يكون في صورة النساء  
 يمكن ان يكون قد تفرغ من ان يشترط في صدق ان في المقادير الالهية  
 فاما ذلك ان يصرح بذلك الشكر في خبره من ان يكون انما كانت الصورة  
 من العقل الفعول في كذا العرف في كذا فانها لا تصيد الكا  
 النفس في مقامه **قال** في كلامه من ان لم يتعد لقوة **اول** بل ضعفه فلا يعلم جابه ما

محتاج الاله

كان وادع تعبر ان ليس يمكن ان يكون في كلامه من ان لم يتعد لقوة **اول** بل ضعفه فلا يعلم جابه ما  
 بعد الجواب ان هذا اللون غير هذا الطعم فذلك الحكم الصادر عن النفس بدل  
 البصر والذوق وليس هو احد حواس الظاهرة لانها لا تملك الاشياء الغائبة  
 وكذا في قوله في الصورة بهذا اللفظ وذلك الحكم يدعي ضرورة في حفظ النوع  
 وكون تلك الاشياء غائبة الذي هو مدركها الاسد لان كونه غائبة  
 هذا الكلام والمقصود من تحريك القوتين لا وحدهما اذ في الجواب ان يكون في  
 مقرة فقط قوة اخرى كمثل البصر في حفظ نوعه من غير ان يكون في كلامه من ان لم يتعد لقوة **اول** بل ضعفه فلا يعلم جابه ما  
 الكثرة وكانت اثبات كثره فصار لم يتصور اليه وقصدا في النظر في قوة  
**قال** في كلامه واما جواز الشكر ان النفس في كذا الخيرات اذ والكلمة في  
**اول** ما ذكره الامام بن دفع ما ذكره الشكر لان الامام بن دفع من ان يكون  
 من الحسوس المعنوية على استوام جوار كونه مدركه للكلمة والاشياء  
 ان كونه مدركه للخيالات بطرفه الشكر بان يكون في كلامه من ان لم يتعد لقوة **اول** بل ضعفه فلا يعلم جابه ما  
 لكن بالانه وكذا في كلامه من ان لم يتعد لقوة **اول** بل ضعفه فلا يعلم جابه ما  
 نعم ما ذكره اعراض في كذا الشكر في كلامه من ان لم يتعد لقوة **اول** بل ضعفه فلا يعلم جابه ما  
 من دفعه عن الاعراض **قال** في كلامه وفيه نظر لما مر من ان مشاهد الحسوس  
 بالحس المشرك **اول** كلام الشكر يرجع الى معارضة من اسندك الام  
 ابطال الحس المشرك فيكون بناء على المقدمة الوجدانية في كلامه من ان لم يتعد لقوة **اول** بل ضعفه فلا يعلم جابه ما  
 وتقرر انك تجد في العرف من الذوق في خيل الذوق النخيل لا يكون في  
 لتوقف فعلها في حضور الذوق فلا بد من قوة اخرى في كذا الشكر في كلامه من ان لم يتعد لقوة **اول** بل ضعفه فلا يعلم جابه ما  
 كون الذي ليس هو الذوق لا يبطئ في الشكر في كلامه من ان لم يتعد لقوة **اول** بل ضعفه فلا يعلم جابه ما  
 النفس ليس الاو الذوق اذ لا يكون في كلامه من ان لم يتعد لقوة **اول** بل ضعفه فلا يعلم جابه ما

وجود

منها ما هو











نظر  
زبان و مبداء

كوضع المطو كما ان الفكر ليس الى البعيد تجوز والافان با حقيقته <sup>الافان</sup>  
الغيرية وهو البعد والمرتبة لانها متماثلة وتصدق وانها انما يكون في ان يتردد <sup>الافان</sup>  
من الغايين مثلاً الى المطو يكون وفيها وان انما يكون لتحصل المطو <sup>الافان</sup>  
الغايين واحداً من ان الحركة الاولى قد تجماع احد من ليس جزءاً للوحد <sup>الافان</sup>  
وضع المطو بالنسبة الى الفكر كان واخلافه جزءاً من الفكر غير الفكر <sup>الافان</sup>  
في حجر الاختلاف في الكيف في احد من اعتبارا من غير في الفكر <sup>الافان</sup>  
احد داخل فلو لا اختلاف الكيف في احد من اعتبارا <sup>الافان</sup>  
فليان ما دام ما ذكره من التوجه فليخرج من تحت كايضه عند ان <sup>الافان</sup>  
**ان فان قلت** فالقول بانها في العرف والبطو لم يكن <sup>الافان</sup>  
قدشاهد من مثلاً يحصل المطو والافان استبعاد في ذلك <sup>الافان</sup>  
وهو بان الاختلاف في الكيف في العرف اجلياً في اعتبارا <sup>الافان</sup>  
هذين ومختلفة كانت لهما في الاختلاف بل المراد انه يكون <sup>الافان</sup>  
فكرين ومختلفة كانت لهما في الاختلاف بل المراد انه يكون <sup>الافان</sup>  
الاختلاف لا يتم في الفكر الذي هو الحركة البعد والبطو <sup>الافان</sup>  
فان كل حركة في السطح من حركة وابطال من حركة <sup>الافان</sup>  
باعتد وكثرة فانما هو من طرقت واحد هو كثره <sup>الافان</sup>  
لا يصور الاختلاف في العرف والافان من حيث <sup>الافان</sup>  
اما مع العرف والبطو فليخرج من كثره <sup>الافان</sup>  
وكان تدافع بين مسبوقة حيث قال ان <sup>الافان</sup>  
بين هذا الكلام بل لا موجب ان <sup>الافان</sup>  
بقائه كثره لا فليس بدالة <sup>الافان</sup>



الحسب الواحد والاختلاف الكلي ما يجزئ به اعتبار الحركة القارية  
 بعض الافعال وتخرج كمال الشئ لوجوده عن الحركة لوجوده عنها في الزمان  
 قال الشئ يجب ان يكون قد اوجبه في كل وقت لم يمت لم يقع في كل وقت  
 زمان في غاية القصر والاول شارة لا غاية احدس والنجاع الفكر  
 ان يكون المنة ان جميع المطالب فيحصل دفعة واحدة زمان في كل وقت  
 اشارة الى مراتب القوة القلبية **قال الشئ** وان كل ما يرسم في صورة  
**اول** في المقدرة لبيان حال التحيل والتوسم وان الذبول في ما يحتاج الى  
 جمانية كانت خواء ليعاين عليها حال الفعل وليس يحتاج الى اثبات  
 بهنابل في المقدرة **الاول** **قال الشئ** وحاصل الشبان غير موجودة **قال**  
 المراد ان غير موجودة في غير حيث انما فظها كما يحجر ان الصورة لا تزول  
 العقل عند الشبان اذ يق مراده ان هذه صورة التحيل والتوسم ليعاين  
 وبين ان حاله مثل حالها في الاحتياج الى الحركة ولكن في زمان في ان صورة  
 لا تزول الصورة العفوية غير انما بل تزول المكسب **قال الشئ** في  
 يجب ان يكون في غير بالذات يرسم في العقول **قال الشئ** في كل وقت  
 لا يستطرون المفيض يرسم فيه في غير وسبب ذلك ان العقل لا يتغير  
 يرجع الى هذا ولا ينفذ ما قرر من جواب **قال الشئ** لا يعود للوهم انما  
 جديد **قال** قد مر ان الاحتياج الكوسم عند زوال الصورة في خواتمها لا يتغير  
 يحصل المطرقة ثابتة لا تتغير وذلك بان يرضى التحيل في الوهم من  
 فيترج من واحد منها ما يسبها من الزمان الى الزمان ان في الخيال في كل وقت  
 في ذلك الوجه وايضا الوهم سلطان القوة حسنة فالمراد ان عند زوال الصورة  
 مطلقا ان زوال نفسها على كذا فزوال صورتها المنسبة لها على كذا

قال

شئ كسب جديد واراد بان قوة الزكون الخزن فيها الخيال بان قوة الزكون  
 الذبول سببها الحسن المنسب لانها ذابذة الصورة المحزنة في الخيال والاول  
 الذبول لا يترك كما عليه صاحب المحامات في غير الجارية **قال الشئ** لانها  
 محضة لا بفعل بل بقوة لم لا يجوز ان يكون بعض النفوس العقلية فظن ذلك  
 المعقولة وكان منها وبين نفوسها علاقة واتصال في حال الذبول نزول  
 النسبان كمال العقل الفعالي عينية وايضا قد مر في الشرح ان بعض النفوس  
 يحصل جميع ما يمكن ان يحصل لنوعه فلا يكون بالقوة ولكن وقع اثبات في الوجود  
 لجح الصورة اياها وفي ما بعد واول العقل المفيض يرسم في الصورة والاول  
 اذ علم الواجب بطريق انما في الصورة عند الشئ ما اختاره في هذا الكتاب  
**قال الشئ** وكلف الشئ في هذا الاتصال **قال الشئ** في كل وقت  
 في تلك الاستحضار كما اذ اذكر النفس شئ ثم يذلل في خضم ان يصير في العقل  
 في اعتبارهم العقل في فعل تلك الاستحضار ولم يكن في الجرد والاولان وقد مر  
 كلام صاحب المحامات في ذلك **قال الشئ** وجواب عن ان المحامات المذكورة في  
 ان لا لا تتغير المذكورة في جرد من جهة العقل الصورة العفوية على الصورة  
 يكون جردا على الكلام الا في كونه على ان لا يرسم الصورة العفوية في ان لا يتغير  
 لا بد من تفيض كمال الصورة على النفس فيقول الامام لم لا يجوز ان يكون ذلك  
 ليس على ان يرسم تلك الصورة كما في اخذ الامام من انما في كونه على ان لا يتغير  
 تلك الصورة في زمان لا يكون **قال الشئ** في قوله ان في العقل العفوية  
 كماله لا لا يتغير انما في قوله ان في العقل العفوية لا لا يتغير في كل وقت  
 الامام اورد المنع في قوله الشئ فيكون عقلا وسند من يدعي ان الشئ العقل  
 ولما يرفع المنع بهذا القدر فيقول انما في قوله ان يكون جردا على ان لا يتغير











كل منهما بافتراضه معقولا **اول** اذا فرض ان كل واحد من القسمين لا يكون له  
 بما اذا كان كون احدهما مع الآخر شرطاً في محتملية كل المتيقنات في الجملة  
 واحدهما بافتراضه معقولا لا لو عقل احدهما فقط كانت المادية معقولة  
 ضمنياً بل لم يشترط عقل كل المتيقنات كون احدهما مع الآخر في العقل  
 لم يكن كونه احدهما مع الآخر شرطاً في معقولية كل المتيقنات بل عقل كل المتيقنات  
 احدهما في العقل فقط لا في العقل والمقدوران الثانيان او غيرهما ان كانا  
 في نفسهما في الكلام في مضمونها في الاستدلال في قول فذكر ان  
 ان في عقل كل المتيقنات في عقل احدهما في قول فذكر ان  
 عقل من طاعة الكفاية في العقل ليس في العقل احدهما في قول فذكر ان  
 كل واحد من القسمين في العقل فلا بد في الاستدلال في قول فذكر ان  
 المعقول المنقسم الى قسمين وبيان ان القسم الاول ان لم يكن العقل  
 العقلين او الفرض اشتراط كون احدهما مع الآخر في عقل العقلين  
 فمخرد كل واحد من القسمين في احدهما فقط بل في كل من القسمين  
 لما لم يشترط في كل من القسمين في العقلين والكفاية فلا بد في العقلين  
 في احدهما وان لم يتناول كل واحد من القسمين في الآخر في العقلين  
 وبما قد اظهر ايضا ان القسم الاول ليس بركب ايضا كما قد اظهر في قوله  
 من النظر المذكور واما الوجه الثاني في بطلان ادعاء ان القسمين  
 التردد المذكور ونقول لان كل الصورة العقلية في جوهرها  
 لمواد ان المخوف جوهرها معنوية كسكن معين ووضعي معين  
 معروف الحاضر معين آخر كين آخر ووضعي آخر فكون المخوف بوضعي  
 في الماضي وكن آخر ووضعي آخر كين آخر ووضعي آخر فكون المخوف بوضعي

برم

الحل

المعقول ذلك في جواب اعتراض المذاهب المتقدمة في البرهان **قال الحكم**  
 فانه لو كان بخلاف الاشارة المحتملة لم يستلج الى اعتبار الانقسام الى الباطن او  
 ان الاشارة المحتملة تابع للمادة وضاف للصورة المعقولة لوضوحها في  
 كلف الانقسام تابع للمادة وضاف لها وكذا المقدار الزيادة والزيادة  
 ما ذكره الشيخ مفصلاً فيتم زيادة الفاعل وبقوة الدليل في قوله في نظر الحكم  
**قال الحكم** لان في الصورة الجارية هو معدوم **قول** في نظر الحكم الجارية  
 المحتملة مستمرة كون الشرع موجودا خارجا فلا بد من هو معدوم في كلف  
 الوضع بخلاف القول في المعدوم الخارج لا في قول في العقل في العقل  
 بعضها مع بعض في الامور الخارجية بان احدهما ليس هو من خارج في كل ان  
 في الصورة لا يفتقر لعدم الصورة والكلام انما هو في اقسام الصورة  
 بالنفس بعد كونها قابلة للعقل في الاجزاء الخارجية بالوضع وحيث تصور  
 في صورة الاشارة ومخالف القول **قال الحكم** في كلف العقل في العقل  
 ليست ذات وضع لانها قد تكون مقدرة **قول** في عقل العقل في العقل  
 نفس الحكم بطريقه في قسمين بانها لا تخبر في قسمين العقلين وحيث ان  
 العقل ليس بمرتبة قائمة بخبرها بل بالاضافة ان ذاتها لا تقوم بحل الجواهر  
 عرفت بطلان **قال الحكم** واما نسبة الترتيب بين النفس من حلولها فيها **قول**  
 موضع النظر وبقية من حواقيم الصور العقلية النفس وحيث ان  
 ولما اذا جاز في ترتيب الجواهر في ذاتها ولها ولعل ان كانت  
 ان النفس المتشبهة بكونها ذاتها في ذاتها في العقل في العقل  
 الاحتمال في جوانب ليس للشباب في ايام النفس في حصولها اتصال  
 كبر الاشكال في المورقة في الوجود والذات وقد اشار الى هذا في قوله











المعقول في العقل فلا يلزم إمكان الفعل الغير المعقولة في الخارج **قال**  
ومما صلا ان إمكان معارضة المعقول للجزء بالنظر لا ممتنع **وقال**  
اللازم في تقدير السبل ان إمكان المعارضة العقلية ليس في الخارج  
إمكان المعارضة الخارجية بل في العقل **قال** **والله** في العلم  
والعقل موجود في الخارج **اقول** قد فسر في جواب ما يدعى بذلك  
اشتراف من ان اللازم للمعية هو المعارضة العقلية **قال** **والله**  
في العقلية لا شرط المذكور في الفصل المتقدم **قال** **والله**  
الفصل المتقدم هو قيام المعقولية وانتهى في العلم ان السؤال  
هو الاشارة المذكورة في جواب ذكر نفس الشرط بل في العلم  
الاشارة الى ان الشرط قد ذكر نفس الشرط في جواب حيث يقال  
انها ليست مستقلة بقاها لان الاستقلال بالقيام هو القيام بالقيام  
واجواب ان ما هو جواب حقيقة هو ان تلك الصورة ليست مستقلة  
الا ان ذكر اولها كونه ليست مستقلة بالقيام بها غير مستقلة بالقيام  
اجواب ان تلك الصورة غير مستقلة بالقيام بها غير مستقلة بالقيام  
وعدم كونه مستقلة بالقيام بها غير مستقلة بالقيام بها  
بالذات في كونه انتر مستقلة لا ينسب العقل الى الصورة بغير  
المعارضة لها في العقل لا لا بد من العقل في كونه مستقلة  
العقل ولا كان في سروره عدم الاستقلال لا يحصل كونه مستقلة  
لم يتصور العقل لها والاشارة الى هذا الترتيب حيث قال اجواب  
لم تكن في العقل مستقلة بقاها لا في العلم بل في العقل لا مستقلة  
محط الكلام عدم الحصول فيها وحصل عدم الاستقلال **قال**

والجواب

والجواب الواضح ان الصور العقلية **قال** انما كان هذا الجواب اظهر واوضح  
في جواب الشيخ بوجوب العقل بالقوة الجارية وتحتاج الى اجواب خلاف ذلك  
او القوة الجارية اصبحت في الوجود موجودة في الخارج وايضا لو قيل ان العقل  
الموجود في العقل منفصل في الحقيقة والاشارة في العقل لانها مجردة عن المادة ولا يحتمل  
لا ينسب اليها انها العقلية لم يتصور جواب الشيخ لان احد ما يلي الى ان  
فجواب صاحب الحاشية كان في كونه اجواب بانه العقل عبارة عن حصول  
الشر في العقل العاقل لا حصول غيره وهذا الجواب صريح لانها لا تصح  
ولهذا انصف طبع الانسان في العقل لا يحصل في العقل ما هو اجواب  
اشتراف من ان العقل لا يكون اجواب بانه انما يمكن ان يكون اجواب لان  
بجواب دفع السؤال المذكور وهو من دفع ذلك لان السؤال ان الصور العقلية  
العقل مجردة عن المادة فاباها انما لا العقل ومنها بصدق ان اجابا بانه  
من الاخر والعقل بغير كونه العقل لا صلا في العاقل ذلك لان ذلك  
كان حاله في العاقل بالذات فلو حصل احدهما في الاخر لم يتصور  
اوفر المعلوم انه لا يمكن في العقل حصول في العاقل معلوم ان  
نفس الارادة والقدرة من مقتضى ان احد ما حادثة النفس لا في العقل  
**الحكم** اجاب بان ما علمكم وهو عدم العقل **وقال** **والله**  
كون القوة نفسها محلا للصورة والمادة وقابلها وما ذكره الشيخ في  
اجابة عنده من ذلك بل هو محله في علمها بغير كون مادة العقل لها  
اشتراف من ان كلام الله هذا اضطرار لان قوله واعلم ان اولها  
ان العاقل تلك الصورة العقلية لها وقوله وانما العقلية عنده من ذلك  
محله بالان ان العاقل في تلك الصورة انما هو ذلك عند الشيخ



انه اراد بالمرتب الالوهية وقد نظيرة مراد يمكن ان يكون قولنا لا اله الا الله  
اجاب آخر من نفس المذكور لانه لا يورود السؤال في لفظ الله في قوله  
من قولنا لا اله الا الله العجوة على كل لا يكون مستقلا مطلقا في قوله لا اله الا الله  
ان مراد الشيخ تخصيص المذكور لا الحكم المطلق لان حكمه لا يورود في لفظ الله  
القول بانه عند سميت فاما ما يدركها من المعاني مستقلا لا يورود  
**قال الحكم** والمعارضة في قولنا ان الله عز وجل يقول من المعارضة في قوله لا اله الا الله  
انه اذا جعل المعارضة في المعارضة مع المعارضة في المعارضة لم يكن كونه مستقلا  
حاجة الى جعل الامكان امكانا عاما بل في هذه الحالة الامكان في قوله لا اله الا الله  
الاستعداد وكونه في المعارضة على المطلق الشامل لا يكون مع المعارضة في قوله لا اله الا الله  
مجردا عنها في غير محل الامكان في الامكان العدمي في قوله لا اله الا الله  
اجعل مع ان كلام صاحب الحاشية في تقريره ايراد الامام كان يدرك  
انتم مدخلا في الابرار وذلك لان في صفة الحق المعارضة في قوله لا اله الا الله  
بل يكون مقصورا الا ان الله تعالى في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
سهل فان المعارضة لم يسمي نفس العقل بل العقل لازم له ما عارضه من معاني  
المجمل والظاهر في توجيه كلام الشيخ ان كل الامكان في الامكان في قوله لا اله الا الله  
والمعارضة على المعارضة مع المعارضة في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
واما ما يقال ان جواب لا يتم **قول** يظهر من ان ما ذكره الله تعالى في قوله لا اله الا الله  
وذلك لحكم الامام في الرواية البهائية في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
انجبت وعلى ما ذكره صاحب الحاشية يكون جواب سؤاله في قوله لا اله الا الله  
النداء بالرب في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
بغير تعدد الخصم في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله

في كل فردية منها **قال الحكم** واما قوله قبل هذا الالف في قوله لا اله الا الله  
باعتباره **اول** هذا هو المستحسن لان ادعاءه ان قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
في العقل اشارة الى التوحيدي المطلق الا ان قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
المعارضة فلا بد من ان الالف في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
منه حيث انه لم يوجد في نسخة لفظ الالف في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
هنا في بيان ان قوله لا يكون الاستعداد مع حصول الالف اشارة الى الالف في قوله لا اله الا الله  
بل لفظ الاول اراد بقوله لا يمكن ان يكون مراد ان قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
انما يستفاد من حصول الالف في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
عليه والقول الآخر واما بقوله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
ان لم يكن الالف مستقلا لم يكن الاول لبيان المستطوع في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
الشيخ بالارادة من قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
مصحح ان الله عز وجل يقول في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
انما هو قابل **قول** الامام في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
المعارضة في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
الامكان في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
الترتيب وهو موقوف في الشك في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
ليارق بالمرت والاسطورية في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
في الوجه الاول لعل الشبهة والتعقبات في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
ان الشبهة والتعقبات في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
يكون اذا اشغلت كثير بحيث يخرج عن الالف في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
الافعال الطبيعية في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله

التي











معين حصول الشئ بهذا الزمان المعين ليس بحدك طرفة العين الذي حصل  
 المعين الصادر من حركة استنساخ الى غير ذلك مما لا بد من الاعمال المعينة  
 الزمان السابق الاكل من الطعوم قد ذكره ومعلوم ان حصوله لا ارادة  
 الاضطرار المعينة للظرف ان عدم هذا الاستسار والارادة في الاعمال المعينة  
 يرتفع **قال** ثم قلنا طبع تلك الاشياء في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 ضروريها والايام في تلك المدة غير متناهية في تلك المدة بل في تلك المدة  
 كانت الاشياء طويلا في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 ثم انشأ الارادة المعينة في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 والحرارة المذكورة في كل لحظة من تلك المدة واحدة واحدة وانما  
**اقول** قد عرفت جوابا لبقية **قال** ثم وجوب ان نفس الحركة والساعة  
 بقية في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 اذا اراد ان يخرج من في الواقع لا ان تصور به في الواقع وانما  
 في الفعل في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 يتخصص منه في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 في ان يراه بالعلم في ارادة بالوضع وهو في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 الامام من حيث علم الحركات في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 ويمكن ان في كل لحظة من تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 من ان الحركة في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 حركتهم من **قال** ثم **قال** وانما في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 ايجاد الموجود في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 لكن في تلك المدة واحدة واحدة وانما

فان

فدان الشئ في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 وان كانت في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 الحركات الارادية في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 من الارادة في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 الحركة في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 عليه كذا في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 الواحد في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 فحققتها في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 ان شئ في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 فطوق في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 الكلي في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 يستدل في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
**قال** المحال في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 يكون في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 نوع في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 هو في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 على في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 في الموجود في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 بل في تلك المدة واحدة واحدة وانما  
 المتكامل في تلك المدة واحدة واحدة وانما

الحاشي على  
 النمط في الجواب

هو الموجود في تلك المدة واحدة واحدة وانما



المحلات المتباعدة والى كل واحد من هذه المحلات  
 من الامور التي هي في الوجود فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 الشئ في الوجود المطلق كما كان عارضا بالنسبة الى الوجود الذي هو  
 كل ما هو عارض في الوجود فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 المطلق العارض للوجودات فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 او غير فليس ان يكون الشئ في الوجود المطلق فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 مستند اليها بالشرع فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 او الموجد فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 الوجود المطلق لا يباين الكلام المحسوس فيقسم الى الواجب والممكن وعلا لانه  
 فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 المطلق هو الذي هو في الوجود فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 ثبوته لانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 في الوجود فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 الوجود المطلق او كان عارضا يكون مستقرا فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 الوجود المطلق معلولا لكان موجودا في الخارج فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 الموجودات فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 عند قسم هو الوجود فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 بالعبارة المستوية فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 موجودا في الوجود فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 في هذا المقام فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 المستند المستوي فانه قد اقول لا يصح ان يكون

في

من ان من فرب ان الاستعداد والضعف اختلاف في نفس الشئ  
 اختلاف بين ما في الاختلاف وما في الاختلاف فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 اختلاف لا ضعف لان الوجود موجودا بالانسان بالاختلاف والاختلاف  
 المبدء في الاول فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 والضعف في الوجود فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 ان احدنا انما قد اقول لا يصح ان يكون  
 في الوجود فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 باعتبار ان العقل في الوجود بالمرور في نفس مقدم في العقلية بالمرور في  
 بذلك الشئ في نفس الشئ فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 بغيره في مقدم السبب على المركب فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 ان الاستعداد في الوجود لا ينافي في مقدم احداهما في الآخر فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 في ما في الوجود فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 ان الوجود في الوجود فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 مقدم في الوجود فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 والمعلومية والوجود في الوجود فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 في الوجود فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 في الوجود فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 في الوجود فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 في الوجود فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 في الوجود فانه قد اقول لا يصح ان يكون  
 في الوجود فانه قد اقول لا يصح ان يكون

تعلق

في الزمان



3

الاضواء







وهذا الوجه كلام الله في توجيه لفظ كان ولا ينافي ذلك انتشار ما فهمنا في قول  
ابقه وهو غير يكون المركب معه بالقوة وهو يكون بالفعل وذلك ما يستعمل  
او ما وجد عرقه واستعمال الشئ لفظ كان نظرا الى اصل الوجود كما ان  
المواضع الشئ وغيره كان نظرا الى العرف الطارئة على ما ذكره في كلام  
الشئ غير محض المحب بالجوهر فبعد اما اوله ان الشئ غير الشئ لفظ التميز  
جميع العلويات واما الثاني ان محض حكم حكم لا طائل منه واما الثالث  
بالشئ من المثلث والاطان حوله التطور والتبدل وفيه كلف في كل  
الشئ ما هو اقل من فعل العلة فاما في الاعراض ايقه ولهذا اورد حديث  
واعذ غير الشئ فان كل الشئ بان ليس من الشئ شفاء اقسام  
بل ان القسم لاصل المية والاعراض الوجود وقد ذكر في علم الوجود  
منها وليس كلامه ما يدل على احصاء الراجح فلا يخفى ان الانسان لان حوله الوجود  
فما ذكر حيث قال فقد تنقوا اخر ايقه واما ان كونه قد تجرد الوقت في حكمه  
مرارا وهو اقل من ان شفاء تجردت في حكمه قال الشئ في التجرد في المذهبين في  
فرضه باز قد يرضى لنفسه وقد يرضى لغيره قال السلفيون قد يكون سورا الخ  
وجزئيا في المدة الوقت في الرض الى غير ذلك واما على فرضه في جميع  
الشئ قال الشئ لكن الرض ههنا الفرق بين علل التميز لغير التميز  
موجودا **اولا** لغيره في الكلام ان المراد بعد التميز بالتميز الى حده  
عليه ليعتبر بالوجود في رضى العلية باعتبار رضى العلية باعتبار الوجود  
الوجود في نفسه كالحسن والفضل وان كانا متعينين مع المدة  
الذي لم يتغير باعتبار تجرد وقتي فبما رآه كسب كذا في الرض والحد في  
الوجود وان لم يكن في رضى هذا باعتبار ان كل على ان عليه الحسن والفضل







لا تتصور مقدمات هذا الحكم وعلى هذا القول اثبات الغايات في افعال الصالح  
 اثبات هذا الحكم غير لازم ان يكون لها شئ وتصور الا ان ثبت الامام ان  
 من الغاية هو العلم بالغاية فاما **قال الحكم** فان المادة لا تكون بالفعل الا  
**اول** على مبرزة المادة بالفعول **فصل** في حصولها بالفعل لا على مبرزة مبرزة  
 كونها مادة ومحملة للصورة او غير ذلك كون العلم الاول عند لذات المادة بل العلم  
 اي كونها مادة ومحملة للصورة والظن كلام المتن والشئ عليها بالعلم والى  
 وصورة كمن ثابت فيها هو ان فاعل المركب لا بد ان يكون على صورة  
 المادة والصورة الذي هو جوهر وصف كون المادة محملة للصورة لا على كمال  
 بالفعل ولهذا اورد في مثال السيرة **قال** قلت هذا الشئ هذا الفصل لا بد  
 الذي وادابها وادب الفصل الذي يتبين مع ان يكون المجهول مستقلا الى  
 موقوف على اثبات الواجب وكان عرفا في النظر **قلت** ما الاصل في قوله  
 انه الحق حيث حصل العلم في غير شئ الى ان يكون محله وتصرفه واما ان  
 التوهم في نفسه بغير الارادة وجودا في الفعل لا يتبين بحسب الامر ولا  
 طوره وعدم الاحتياج الى الدليل **قال** **الحكم** والاول مستدرك لان العلم  
 ما لا يتبين لذاته الوجود والعدم **اول** كان الامام على الاقضاء في العلم  
 والواجب والشئ على غير العبد وسببه على هو ان العلم لا يقتضي الاقضاء وظان  
 من الاقضاء في العالم نفسه ذلك الحق والاشراج الواجب على من العلم  
 الواجب في نفسه فترتب العلم اذا الوجود فيه لا كان من الذات فلا يتصور  
 بينه العلم بمراده من الاقضاء هو الصبر في ما ذكره بعض المحققين في  
 بالاضرة في وجوده ولا في عدمه ويكون موافقا للشروط في غير الامكان سلفا  
 طرق الوجود والعدم واما ما مر من الشئ في الفصل ان يثبت ما لا يثبت ان الله

نقول

نقول في كلام الشيخ ان الحكم اي الاضرة في وجوده ولا في عدمه ليس هو  
 من ذاته والا لكان وجوده ضروريا فثبت ان يكون وجوده غير اذ هو العلم  
 يكون موجودا لاسم ذاته ولا من غيره والامر الترخي لا مرجع وهذا الحكم لا  
 ان الحكم انما لا يتحقق ان هذا الكلام موقوف على انه يخرج احد طرفي الحكم فانه  
 ان يصل الى محال لا عدل وجوب الشئ لم يتحقق ولعل هذا الاحتياط من جهة  
**قال الحكم** وان غيره ان الاول مستدرك لثبوت العلم **اول** فان علم  
 لو اريد اللزوم مع اللازم والظن ان امره انما انما ان الشئ لا في ذاته  
 ذكره او اراد به لازم وجوده وانما وجه الاستدراك اما ان  
 في دفع اليك بان ليس مراده انه مطلق كلام الشيخ او مراده في قوله فانه  
 من ذاته او مراده في معناه انما يخرج علمه بغير مراده ان في هذا الكلام  
 لطيف اليك ان يكون ذلك وليا في ما ذكره ان هذا من قبل الاشارة  
 الى الدليل فيما اذا كان المدلول بحيث يتصل به لا بد ان يتصل به في نفسه  
**قال الحكم** وفيه نظر لانه ان ارادته شرا واصل **الحكم** ان يكون  
 انما في نفسه بان الكلام في الاستدراك العلم المستفاد لا بد ان يكون  
 لكل واحد من احد ما اذ لو احتاج واحد منها لا غير لا احتاج احدهما اليه  
 يكون ما فرضه على مستفاد في ثبوت ان اراد ان العلم مستفاد لا بد ان  
 على مستفاد لكل واحد من احد ما اذ في نفسه كيف والحق في نفسه انما  
 في لو كان العلم مستفاد بغير علم لكل واحد من احد بغير علم في نفسه  
 وان ارادته لا بد ان يكون على مستفاد لكل واحد من احد في نفسه  
 على احد ما اذ في نفسه لو كان مستفاد بغير علم في نفسه  
 فانه على مستفاد بغير العلم ولكل العلم اذ في نفسه انما المستفاد بغير العلم

مستفاد

غيره



ولا يحتاج الى بعد ذلك الا ما يترتب على كل واحد من الطرفين  
واما ان الفاعل قد وقع في اسم العلة الخارجية فكيف يخرج: اذ ان الفاعل  
في ان المؤثر في الكل لا يجوز ان يكون جزءا من الكل ولا في كل  
منه فاعل المعول ما يكون خارجا لان ما يترتب ان المؤثر لا يكون خارجا  
ان اريد بعد المعول الفاعل المستعمل تحتها وانها جزءا من الكل وهو ما فوقه لا  
وعلاوة فوقه في اللاحق في غير انما به وكذا وان اريد العلة ان يترتب  
عليها تحتها وانها من اجزاء العلة فيكون ان يكون مقدم على كل شيء  
غير محقق في كل شيء ما هو المشهور ان كل ما يترتب على العلة فيكون  
فما في **الحاكم** فكل الكائنات لا يكون محال لو كان آحادا موجودة  
اولا هذا الكلام بديهي ان شاء الله تعالى في الكلام في ابطال التمسك  
والمعول في الامام في الشيخ اية ومرجع الامام في شرحه في كل شيء  
الات في حق نفسه في ثبات المطمئن وقدره في التمسك في كل شيء  
ان بين اقسام المطمئن وكلام الشيخ في هذا الفصل والفصل في كل شيء  
انفصل في ان المطمئن في ثبات الموجودات في السلسلة في كل شيء  
في بعد التمسك واما ان وجود هذا الموجود كان سابقا على التمسك في كل شيء  
به ولم يترتب في الشيخ وانما ان الامام بعد ما في شرحه ان المطمئن في كل شيء  
الاستدلال في جعل التمسك وجودا لا مخرجا لا ابطال التمسك في كل شيء  
الحق لم يوافق عليه هذا صاحب المحامات لم يفتعل اية في كل شيء  
عجيب في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء

هذا الوجه في **الحاكم** ومنه وان كانت يترتب على كل واحد من الطرفين  
العدس في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
بان يكون التمسك في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
العدس في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
ولا يخرج في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
الا بحدودها في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
ما يجمع ويغاريه وهو التمسك في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
مع صحة اية التمسك في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
تجاء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
احد ما ان المعول لا يترتب في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
لويضا يحصل حجة موجودة معا وتم التمسك في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
لكن بعد التمسك في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
التمسك في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
اولا في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
العدس في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
اولا في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
بالعدس في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
كيف في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
لما في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
كل واحد واحد في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء







استلزام لاجل الاتفاق كان ان يصرح ووضح في السؤال في جواب ان في كلامه  
الوجود ليس بالامر فليس الامر خارجا كونه موضوعا مستلزما  
الوجود المتصور مستلزما لانه في الامر المستلزم من غير ان يكون  
في فعله وبعده من شأنه لا يفرق بين الوجود والعدم في بعض المحققين  
يكون لازما واما في الامر المستلزم بالمتنوع العكس لما مر من ان المستلزم  
موجب للمحقق النقيض لاقول ان الامر الوجودي والمعدم في بعض الاحوال  
فمنه انما هو ما على الوجود ونظير ذلك انهم عرفوا العكس في الامكان نظر الى  
ما لم يحقق قد لا يسهل ويخالف في جوابه ان بعض المحققين المأدب في  
منه ما على الامكان ان في الشئ في ان لا الامور من غير ان يكون  
موجب بل من خواصه ليس كغيره بل من خواصه لا يكون له في الوجود  
للاول الامر في من حيث المتبني كمن المتصور اول الامر في من حيث المتصور  
هو الوجود في هذا امر في من حيث الوجود في الامر في من حيث الوجود في الامر  
ما ذكرتم من غير الوجودات في الوجود اذا استغنى عن قول الشئ في كل امر  
يكون الصفة في الوجود في من حيث الوجود في من حيث الوجود في من حيث الوجود  
المعتمد فيكون وجود الواجب معلولا لانه في كل امر في الامر  
يكون الشئ مقدما في نفسه لانه في جوابه بافصل ويطرح ان الامر في  
الوجود على كونه موجودا وهو المأدب في الوجود في الامر في الوجود في الامر  
كونه موجودا على كونه موجودا بل ما ذكرنا في انه لا يبدل الامر ان الوجود  
ينفك كونه موجودا ولا محذور في نفسه في تحصيل ان العكس ان كانت  
كانت مستلزما بالوجود على كل امر في كانت موجودة ولا نصار في  
اذا كانت النفس الوجود في النفس في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

يحتاج الى التوضيح

الكلام

على كونه موجودا كونه موجودا وجميع ذلك فيمنع ان في الشئ في من حيث  
غير الوجود ليس من حيث ان حكم ما هو من الوجود في من حيث الوجود  
من ان في من حيث الوجود ان الشئ لا يكون في من حيث الوجود في من حيث الوجود  
والتا واجب ان في الوجود واما كانت سببا لوجوده فلهذا في الوجود في من حيث الوجود  
ان المأدب في الوجود ما ذكره صاحب الفهم واما الفرق بين الوجود في من حيث الوجود  
العقل حكم بان العكس لم يكن موجودا او لا لم يوجد في من حيث الوجود  
الوجود او غيره وايضا كون الواجب عن الوجود ومع ذلك ان في من حيث الوجود  
حاصل في الشئ ولا في غيره فكيف يمكن جعل كلام الشئ في من حيث الوجود في من حيث الوجود  
فقط يخص لزم احكاما من تعبد بعدم التعبد في من حيث الوجود في من حيث الوجود  
اغبار من غير الشئ وانما في من حيث الوجود في من حيث الوجود في من حيث الوجود  
ان القول في من حيث الوجود في من حيث الوجود في من حيث الوجود في من حيث الوجود  
فان في من حيث الوجود في من حيث الوجود في من حيث الوجود في من حيث الوجود  
تعبد بعدم التعبد في من حيث الوجود في من حيث الوجود في من حيث الوجود في من حيث الوجود  
في من حيث الوجود في من حيث الوجود في من حيث الوجود في من حيث الوجود في من حيث الوجود  
ايضا في من حيث الوجود في من حيث الوجود في من حيث الوجود في من حيث الوجود في من حيث الوجود  
فجميع القول في من حيث الوجود في من حيث الوجود في من حيث الوجود في من حيث الوجود في من حيث الوجود  
ان لا يخص لزم احكاما من تعبد بعدم التعبد في من حيث الوجود في من حيث الوجود  
فان في من حيث الوجود في من حيث الوجود في من حيث الوجود في من حيث الوجود في من حيث الوجود  
الكلام في من حيث الوجود في من حيث الوجود في من حيث الوجود في من حيث الوجود في من حيث الوجود  
واما في من حيث الوجود في من حيث الوجود في من حيث الوجود في من حيث الوجود في من حيث الوجود







الوجود بل يستلزمه فبقا لانا لم يكن هذا القول المتعارف بين اللاحق والاول  
 معلوم والآخر غير معلوم لان المبرج صورة التكميل علم علمنا نصيرنا فكل الوجود  
 الوجود ليس معلوما علمنا نصيرنا بل هو الوجود للمعرفة فكل الوجود للمعرفة  
 على مفارقة الوجود للمعرفة فكل الوجود للمعرفة فكل الوجود للمعرفة  
 فاما **قال الحكم** وهذا المنقول غير ما ذكره الامام **ان** ما نقله في شرح الامام  
 الامام قبل هذا البحث في دليل بطلان الدور في ما نقله حيث قال في التعليق الطائلي  
 في العلة المتقدمة معدة في الحق فلو كان كل واحد منهما علة الآخر لكان كل واحد منهما  
 على الآخر واذ كان كذلك كان كل واحد منهما متقدما على الآخر المتقدم على الآخر  
 في الترتيب متقدما على كل من تقدم كل منهما في نفسه فكيف كان في الترتيب  
 ههنا هو الترتيب وسببين في ذلك انما لا نقول في تقدم العلة ذاتها على العلة  
 متويزة في الحق فنقول انما لا نقول في تقدم العلة ذاتها على العلة  
 لكان كل واحد منهما علة الآخر ولا يفرق بين الترتيب والقدم في هذا الكلام في ذلك  
 واما لم يكن من قبل بطلان الدور في من كتب بلم يذكر ان هذا الدور في  
 ما اشرقت في بطلان الدور والآخر في حق فعل الكلام واجاب في ذلك  
 الشيخ عن الرد والاراد ولا ينبغي له مجال اعتراض فيجمل به ما اشرقت في ذلك  
 ايقن من خبره ووجه الكيفية عادية المستمرة في هذا الشرح ووجه في ذلك  
 صاحب المحاكات الامام او رده نقول الامام لم نقل ان مع تقدم العلة وجود  
 آه اذ يحق الفرق بين الكلام فان ما ذكره في بطلان الدور هو تقدم العلة  
 وكره الشيخ فيها هو تقدم العلة وجود في الاول لم يفرق بين الفرق بين التقدم واما  
 بخلاف الثاني واجوابا لوقال الامام في ذلك في هذا الموضع فليست ان نقول ان  
 في دليل بطلان الدور في معلوم ان المراد من تقدم العلة ما تقدمها بالوجود

الاعراض في كلامه

نقله

فيظهر الفرق بين التقدم والكون في القيد المذكور في هذا البحث ولم يذكر  
 مبرج في دليل بطلان الدور والاسمين ولا يفرق في خروج هذا ان الامام  
 المذكور في هذا البحث لان الامام احال بان ان مع تقدم العلة ذاتها على العلة  
 النمط انما حشيت حيث فيها من خط التقدم والفرق بين الاسمين  
 وهو الموضع اللاحق بهذا البحث وقد ذكرنا الاخر في ذلك النمط فليست  
 واجاب عنه واجيب في اجاب تقدم الترتيب في الوجود في الحق  
 الرجوع في الوجود معلوم به في العقل وليس الفرض في البيانات والاسمين  
 ولا يابنه هذا واما ما نقله صاحب المحاكات في هذا البحث في الامام  
 لان الامام قال في هذا البحث كذا ينبغي في النمط انما حشيت في ذلك  
 تقدم العلة في الحق بالذات ان اريد به كونه متويزة في هذا معلوم معلوم  
 التعامل في تقدمه على الحق بالوجود ورجع حاصله لان العلة لا تفرق في الحق  
 وجوده وهذا هو الصانع على النمط الاول فانما هو ان المتويزة وجودا  
 هو نفس مبدء نقطة لا باعتبار وجوده او سبقه يكون كلامه اعاده في ذلك  
 اخرو ولا يخفى عليك ان ما ذكره الامام يرجع لان قوله العلة متويزة في  
 بالرجوع والاداة لشبهة المذكرة وهو ان كان في ذلك كانت متقدمة لوجوده  
 كان عين انما لان مضمون هذا القول هو مضمون الشبهة بعد ان  
 الترتيب هو تقدم التقدم فانقل من اعادة انما ليس في **قال الحكم**  
 والاعراض وذلك في حين **قول** في كلام الامام في شرحه في الوجود  
 من غير الرجوع في نفس تفصيل حيث قال ان ترتل عن هذا الموضع  
 لم نقل ان علة تقدمه بالوجود في الابرار من حيث الممكنات فليست  
 فمما يعلل عليه لوجودها في حق هذا الموضع لعلنا في ذلك تفصيل في الحق

نصف



كنت في الجرد من هذه العلة العلية ولا يخفى في غير ذلك ما ذكره صاحب كتابه في شرح  
 البرهان في علم الحروف والافعال ان لا يكون النقص انما يتصور اذا كان في  
 الوجود كحسب الخارج او في صورته كونه القبول في الشيء لا يخفى كونه  
 محسوسا لان القبول في الشيء انما يتصور بعدم القبول في الوجود كونه  
 والامر كذا لان المنة تتحقق في الفعل او لا يتم عرض الوجود خارجا  
 المعقولات انما هي في نفس الامر ان المنة لابد للوجود في الخارج  
 يزعم ان المنة مائة في الخارج ثم عرض الوجود في الخارج في ان يكون  
 في ظرف يتصور تقدم المنة في ذلك الطرف فاما ان يكون في  
 ان الشئ مائة من الوجود والمنة مائة اولاً ثم كل الوجود فيها واراد  
 الاتصاف قبل ان ظرف الفعل وبالصحة في الخارج في الوجود في  
 كل ما ان فاعل الوجود خارجا لا بد ان يكون موجودا خارجا بالصحة  
 فاعل الوجود ما كانت متقدمة بالوجود في الوجود والافعال في الخارج  
 القابل متقدما بالوجود في القول في طرف القابل في الخارج انما هو في  
 مقدمها في الوجود خارجا كحسب الوجود الذي في مقدمها في الوجود  
 في نظر لانه لو كان في غير ذلك كان **اول** شرح كلام الشافعي في  
 ما ارد من اللفظ فتقول في كلامه ان في القسم الثاني لم يكن الوجود  
 لتعين الوجود في الوجود كونه معلولا في غير ذلك في الوجود في  
 من جهة التعيين في الشئ لم كيف بهذا التعديل في الوجود في الوجود  
 من جهة حوسب الوجود ايضا في جهة التعيين في الوجود ما كان في الوجود  
 ان يتصاعف الاحتياج والمعلول في الوجود في الوجود في الوجود  
 وعلى هذا التعديل في الوجود مع الاحتياج او في الوجود في الوجود

الوجود

الوجود الى الاقسام الاربعة فالزم في القسم الاول المعقولة في الوجود  
 حيث قال هو ان يكون في غير ذلك ما ذكره صاحب كتابه في شرح  
 وفي الشئ تصاعف الاحتياج والمعلول في الوجود في الوجود في الوجود  
 مجرد المعلول في الوجود مع كونه مستقلا في الوجود في الوجود  
 وقال في التعديل الاول انه يلزم الخط اذ ليس الاثبات التبريد وانما لا  
 حيث قال في شرح في الاقسام في قسم في القسم الاول في ذلك المقام  
 كانت ظاهرة للاحتياج الى الاستدلال ان اخذت بحسب التعديل في الوجود  
 ابيان المذكور في الشئ وفقدت ان الشئ لم كيف بهذا الاحتياج في  
 التعديل المذكور في القسم في اكثر الاقسام مع المعلول في غير ذلك في الوجود  
 في الاحتياج في القسم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 ثم لا جعل الف والمعلول في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 عليها وما ذكره في الشئ في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 مجبها اذ لا شك ان هذا التعديل في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 ثم فصلها في الشئ في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 مستلزم للمعلول في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 الا ان لم يفسر مجرد المعلول في غير ذلك في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 واما ان المقدم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 ظاهرة من حيث الاحتياج من حيث خصوصية الاحتياج في الوجود في الوجود في الوجود  
 الاعتبار ما خذت في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

نقص

الاحتياج



فتح البيان المذكور قال **الحكم** ومنها نظير قوله **اول ما ذكره** اولها  
 الما زجبت قال ان التعيين اما ان يكون هو المبدء او هو ما يربطه  
 وجود الواجب لا غير بوجوده من غير ان يكون له وجودا مستقلا  
**قال الحكم** هذا الدليل لوضح الدلالة **اولا** ان الواجب لا يكون له وجودا مستقلا  
 ثالث لان المعقول ثالثا لان المعقول ثالثا لان المعقول ثالثا لان المعقول  
 فلا يصح قوله لو لم يكن احدهما من المعلوم واللازم على الآخر ولم يكونا معا  
 لشيئها احتياج في الوجود كان كل منهما بحيث يصح انفرادهما بالاحتياج  
 لصور كونها معلوما ثالث ولم يدل على انهما حال الازم واللازم  
 احدهما بالآخر فموجب الدليل ان الوجود هو عدم احتياج شيء من الوجود  
 عدم كونها على الآخر لا دخل في عدم كونها معلوما ثام واحد هو ما ذكره  
 من الاحتياج مطلق الزوم كانت المقدسة مرتبة الدعوة في ثباتها  
 ان التسمية زاد منها احتمال كمالها خبر الزوم على ان يكون الوجود  
 كون جزء على مستقلا لان الجزء مع الزوم والكل مازوم في نفسه  
 الكل له وقيد التبع بالمساواة لان التبع لا جاز ان يكون له على منحد  
 التبعين منها الا بظن ما فاه وقوله لا بد من معناه ان التبع جزء الازم  
 المتع ان المازوم مع الازم او الجزء الازم شرط ان يكون مساويا للازم  
 فاه واه بالنسبة الى الازم فقط والتبعين شرط ان يكونا معا بالاساس  
 بالقياس الى جزء اول الازم والجزء الازم لا دخل له في الزوم او كونه شرطيا  
 لجزء الازم وهو لا يستلزم كونه مازوما لالزم او كونه كذلك لجزء الازم  
 اعم منه وما ذكره هنا كالتبع لا ذكره في حيث لا يلزم الازم والضرورة  
 ولهذا ان اعلم ان بياننا فلما فاه بين الكلامين بعد ظهور المراد **قال الحكم**

آخر

الزوم

الاول

والدليل على عدم الزوم للزوم بالكلية ان اراد بالزوم الزوم  
 في مطلق الزوم فلا يربطه بالزوم في مطلق الزوم واللازم  
 ذكرنا بقوله لو لم يكن احدهما من المعلوم واللازم على الآخر ولم يكونا معا  
 وكان كل منهما بحيث يصح انفرادهما بالاحتياج ولم يكونا معا على الآخر  
 بحيث يصح انفرادهما بالاحتياج كانت حصة اذ يجوز ان يكون اتصافا  
 احدهما من الآخر ان يكون جزء المازوم على مثله كما ذكرنا انما وجب من قوله  
 على وجود القسم الاول اليه ما ذكره التسم مع العود انما هي تقدير كمالها  
 في التبعين وعلى عدم الكفاية بحيث يكون الزوم احتياج التعيين لا غير وجود  
 هو في الغالب وجوب غير قوله لا يكون الوجود معلوما لا غير كون معلوما  
 او ضرورة جوابا عن ان المراد بالاجاب الوجود هو وجود الزوم بالكلية  
 الشيخ ذكر وجود الواجب موضع وجوب الوجود في مواضع واما ما ذكره  
 فوجوده اذا كان بنا الكلام في ان الوجود عين الواجب الكلي من حيث هو  
 المبدء عند قول الشيخ الوجود بسبب المبدءية الواجب في تقدير كون التعيين  
 وكون الوجود عين المبدء لا يتصور التماثل والعين عين التعيين الوجود هو الزوم  
 الوجود بسبب المبدء بنا الكلام هناك الا في غير غنية الوجود لا في غيره  
 هنا في الكلام اذا كان الكلام في وجود الواجب ما ذكرنا في جواب الشيخ  
 في قطع النظر عن العينية فلا يلزم ما سبكه التسم من ان التماثل التماثل  
 في انما هو عين الواجب الوجود والتبعين واجب الوجود موجود وان كان وجود  
 اعتبارا فاعلم ان ما ذكره من التبعين ان هذه الاقسام الاربعة تترتب على  
 اعني ما اذا كان تعينه لانه فيلزم ان لا يوجد له واجب فلا فرد ولا يحد  
 التبعين لازما لوجوب الوجود ومعلوم ان لم يلزم الاوحد الواجب عين



على المطر والاحمال ان اعتبار هذا القسم التقدير الاول ليس بمجوز بل  
 يجوز في التقدير الثاني اذا كانت الامور في بطن الفضل المذكور ولو سلمنا ان  
 الواجب تقادح احتمال آخر هو ان يكون النعمان عين ذاته **القول الثاني**  
 والعبد واما ما ذكره من جواب نفي الف اذا التقدير الاول مأمور  
 يكون النعمان معلولا لوجوب الوجود مغاير له لا انه عينه والنجيب انه  
 ما ذكره انما حيث قال ان باعدا في اقتضاء عينية لا يقتضيه **القول الثالث**  
 اجماع كل قسم الاول يكون الراجح ارجو على مستفاد النعمان **الحاكم**  
 ولا اختلاف في جرد الوجود **اول** كون الوجود لا يختلف الا في **المبدأ**  
 المضاف هو اليها في غير اذ لا يفتقد العقل في جرد الوجود  
 منها من الآخر **ثاني** في جرد الوجود انما هو عين الوجود انما هو عين الوجود  
 في ذاتي امه وكان الوجود فردا واحدا يحصل فيه **فرض** الالفة الالفة  
 له فلم لا يجوز ان يكون الافراد كل منها يحصل بذاته من غير ان يكون  
 مرتبة مضاف اليها ثم تقدر التسليم كان وليا اخر مستفاد في  
 الابرار من الدليل المذكور ثم لو ثبت ان لا تعدد في فرد مفهوم الوجود  
 المتعدد انما هو الموجودات ما مر اليه الاشارة في المحاشي ثبت الوجود  
 لا يتصور كون الوجود له معان متعددة لما نقرر ان الوجود ليس  
 لفظيا بل **الحاكم** كل النعمان في ذكره فان كان ذلك باسناد  
 يكون محل النعمان في الفضل في ذاته **ثاني** في الامور في بطن الفضل  
 في الحقيقة فيكون لها وجود في الخارج ويجوز ان يكون في الحقيقة  
 المادية فملك الامور النضافات اعتبارية لها مدخل في الوجود  
 المقصود بملك الامور باعتبار ان اكثر اعتبار اعتبارا في الوجود

هنا

ان يقبض اعتباريا واول في توجيه كلام الله لانك ان كان  
 نفس من نفس مفهوم في حيث انه مقصور غير ان غير من الشركة  
 على كثير من وزيد نفس مفهوم مانع عنها في نفس مفهوم زيد شئ او  
 في الطبيعة الانسانية متضافا اليها فيكون سيرة فاعين قبول المذكور  
 النعمان ولا بيان يكون موجودا في الخارج لانه غير زيد الموجود في  
 يكون هذا الشخص موجودا في الخارج وهو عبارة عن الانسانية في  
 المسر بالنعمان ولم يكن هذا الامر موجودا في الانسانية فيكون  
 التوجيه يندفع الا بالادعاء **الحاكم** والامر العبدية يصح ان يكون  
 موجودة **اول** اذا كان الكلي البعير موجودا في الخارج كما هو  
 الشيخ ونحوه الله لم يزد ذلك وهو في نفس تقدير كون الكلي البعير  
 موجودا في الخارج وان الجنس والفصل غير داخل في ذات الاشياء  
 في الخارج حقيقة وتسميتها بالذات في جرد اصطلاح باعتبار انها موجودة  
 نفسها لان الشخص الموجود في الخارج في مدونه هذه النعمان  
 ما هو منسوب من الوجود والطابع في الاعيان في افرده  
 المحققين واقاربه صاحب المحاشي كجزء ذلك كجب النظر في  
 التدين في نظره انه لا يجوز لان الامر هو مراتب لاشياء في الحقيقة  
 ثبت تميزها بقايس لا غير لا يكون ذاتا بالانفاق اليه لم يكن  
 ما ذكره من نفس الذات لانك ان لم تلاحظ لك مدخل في  
 وانما ان لا يكون كلام الله ان الامر هو فضل في حق الوجود  
 انه فضل لهما التحقق في نفس الامر **الحاكم** لكن جوده لا يتم في  
**اه** اول الامر الذي انما يحتاج الى التوجه باعتبار انضاف

في مدونه



وهو من حيث ما يصف به حقيقة الواجب فيتم افتقار الواجب الى الحقيقة التي  
 العلم امر اعتباري معدوم في الخارج لا شك ان الشخص امر اعتباري لا يوجد  
 خارج **قال** **الحاكم** ومنها نظر لانهم ان لا بد من وجود قابل لتأثير العلم  
 لكان لو كان ان يتبرر وجودا وهو **قول** ليس المراد ان يتبرر وجودا  
 الخارج ولا بد من غير محتمل فيكون ذلك المحل موجودا جوازا ان كان  
 الخارج موجودا في الخارج كما ذكره وكذا يتصور ان محل التبرر ما قام به ان  
 المؤثر والفاعل او لا شك ان ان يتبرر للمؤثر ما قام به وان اراد به قابل  
 ما يتحقق ان يتبرر لتعلق الامر بالوجود لانهم ان يكون وجودا واضحا لوجب ان  
 محل قابل لغير المؤثر فيتم ان لا يتحقق التبرر بل لا بد من ان يكون  
 من الاستحالة لتصل اليه التبعين لتلك الطبيعة الموصوفة وعند من الاستحالة  
 من تواجيد المادة ولو احتجوا بالذات او بالواسطة فيحصل المقام ما هو لازم  
 ان تخصيص كل شخص بعينه ليس مرستنا الا الفاعل الفاعل فانهم قد علموا  
 الفاعل الى الكل في السواء اوللا المية ولو اخرجها لاشتراكها في سائر  
 مستند الى اعراض فانه بذلك الشخص انما هو من شخص معروضها فيكون مستند  
 فانه يراة ذلك الشخص بالذات او بالواسطة والمادة الشخص في نفسه  
 المحل فيكون ان يصير سببا لتخصيص المحل فيكون الواضحات في المادة في شخص واحد  
 ذلك الشخص في الكلام في الشخص في الاعراض التي هي في المادة في شخص واحد  
 العاقبة في العلم ان مثل هذا العاقبة لا يتحقق بدون المادة ولا بد ان  
 جازة نفس المية بدون المادة بان يكون هذا الشخص كانت المادة في شخص واحد  
 محتقرا لا يواضع بها ما يستند لتعيينه في الاعراض التي هي في شخص واحد  
 واولا ان على تقدير عدم تحقق مادة مشتركة بينها لا يوجب كونها في شخص واحد

خارج لا يتحقق بتوحيدها ان يتبرر امر  
 اعتباري ليس موجودا م م

الذي يحصل له تبيين له في العلم الذي يخص  
 العلمات بذكرها لا يغيرها ولا يغير العلم  
 محض كل شخص بعينه

الحاكم

محض

باوضاعه فاعرف ان الشخص امر كان سببا على ان يتحقق في الاعراض التي هي في  
 لا يصير سببا لتخصيص غير وجوده لا شك ان في الانسان ما لم يكن منها مادة  
 قابل اما ان ينقص شيئا من العلوم القائمة بالذات القابلة للتأثير في  
 الكلام في كون في الخارج وذلك كغيره من ان العلم عند الفاعل في شخص واحد  
 بتعيينه في العلم موجودا في شخص واحد في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد  
 بين الموجودات الخارجية والذاتية في ذلك محل **قال** **الحاكم** فاما نظر ان العلم في شخص واحد  
 ان العلم في شخص واحد فاما ان عارضا فيكون في شخص واحد في العلم في شخص واحد  
 عارضا لواجب في شخص واحد سائر الكثرة والتبعين او في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد  
 معروفا بالذات ولهذا افتقر الى عارضا لواجب في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد  
 وليكن في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد  
 لتلك الصورة ذات المادة لان محل الاتصال في الكثرة هو العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد  
 هو العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد  
 فقط اعني بالنسبة الى العارضا في شخص واحد في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد  
 لها وكذا العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد  
 المادة العقلية في شخص واحد في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد  
 في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد  
 بجميع الاتصال في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد  
 الاتصال في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد  
 الكثرة في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد  
 يكون شخص واحد في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد  
 ان لا يكون توارث ذلك الماعراض في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد في العلم في شخص واحد

بضم



قوسهم ذلك الخط بين القدم الزوية والزاوية وعدم التميز بينهما في الزوايا  
 فكل من الشئ في أصل معتقده بينهما فقدم خبر واحد فإذا خرج المركب  
 الصور برهن الكلام على سبيل رضاء النعمان والمناشاة لتبكيه فاولو لعل  
 وقول الشئ ولا يكون وجوده في الخارج فقامت السيرة في هذا الاستدلال  
 قال الحكماء في الواجبات وهو **قال** في قدر المتأخر في الشئ المحال في  
 المذكور بزيادة في النعمان الواجبات على حلفه فظ البطلان وان غير ذلك  
 آخر فلا بد من بقاء البراد الوارد في التعريف المذكور ولعل هذا ولزم ان كانت  
 في التوجه الاول واللاح في الغيران **قال** الحكماء ولكن في هذه الصورة  
 ليس انتهى المركب **قال** في غير تخصيص في الشئ وكل واحد من المركب  
 ان يكون ذات الشئ مما لم يكن المقدم ان يكون المركب انقسام في فعل  
 يلزم في الشئ وقد يكون كسب كما اتصل في الاجزاء المتباينة لا يصرح في هذه الصورة  
 في الاجزاء المتباينة المتعددة في اولها واما قوله لا بد من ان يكون  
 في قسمين او انقسام في المقدار لا يصرح في حجم من المركب بل يجوز ان يكون  
 وقوله هو انهم غير قسم غير قسم ما عرفت فوجه كلام الشئ **انما** في  
 شئ فان التبيل لا يجب ان يكون كالحج **انما** في هذا ما يجوز ان يكون  
 التبيل المذكور في الامام ولو كان معناه ان التبيل الصورة اول او ليس تقدم  
 مختلف في التبع لا شك ان لها تعدد زمانيا في الفاضل في هو ذات  
 ما ذكره وقد يحصل ما ذكره واما في التبيل الشئ المحقق هو ان احد في تقدم  
 في تقدم في الصور **قال** في صاحب الحركات في فعل الفاضل في  
 في المشهور في المادة يجوز ان يكون الكسب من وجوده بالقوة والعلل في الصورة  
 يكون الكسب الفعل وعللها هو سببها في التوهم وقد عرفت ان البراد لفظ الواحد











النقط الخامس في التصحيح

۲۲۰

ليس من باب اصطلاح في الشرح ولكن في تبيينها بالبيان في هذا المقام  
عن خصوص لفظ الفعل بل عنه وعن مرادفاته في سائر اللغات قدوة  
في سبيل التيسير يمكن ان تأتي اليه هذا في الكلام في سبيل سجاو بالمرس لا  
وبالذات واليه اشار الشرح حيث قال انما نلقت الاذن لما ذكرته  
الحق ان هذا الامور اذن آه والله لم يصر من هنا كذا بافهم انما  
شرح كلامه حيث قال انما شرح ذلك لما ان التكلم ليس في هذا المقام  
كان هذا المحب لفظيا قدوات رايه صاحب المحاكمات حيث قال ان  
بالفعل وكان المحذور زبدون في معناه لا آخره قال فهم في الكلام  
ليس هو العدم بل في ظرف **اول** هذا ما في الشرح والاصوب ان  
الشرح ما بالظاهر فلفظ هو ان العدم ليس انما فعل الوجود انما هو  
فيما هو ليس في ظرف حتى يفاعل وجود الفعل قال ان كان هذا الوجود  
بانه بعد العدم ليس يفاعل لا يفاعل حيث نفي في الاول لافعال  
وهذا الثاني لفاعل مطلقا فعل انما اراد في الاول انما هو لفاعل كذا  
العدم لا الوجود وهذا موافق لما استشره في ان عدم الوجود هو عدم الوجود  
وكيف ان بفعل نظائره المحض من ان تاثير العدم في العدم ليس العدم  
الوجود في الوجود ما اشار اليه سابقا وقد فعله بما لك في هذا  
كلامه في الشرح في باب النور المشهور في الكون انما في كلام  
الشرح حسب ما اقتضيه لفظه وكل اعتبار في النور المشهور  
كذا في غير ان مفهوم هذا النور في **قال** انما في هذا النور منها في  
المراد بقوله غير انما في باب العدم كسب في خارج آه انما في  
وقول المرادات لا يمكن ان يكون انما في المراد بالبين في هذا المقام



میں نے کہا

حکومت

۱۲

قوله من غير عكس وبهذا التسليم بان مقتضى الاعم دلم على الاخص فحكم ان المراد هو قوله  
ما ذكرناه وعلوم ان اذا كان هناك الحق واحد وكان للاسم الواحد  
كان للاسم اولاً فلاذاته بقى الكلام في ان ما نحن فيه من الفعل يقول  
لما دل ان الوجوب فيقول لفظ اللفظ مع قطع النظر عما يفسر كالسبق في اللفظ  
بغيره والافاضا به وهذا سلم كونه في اللفظ بالغير لا يتعلق بالغير وعندنا في  
مبنى الصفات الواحد للاسم والاخص فحين يكونون انما بالافاضا للاسم  
هنا الحقين كما في غير هذا الموضوع **قال الشيخ** لانه لا يمكن ان يكون الاصل كذا  
غير الاصل **المراد** بغيره في انواع معلوم كما لا يشعرون لا يكون عارضا للشيء واحد  
كالانسان لانه اذا كان الماشي عارضا للانسان لانه كان في الموضع القريب  
عرضا او بالانسان في غير ان لا يجب عند في العلم الذي موضوعه الجوانب **المراد**  
الذي موضوعه الجانبان بحيث وتوضيحه وفروا ان الكلام فيما كان بينهما يكون  
الحق ان العرض الاول هو الجوانب المشتركة بين سائر ما يغيره الماشي كونه في  
وغيره عروا في مباحث الموضوع عليه وانما اشترك الامر في المصلحة في لازم واحد  
اللازم لازم للعدد المشترك بينهما ولازم كونه واحد واحد منها كحقيقة واحدة **المراد**  
فرض كونه لازما ولا يغيره حيث هو ما يكون لازما للعدد المشترك بين الكل فغيره **المراد**  
جوانب احوال الحكمين على التفرع دون شخص من ان في اللفظ كان في اللفظ  
محضه فوامن ذلك النوع مما يغيره والذات على الحقيقة للعدد الاخر فلما افاد  
الطريق حيث يرتفع قطع النظر من الاوادير في حفظ حيث انها واحد علم  
توارد العقل عليها لبيان دليل متابع التوارد على الشخص حيث انفسه فوضعه  
**المراد** فلا يكون وجوده في ذاته في شرف الازافات يكون وجوده في شرف الازافات  
في خارجيات وجوده **اول** في حيث انفسه في ان اللفظ في اللفظ هو كونه



لعل في حقه حجة حرة لا يمكن لو لم يكن وجوده في اوقات بقاءه فانه لا يمكن  
 من غير بل هو لانه لا يمكن وجوده في اوقات البقاء بعد ان لا يكون له وجود لان  
 عند لم يبق في هذا الوقت فلا بد في المراتب من كونها في اوقات البقاء  
 هو الوجوب بالغير هو ثابت في جميع اوقات الوجود فيلزم ثبوت الوجود في اوقات  
 الوجود **قال** لا يمكن ان يكون سبب التعلق هو الوجود لان الوجود لا يمكن ان يكون سبب التعلق  
 فيه بحسب ما اولاه من صدق التعلق المذكور وهو ان الوجود اذا كان سبب التعلق  
 لعل من لا يستلزم كون الوجود مستقرا في المراتب الواجب ان يكون كذلك فيكون  
 والممكن فيه ان يكون وجوده في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء  
 لانه ومغناه عند بعضه في ثبوت شرط التعلق من هذا الشرط وهو ان يكون في اوقات  
 الوجود ان التعلق موضع الوجود في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء  
 مصاديقه المطالب بالانقضاء في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء  
 نظر الى وجود الوجود في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء في اوقات البقاء  
 الحكم في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء  
**قال الحكم** في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء  
 فعل الشيخ عنهم ان التعلق في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء في اوقات البقاء  
 لم يكن وهذا هو معنى التعلق في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء في اوقات البقاء  
 اذ عليهم ان التعلق في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء  
 التعلق هو الوجود في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء  
 قال الشيخ في البقاء في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء  
 ان التعلق في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء  
 الشرع مستغنى عن غيره من اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء

المعقول

غير الوجود فيكون عند العمل على حدوثه فقط في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء  
 غير ما ذكره ههنا ثم ذكر في هذا الزمان في علم الشيخ في علمهم انهم جعلوا العمل على  
 هو الوجود في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء  
 وسواء في سبب البقاء حاشا في علمهم ثم لا يتناول عن هذا المقام فيقولون ان  
 في علمهم انهم جعلوا في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء  
 ان التعلق في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء  
 انهم جعلوا ان التعلق في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء  
 انما هو ان الوجود في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء  
 وفي المقام ان التعلق في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء  
 وفي هذا المقام الاول ليس هو ان التعلق في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء في اوقات البقاء  
 لهم ان التعلق في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء  
 ان التعلق في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء  
 بالتعلق في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء  
 الا فتقارر لا العمل في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء  
 فيكون في بحيث لو كان وجوده سابقا لوجوده في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء في اوقات البقاء  
 وان يصح ان يتابع في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء  
 لو كان التعلق في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء  
 حاشا في العمل في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء  
 في علمهم انهم جعلوا في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء  
 ان التعلق في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء  
 في علمهم انهم جعلوا في اوقات البقاء في اوقات الوجود في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء في اوقات البقاء



ان معصوم

ليس الشئ الا بالشيء هذا الوجه الذي ليس فيه فساد وفيدته واما البيان بانه  
المشتمل المصادرة فلا يجب الشئ منها ولا ينصرف عنها منها بل فلهذا لم يثبت  
بل انما يثبت فيما يجزى من اثبات قدم العالم والعقول فاما ان قلنا ان  
ان هذا العقول الغير هو الحرب بالغير في ما مر منه ان يجب ختمه حاجة ليس  
عرفت ان من انما يخط بين عدل الافعال وعلل العقول فقلت الفرق بينهما  
**ثم** انتم انتم لان بغير الاحوال في المعززة فانتم وبك **الاول** بغير الاحوال  
الاحوال الخت الى هر العالمية الفادية والحجية والموجودة والالوانية ما راد  
ثابت في الازل مع الذات ولم يقولوا بوجود بل انهم فروا بين الشئ والشيء  
فيما فراد القديم بالوجود لا يولد ما ذكره انتم في هذا **المحصل** انتم  
ان تجعلوا الواجب ثباته في نفسه ومن ان يجعلوا معلولات لذات واجبة في  
عدل الافعال والغير في جمهور العليين هو احد رتب ما نقله انتم في الامور واد  
لكل صفات الواجب ثم لما كانت فيكم لم يكن عندكم مقتضوه لا عقول  
الافعال فيها هو احد رتب والظفر فيهم ان هذه الصفات على فانية فيهم  
لا العود واما الزعم ان الغير ثابت ان عدل الافعال هو الامكان في خارجها  
في ان مذهبهم ما اذا لم يكن قد استند منهم اليه انهم في صفات الواجب  
انما رتبته بسبيل الابواب او استندوا اليه بسبيل الاختيار ووجه رتب  
انتم في ما نقله في هذا **قال** وفي البحث في الطبع نظر وجه النظر في الطبع  
عما مر من الماده وكون العالم اذ لا يستند الا على ارضه ليس في عدم الطبع  
منها انما اذ ليس في العالم من جهة الماده على ان العالم في صفات الكاوه  
اقول لم نقل انتم انكم طبعتم انتم في عدم الطبع في انتم في العلم الطبع ذكرنا  
ذكره ليس بسبيل الاستدلال وقد مر ان رباب الطبع في غير هذا

اسعار عام

مستطاب







والله اعلم

المجلد

قول في موضع هذا التجدد وانقسم بحرف الواو اجابات تجاريد كانه انما هو الغرض  
في ان الحكم هو غير موجوده في الخارج لان الزمان متصل واسطوره ان كان الزمان  
الزمن لا يتأخر عن عرض عين الحكم لا ينفك اذ قد مر ان اختلاف الاوضاع لا يوجب اختلاف  
فيما يخصه لا يتأخر ذلك لعدم كونها ذاتا ذاتا مع ما كان غيرا ذاتا لا يتأخر  
اخره وجوب الحكم في اجزاء الجسم والمطلوب اجتماع الاجزاء في الوجود **قال**  
**الحاكم** والمطلوب بالعرض منها هو متعلق بالعبودية والعبودية لا علمه **اول** هذا التجدد  
لكن الكتاب ولا يتأخر لتجربها بان هذا الزمان الذي كان الكلام في انفسه  
المتعجب **قال** الشيخ وقد علمت مثل هذا الاتصال المتأخر في حركات في العالم  
تأخر في شغقات **وقال** الشيخ وكون بعد ابتداء الحركة حدوث الحركات  
ولعبات مفرقة متجددة مطابقة لاجزاءها في الحركة المتأخرة **قال** الشيخ  
موجب الحركات في تقرير كون هذا الزمان كما وقع في الحكم في غير السبيل  
الحق في اجواب ما افاده بعض المحققين انهم كثيرا ما يؤول الامر ما يدور في ما ينظر  
اذا انتهت النوبة الى الشخص السابع خلفه هو حال تمام عول اول التجدد  
في الخارج وبينوه بانفسه الى السنين والشهور والايام والاشياء وعدد  
اقام الحكم ان انقسم في انقسام الاجزاء والعرض هو الموجودات **قال** الشيخ  
عبارة انهم لم عند تحقيق حال حروبان الزمان الذي غير موجود في الخارج بل في  
في الخارج وان الموجود في الخارج هو لان السبيل الذي يرد في الخيال في زمان  
غيره الحق فلو رايه ان الحكم في الزمان انقسم لتساؤل كبر ان في المراتب  
هنا موجوده اجزاء موجودة من غير وجوده في الموجودات **قال** الشيخ  
منه في الخيال في ذلك الوجود وان كان فيها لكن يحذفه في جزئ  
في ما هو الحق في الزمان فلا يجد ان يرد الوجود في جزئ هذا العالم **قال** الشيخ

و جواب ۵۱ م



الارباب من التقدم وان خربا ليع الذكر لا شك ان بعض محققو ذلك المذهب  
 مرتبة متعاقبة وذلك بكونه اجيال لا يكون عند تعقل الاله لا وجود  
 عند الرجوع الى الوجود في **قال** الحكماء اصل اجواب ان التعبد لله  
 لا وجود لها في الخارج **اول** لم يبرهن لتوضيح قول الله ان زمان هو الوجود  
 الذي في لحظة التعبد لانه في هذا محط اجواب صمدان في هذا البعد  
 لم يكونا من الموجودات الخارجية بل من غير التعبد لانه لا بد ان يكون  
 في الخارج كما لم يرد ذلك لان التعبد لانه يكون كما متصلا غير ذلك  
 فقد ثبت وجوده في الخارج وان الزمان المندغم في العلم لا يتغير وجوده  
 بل هو امر مستمر في الحال بخلاف ما مر الاشارة اليه ان بناء الكلام مبنية  
 وان الزمان بهذا المعنى موجود في الخارج ثم يظهر مقامه ان الموجود هو  
 السبيل الذي يرسم هذا المذهب في اجيال واما ما روي ان وجودها في  
 الوجود الذي في اجيال من الاربعة في وجوده لا يتغير واما ما روي  
 في ذلك في التمسك بالارادة الامام لا يوصل الى اجواب وفي ما روي في  
 التمسك بسقط ما ذكره بقوله اعلم ان الاجابة المذكورة في التمسك بالسؤال  
 انه واجواب المذكورة بقوله واجواب انها وان كانت محدودة في الخارج  
 متعقبات خارجة في وجوده فثبت في عقول كلام الشيخ في التمسك  
 ان المراد بوجوه الزمان المندغم في العلم وهو حقيقة التعبد لله في العلم  
 السبيل في تصديقها لا ابتداء لها انما هو الزمان في العلم في اجيال  
**قال** الحكماء فان كانت متعاقبة في الكيفية في حال ان يكون متعاقبة في الزمان  
 اجيب بان هذا الاختلاف في الزمان كمن يمشي الى ارضها بها اجابها  
 بعد هذا الخبر في نفس الاختلاف في علم اولئك من اولئك من اولئك

في ذلك

البرهان

فانما هو ان لم يخص هذا الشخص

الاختلاف

بهو فلا يحتاج الى سبب في كل شخص فان كان هذا الشخص في العلم في الزمان  
 هذا الشخص لم يصر هذا الشخص في مثل هذا السؤال اجيب بان اول هذا القول  
 ما يقال في المشهور ان لم يخص النقط الاخرى منقطه العلم كما في الوجود  
 متصلا في كل البعد لانه يكون ان انما هو احد القابل واحد وذلك لان  
 غير موجود في وجه الاختلاف لا بامكان العقل لانه كان اصلا في العلم  
 اختلاف هو انما في العلم ولما ان العلم في العلم لم يصر في العلم  
 في العلم في كل السبع اجابات في ذلك في العلم في العلم في العلم في العلم  
 المختصة او لغيره المختصة بهذا **قال** الفرق انما لا اعتقاد ان كل فرد في  
 الزمان **اول** في كل فرد في الزمان في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 وجودها في الزمان في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 الزمان وذلك لان في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 حق في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 بين الزمان وبين غيره في ان انصاف احد بها التعبد في العلم في العلم في العلم في العلم  
 بها لا يضر ذلك بل هو في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 وبين القول في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 اختصاص لم يلا **قال** الحكماء ليس في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
**اول** في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 اليوم من غير علم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 ان معنى ذلك في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 زعم المذهب المذكور في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 مشروعة في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

القول



全

ایسی

4



















بالنسبة لكل معلول في غير وقت مخصوصة الذكرة المتركبة لا يخرج عن الحق المخصوصة  
 ان جميع الوجودات لا بد من المعلول لا ينفرد ذلك فالاول ان الارادة الكلية لا يمكن ان يكون  
 الخلق لان نسبتها لا يخرج الحركات على السواء فيكون ان كان اردت ان يكون  
 فكونها مشتركة بين المعلولتين المتعارضتين ان اردت شيئا اخر فاما ان يكونا مشتركين  
 وجودا في الخارج مغاير لثبات الفعل **قال** في الحكم وذات واحد فيكون  
 بذات حصول شيئين لا بد من ذات **قال** في الحكم وذات واحد فيكون  
**اول** لا يخرج عن ان يكون لازم له ان يكون في الذات والاول لا يخرج عن ان  
 انه كل مرتبة من مرتبة الذات العلية والكل في ان يكون اذا لا يكون كذا فيكون  
 وفيه ان الكلام لا يستلزم الصدق بل هو صفة الصانع لا هو الصانع فيكون  
 لا يحتاج الى ان يكون من الوجوب وفيه فيكون في اصل الوجود ان يكون  
 لعلها لا يحتاج الى ان يكون في ذاته ان لا يكون في مرتبة الذات  
 فيكون الكثرة في جانب العلوي وان كان الكثرة في ذات العلوي فيكون في مرتبة  
 وفي جميع التفاضل في مرتبة العلوي وان كان العلوي في مرتبة العلوي  
 غير ذلك سواء كان جزوا او خارجا عن مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي  
 من مركب الوجودات لا بد من العلوي فيكون في مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي  
**ايضا** **قال** في الحكم وانما يحتاج الى ان يكون في مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي  
 انما يخرج من الاحتياج الى العلوي فيكون في مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي  
 وكان محال **قال** في الحكم فان قلت لازم ان يكون في مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي  
 ويجوز ان يكون في مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي  
 موجودة في مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي  
 من احتياجها الى العلوي فيكون في مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي

ذات

ادخلها من

اخرى ان وازم التماس والركب فيكون التماس ان كان كلامها في مرتبة العلوي  
 وانت خبير ان مرتبة العلوي لا ينفرد ذلك فالاول ان الارادة الكلية لا يمكن ان يكون  
 يعود الكلام في مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي  
 الفروض ولا ينفرد ذلك **قال** في الحكم وذات واحد فيكون  
 الماخذ انما هي ان التماس لم يعرف في مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي  
 احدها مفقود وكون كل منهما خارج في مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي  
 فيكون الكلام لا يخرج عن ان يكون في مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي  
 حيث استلزم ذلك التماس **اول** في الحكم وذات واحد فيكون  
 لو انما ان يكون المراد لازم هو صفة الصانع لا هو الصانع فيكون  
 الاول لو جوبين احدهما في الاول ولم يندك لفظ التماس بل في مرتبة العلوي  
 لازم في مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي  
 لا حاجة الى ان يكون في مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي  
**قال** في الحكم وفيه فيكون في مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي  
 من المبدء والوجود لا يخرج عن مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي  
 من المبدء هذا لا يخرج عن مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي  
 المبدء وان لم ينفرد ذلك في مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي  
 في الوجود بذات ذاته فيكون في مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي  
 وان لم ينفرد ذلك في مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي  
 من المبدء فيكون في مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي  
 في مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي  
 في مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي  
 في مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي فيكون في مرتبة العلوي



فصل الشیخ دوم

في الفاتحة

المصدر

الصدر والعجز هنا ما وضع لنفسه من الصدر وحسن قول الله ويلزم فلا يكون  
اليد واحتمل ان يجعل هذا الكثرة المعنى العام انما يمكن كثر حيث يصفه لان الاسم  
فكر ان هذا المصنف العبدية هو هذا المعنى الاسم لا التركيب حيث الذات  
ربا يؤيد الوجه الاول اما صاحب الحاشيات فلم يفرغ بالتحقق في جواب لم يبين  
مخاطب كما هو دواء في هذا الكتاب ثم يخبر ان الرضا لا يخرج عما لا يخرج  
الذين ذكر ما صاحب الحاشيات هذا ما يكون سلب عن شيء في وقت غير  
نظر لان سلب عن شيء لا يوقف على ثبوت شيء من الطرفين وعدمه من الطرفين  
السلب اذ ليس كلام الله فيه لوجوه السلب العدل او عدمه الحكم بصدق  
مربوطة عدم توقف العرش على كل وجه فاصل وفي نظر لان الترتيب  
قد مر ان حيث الصدر وهو مخصوص بالذكر موجودة ايضا اذ كان  
ومن المعلوم ان الكلام في علة الترتيب الى الوجود في الخارج وقع تحول  
اجنبات فيما نحن فيه موجودة في خارج كونها احوال موجودة في خارج  
المفروض اما الجنبات المركبات في صورة البعض فلم يتم ثبوتها في الخارج  
والانقاف والقبول امور اعتبارية لا يتوقف صدور ما من علمها كونها  
الحاصل موجودات خارجية واما كتب الفن فهو فرع واهبات في الصدر  
الاعتبارية لاهبات الحقيقة الموجودة واما الابرار اثنان فاما بوجه ما هو كلام  
ولكن ان نحل كلامه في انهم ائمة استناد العقل لا المعرفة العقلية  
المفروض فلم يثبت الدعوى تقدير بعضها فيكون حادوا حملت انما ذكر  
واستدل عليه بوزن عدم استناد الكائنات الى مبدأ واحد لا وجه كلامه  
اخرين انهم ان يكون احدهما كائنا في مصدرة موجودة مقدرة عليه المصنف المذكور  
ينقل الكلام اليها من حيث لا يشترط الا بغير الكائنات لا مبدءا واحدا ولا يمكن ان



التعريف

[illegible]























المعروف

الاحوال كان وجود الاجزاء مستند الى علل سباب خارجة عن الطبيعة والوجود  
 اختلاف احوالها ويكفي ان يوافق اختلاف كنه الاحوال مستند الى الغنم  
 الاجزاء بل يقال العنقرها ونخبها الوغش كنه الاحوال **قال الحكم** يمكن كون  
 ان اختلاف تركيبات النقول لا ينافي بواسطه اختلاف الاعراض بل لا يجوز ان  
 بسبب اختلاف القوة والضعف **اول** لو كان اختلافه بنسبة ضعف القوة او ضعف  
 قساره او كرات وعدم اختلافها الا في القوة والضعف كما لا خلاف في المشابهة  
 على ما مر في الشرح حيث قال الشيخ ابطال ذلك بان يفيض في البرهان في صحة  
 والاتطاب وان اوجب تصور اياها بوجوب منتهى شبهة النسبة انما لا يلحق  
**قال الشيخ** وذلك لان كل قصد يكون من اجل المقصود وهو نقص وجوده من الغنم اذ  
 فاصد من حيث انه فاصد يكون النقص وجوده من مضمونه او يحصل مقصوده  
 كونه من اجل اصيل المقصود في الغرض من غير ان يكون وجوده من الاثر في المقصود  
 ولا يجوز ان يتعذر وجود الاكمل في النقص ان يكون الاكمل يستعمل في النقص وانما  
 الكلام بهذا الوجه ان لو وجد في ظاهره وجوده عليه ان لا يحصل من غير قصد  
 انما راو البطلان بما فيه **قال الحكم** وهذا النقص ان شاء الامام عا **اول**  
 كل كلام القوم في ان النقص باجاء وهذا اورد على النقص حيث قال ان من شاء ان يكون  
 ما قلناه الشيخ في قولنا القوم جود وعمل لا بد من فاعله وعلوهم لا يصلح تحقيق الاثر في  
 الاصله حيث انهم كل من جعله العاقبة التعديرية في بصير كلام الشيخ معاذرة كونه  
 ولعل كلام الامام غير غير الاطردان ما ذكره من وجه فاعله في البطلان الذي كان  
 اثبات كنه العقول في ما فيه **قال الشيخ** ليس من ادنى شيء يجوز السكون في  
 مع تسليم ما هو واجب كل كلام الشيخ في انه اذا جرد كون خصوصية كونه لا ينافي  
 ان في مخرج ان يكون اصل كونه لا ينافي مع انكم لا يجوز في **قال الحكم** وانت تعرف

سید مصطفیٰ



—

سلسلة الحركات ثم سلسلة الادغام ثم سلسلة التثنيات ثم سلسلة الادغام  
وما ذكرها بدلت ان حصول الكمال وانفعال النفس عن العقل في حصولها كالحركة فيها  
واجواب ان حصول الكمال وذلك الكمال مقدم على الحركة غير متبوعا بها كالحركة  
في الحركات المجردة ان يكون ذلك ارادة مسببة له في حركته وحصول حركته  
ارادة اخر هذا لفظ الاستمرار والادغام وقع هذا السؤال بان العجز عن الجواب  
ومن الاخرى بقا لا استمرار والادغام لفظ غير سوانة قد تقرر ان علو الحوادث  
والاستمرار **قال الحاكم** والادغام الغرض لو لم يكن الحركة فاعلم ان هذا **والاجواب**  
الادغام بحسب الغرض الا اذا كان مجزئا غير متبوعا بحسب المقدر وهذا الكمال  
المذكور ولو صح ان المراد بعدم تاهل العقل بحسب الحق ان يكون مدورا في  
كالدارس غير متبوعا بالمقدارات المتتالية اذ كان عددا غير متناه فالحاصل  
مقدرا في غير متناه وهذا بخلاف حركة المدفوع لان انفعالها الى الاجزاء العجز التام  
سبيل تقصير المركب في العجز التامية اذ كان متبوعا اليها بحسب  
لا يلزم ان يكون غير متناه على ما ذكره الامام في شرحه وقد فصله بعض **قال الحاكم**  
في نظره لا يوفقنا حركته **والاجواب** ان اضافة القوة بالزيادة في  
انها بعد الاقبات التثنية واذا اعتبرت حثت بزيادة تصغيرها  
انها غير متناه في الكمالات وما عداه انما تصغير بها بالعرض بوجهها هو كمالها  
اما المتصل كالزاد والمتصل وهو العود واذا عرفت هذا فقول ان اراد بزم  
القوة اللو او غير انية لازم كونها اقرتها الشدة غير لازم وهو كقولنا وان  
كونها اقرتها في القوة فافهم اللازم غير لازم الا في حال كون زائد حركته القوة  
ازيد غير زمانية وهذا لا شك فيه **قال الحاكم** نحن نعلم انما اذا وصل الى  
الانقطاع لم يقطع حركته **الاول** في نظره لا يتوقف بانه ان الحركة اذا وصلت

حکومت مہدی علیہ



مستقيم انقطع عنها لا جهة اخرى بحيث يكون زاوية الاتصال كما في الحركة  
 من ثمة ثالثة في المثلث لا يكونان متحدتين متساويتين فيكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
 الحركتين متساويتين في الزمان في الحركة في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
 فينقل الحركتين من الحركة في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
 لا شك في كون اختلاف الحركتين في الزمان في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
 ويثبت لان هذا هو ما نحتاجه في الحركة في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
 انها حركتان حركتان في الزمان في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
 الموضوع وذلك فيكون في اتصال الزمان في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
 الى الان متصل واحد في الزمان في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
 من اجزاء غير قابلين للقسمة فيكونان حركتين مختلفتين في الزمان في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
 كان حركتان حركتان في الزمان في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
 زان يكون مع ان لم يثبت في الزمان في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
**اول** في نظر لان في الزمان في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
 عدم حقيقة نصف في الزمان في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
 عند انقطاع الحركة كان آتيا بان في الزمان في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
**آه اول** بهما بحيث لان كون الحركتين في الزمان في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
 البقية فان كان في النقص الاول في الزمان في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
 اثباتا جيبا لان في الزمان في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
 ذلك في غير ذلك في الزمان في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
 اثباتا لان في الزمان في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
 فيكون في الزمان في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان

في الزمان في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
 كان حركتان حركتان في الزمان في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
 في الزمان في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
**اول** في نظر لان في الزمان في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
 عدم حقيقة نصف في الزمان في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
 عند انقطاع الحركة كان آتيا بان في الزمان في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
**آه اول** بهما بحيث لان كون الحركتين في الزمان في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
 البقية فان كان في النقص الاول في الزمان في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
 اثباتا جيبا لان في الزمان في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
 ذلك في غير ذلك في الزمان في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
 اثباتا لان في الزمان في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان  
 فيكون في الزمان في نقطتين لا يكونان حركتين مختلفتين في الزمان

لا بد















انه لا يتحقق في هذا الايراد الا كون الحركة واقعة على سطح مستوي كان اظهر فلو كان سطح  
غير الارض او كان في الارض لم يكن زاوية الانقطاع في الحركة حركة واحدة مستوية بل  
على ما عرفت **قال الحكم** انه في هذه الحالة فيكون في جانبها **فصل**  
المعاودة في الاصل وجوب ان يكون حركتها في حركتها الا عظم حركتها في حركتها  
الزمن وقد يكون بطول المسافة في حركتها المستقيمة وقد يكون في زواياها في حركتها  
الحركة الوضعية في حركتها في الحاف في الزمان في حركتها في حركتها في حركتها  
ضرورة ان انقطاع الزمان والمكان في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
الدور انما يسلم انقطاع الاصل في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
ولم لا يجوز ان يكون التفاوت والاختلاف في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
والبطء دورات متعدي في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
الا ان انقطاع الزمان في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
كثير من الناس **قال** ان في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
الفرق في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
التفاوت في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
اذا اطلق الجانب المتساوي من حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
اجانب المتساوي من حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
الفرق المتساوي من حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
انما يكون في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
بان تطبيق الطرف المتساوي من حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
الازداد في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها

باعتبار

استدلال

في نفس الامر فانها توجدان متطابقتين ههنا بدون تقربنا بخلاف اننا قد عرفت ههنا  
كانت في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
والبرهان كما دل على امتناع وجود الامتداد والغير المتساوي في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
وجوده في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
هذا المقام قد عرفت في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
يكون في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
مستقيم في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
ذلك والآن لم يتصور في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
فان كان يكون سادس **قال الحكم** وقد بين في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
الزمن في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
الحركية المتعدية في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
الجواب في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
بجزء والعلة في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
المركبات في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
لعل اتصالها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
وكذا الكلام في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
بالعرض **اول** وكذا التعريف في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها  
في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها







هو البعد بالصورة المذكورة اذ لا شك ان البعد ليس معاً بل هو  
هو في نفسه الاول لا يمكن من جهة ما هو الموضوع فيجب ان يكون  
لذلك في هذا الحد في جواب هذا الايراد ان في حركة الشخص  
انما يعلم ان يكون مركزه المكان الذي في غير الشئ واما مركزه كذا  
فغير **قال المحكم** فان عدم اخلا لا كان مع وجود **الحكم** في نفسه لا ان  
يكون وجودها واجباً مع وجودها مع ذاته فلو لم يكن ذلك لكان  
المتناهي من اذ او يجب احد هذه مرتبة وجب الاخرى مرتبة ولكن في  
المتناهي الاول لا يجب مرتبة وجب الواجب بل كسبب بالشيء في نفسه  
كان يزدونها فلو لم يكن واجبا في مرتبتها وان اراد المتناهي في نفسه  
ثم كيف وفي زمان وجب في وجب وجودها في المكان الواحد في زمان  
هو المفروض واما اصل ان في اللازم ما يتبع انفكاك غير اللازم في الزمان  
لم يكن ان يتبع في اللازم غير اللازم ولا يفرض ذلك عدم الانفكاك عنه  
المرتبة واللام يحقق اللازم بين المتناهي وعلته **قال المحكم** واذ لم يكن  
لم يجب عدم اخلا **قال المحكم** في نفسه لا ان كان هو الزمان كما هو الظاهر  
فلا يجب عدمه في زمان واحد ولم يجب وجوده في زمان واحد فلو لم يكن  
المحوريات وكونه مع الذات واما اصل ان عدم وجب في زمان واحد  
لان الزمان لا يجب المرتبة لا يستلزم عدم اخلا بل انما يستلزم كذا  
كان المراد من المرتبة فالتعريف **قال المحكم** لاننا نقول لا يستلزم معية اللازم  
**اول** اذ ان كان معية اللازم لا يستلزم معية اللازم في ما عدا مرتبة في وجود  
اخلا مع وجودها في مرتبة في وجودها مع وجوب المحوريات مع وجوب  
في ما عدا في التفرع الاول في اجواب عن النقض كذا كيف يتم ما ذكره في الاول

المراد من كل واحد

ان في آية واما اصل ان هذا المتعريف كذا في السؤال المذكور بهدم بيان  
في التفرع الاول او غير ما وجدته **قال المحكم** وفيه لان عدم اخلا ووجوب  
اخلا **اول** اجواب عن ان عدم اخلا ووجوب اخلا لا ينافي  
اجسم الذي كان محبوا لوجودها وكان داخل في سبب من غير كسبب  
اخلا بل مقارنة لعدم اخلا في سبب الاتفاق وعدم اخلا لا يكون لان  
الحادث في نفسه غير لازم لو كان في هذا التقدير لا يفرض عدم اخلا ولو كان  
انه محصور في عدم اخلا لا يكون سبب في الجسم المفروض في جميع الامور  
حين هذا التقدير لا عدم اخلا في كون كل الامور الموجودة اموراً متحدة  
لا ضرر في عدم اخلا في امورها ووجوبها ان في جميع الامور لا يوجد  
اخلا واما عند وجودها ووجوبها لا يكون محقق في زمان واحد ووجوب اخلا  
لزم وجوب المحوريات كوجوبها لا مفعول **قال المحكم** ان في ان  
يتحقق في نفسه كوجوبها **اول** بل في نفسه لا ينافي في نفسه كوجوبها  
للمحوريات المكان المحوريات في وجوبها ووجوب المحوريات في عدم اخلا  
فان وجوب عدم في هذه المرتبة لم يفرض في نفسها ووجوب المحوريات  
المفروض بل انما هو وجوب المحوريات في ذات المحوريات وجوب المحوريات  
عدم اخلا لان عدم اخلا انما يفرض في وجوبها في المحوريات  
وذلك لا يفرض في المرتبة المذكورة فيها فمما ينافي وجوب المحوريات في ذاتها  
الاولى بان استقينا ان في ايضا لان وجوب المحوريات وجوده مفقود  
هذه المرتبة في هذه المرتبة لم يفرض عدم اخلا ولا يكون عدمه واجبا  
هذا التقدير ينافي في نفسه ولا يكون نقص في صورته كون المحوريات في  
الحادث اذ كان في تلك المرتبة لا يوجب امكان اخلا في ما عداها



المحل اذا كان العلة جارية في محلها الى ان لا يكون المحل معدوما  
اول هذا ان لا يشترط ان يكون ما ورد في محلها الى ان لا يكون المحل معدوما  
اقول قد عرفت ما عرفت في المحل الى ان لا يكون المحل معدوما  
حيث قال المراد بالوجوب الوجوب الجبري ان يكون بالذات او بالضرورة  
عرف الامكان المعادن لعدم بان قول المراد بالضرورة مطلقا الصانع ولا يشترط  
عدم المحل بل هو صاحب المحل الجبري والى ان لا يكون المحل معدوما  
اقول قد عرفت ما عرفت في المحل الى ان لا يكون المحل معدوما  
غير العلة فيكون في ذاته حيث كان المراد بالوجوب بالذات والامكان بالذات  
في تقدير كونه محلا في ذاته فيكون في ذاته وجوبه في محلها الى ان لا يكون المحل معدوما  
بلا شبهة فيقول ان جف في تلك المراتب الامكان مطلقا المحل لازم لعدم المحل  
يحق وجوب مطلق المحل في تلك المراتب فاما بالذات فهو مطلقا المحل الى ان لا يكون المحل معدوما  
المكانات وليس واجبا بالذات في مرتبته واما بالضرورة فاما ان يكون ذلك في مرتبته  
فيلزم معارضة وجوبه مع مصادقه واما ان يكون امر اخر فذلك الامر لا يلزم  
ان بعض المصنفين في ذلك العرف فيجرح الكلام الى ما ذكرنا او في مرتبته فيكون  
اجتماع المحل في ذاته في مرتبته واما بالضرورة فاما ان يكون ذلك في مرتبته  
فذلك الامر لا يلزم معارضة وجوبه مع مصادقه واما ان يكون امر اخر فذلك الامر لا يلزم  
المطلق لا يشترط في مرتبته فيكون المحل الجبري في مرتبته فيكون المحل الجبري في مرتبته  
لما واما حيث الذات فكان مطلقا لا يشترط في مرتبته فيكون المحل الجبري في مرتبته  
وبتم المصنف ان المحل ليس محلا في مرتبته فيكون المحل الجبري في مرتبته فيكون المحل الجبري في مرتبته  
العرف في ذلك العرف في مرتبته فيكون المحل الجبري في مرتبته فيكون المحل الجبري في مرتبته  
محللا بالذات اول يمكن ان يكون هذا عطفا في مرتبته فيكون المحل الجبري في مرتبته

١٤

١١

في لا يجب ان يكون محلا في مرتبته الى ان لا يكون المحل معدوما  
يمكن ان يكون محلا في مرتبته الى ان لا يكون المحل معدوما  
ولا يشترط ان يكون محلا في مرتبته الى ان لا يكون المحل معدوما  
بالطبع والقدم بالضرورة في مرتبته الى ان لا يكون المحل معدوما  
فان قلت لو تعد العلة الى مرتبته الى ان لا يكون المحل معدوما  
الغرض ان تعد العلة الى مرتبته الى ان لا يكون المحل معدوما  
الشخص ان كان محلا في مرتبته الى ان لا يكون المحل معدوما  
تعد العلة الى مرتبته الى ان لا يكون المحل معدوما  
وج كان العلة الى مرتبته الى ان لا يكون المحل معدوما  
مع ان تعد العلة الى مرتبته الى ان لا يكون المحل معدوما  
يحق ذلك في مرتبته الى ان لا يكون المحل معدوما  
العكس في مرتبته الى ان لا يكون المحل معدوما  
ليس محلا في مرتبته الى ان لا يكون المحل معدوما  
والقدم بالطبع الى ان لا يكون المحل معدوما  
خصوصية المادة وذلك لا يشترط في مرتبته الى ان لا يكون المحل معدوما  
**الحكم** وقد عرفت ما عرفت في المحل الى ان لا يكون المحل معدوما  
السائل ان لا يشترط في مرتبته الى ان لا يكون المحل معدوما  
الاعتبارات اول جواب ثانيا ان لا يشترط في مرتبته الى ان لا يكون المحل معدوما  
ذكر الامام في هذا القول ان لا يشترط في مرتبته الى ان لا يكون المحل معدوما  
عند كل ما كان في مرتبته الى ان لا يكون المحل معدوما  
قال في اقسام العلة في مرتبته الى ان لا يكون المحل معدوما



۴

صاحب الحركات ولا شك ان مثل هذه الدخا في هذا الموضوع <sup>الاول</sup>   
 مقدم على حصول الكل لما نرى النفس اتها وجهها فتوقف ايضا على وقا <sup>الاول</sup>   
 فيكون عننا ركة وضع بين تلك التوقف والاول لا تقرر ان نرى النفس لا يكون الا بالاول <sup>وكيف</sup>   
 قال الله ان النفس ان حلت بما يحبس سبب ان فعلها حيث نفس يكون <sup>الاول</sup>   
 المحبس <sup>الاول</sup>   
 انما بفعل ذلك الوضع **قال المحبس** ثبت ان عبد الحليم <sup>الاول</sup>   
 لم يثبت فيما راه ان النفس لا يكون محلا ولا لا تصرفه اول الاجسام <sup>فعله</sup>   
 بتوقفه اجسم فلو لم الدور وانما بعد ان تقرر ان هذا وتعلق بها فتكون <sup>بصدر</sup>   
 عنها الجسم فلم يثبت فلا يصح قولنا ان ثبت ان كحسب ما يكون <sup>مراده</sup>   
 ان ثبت ان ناطق النفس لا يكون بشارة وضع بين جسمها وبين ما يورثه <sup>كثيرة</sup>   
 جسم ومصدر الكل سبق بعد وبعده فلو لم صدور الصورة قبل صدور <sup>الاول</sup>   
 قبل الجسم لم يكن لها وضع بينها وبين غيرها <sup>الاول</sup>   
 النفس مع الصورة واليه ونقول ان هذا لا يدل على ان <sup>الاول</sup>   
 اليه ولا الصورة ولا النفس لم تفعل كلف بل في النفس مع الجسم <sup>الاول</sup>   
**بن قال الله** وهذا الكلام من الله تعالى ان في الخارج امرين مبدء وجود <sup>الاول</sup>   
 الله فمن حيث الوجود ما به لذلك الوجود ان فعله المبدء النفس <sup>الاول</sup>   
 بحسب اعتبار العقل الامر بالحكم الاول <sup>الاول</sup>   
 ان في قوله لا يثبت هو الوجود فيكون الانسان انما امتزج <sup>الاول</sup>   
 الامر والاما ان في عند اعتبار العقل كان الامر بالحكم <sup>الاول</sup>   
 جميع باعتبار ما في بعضها بالصفات من الوجود <sup>الاول</sup>   
 الامر وهذا مذنب بعض من افاضل المتأخرين <sup>الاول</sup>



















لذا ما كان مقتضى ما فيها **قال** الحق والمطلوب ليس الا ان يفعلها **آه** اول  
بجواب **اما** اوله ان الفرض غايات كون الفعل ليس لانه الجبانية فيها  
تفعلات النفس من البرود من البدن والآلة وليس المقصود بها تفعلات  
النفس بل المقصود ان جميع الكمالات الذاتية لها فيه معها ولهذا قال  
صدر المظهر بان يبين في هذا النمط وجوبها وان النفس لان يبين  
تجودها في الارادان مع ما تقرر فيها من المقولات **قال** الشيخ بل يكون بان  
بما هو مقتضى الوجود في الجبانية فان كلمة في الموصفين يورث  
فان قلت قد اثبتت ان بعض تفعلاتها ليس بالآلة ثبت ان الكل ليس  
اذ يعلم بالوجدان عدم الفرق بين فعل وتفعل في ذلك ثبت بغيره  
بما ذكرنا ان هذا التفسير في الجواب **اما** ما يعلقان كلامه من ان  
لم يذبح بهذا الالزام لم يجعل الجسم لانه تفعل النفس بل جعله شرطاً في  
وجع يمكن في غير ذلك تفكير كون النفس مجردة بكونها تفعلها شرطاً  
بفعلها بالبدن لا ان يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
بين المدة وبين نفسها او اذ كانتا من المدة نفس المدة  
على ان يكون تفعلها نفسها مثلاً شرطاً بتفعلها بالبدن لا بغير ذلك  
دليل في **قال** الحق او لا يجعله اقول يمكن ان يبرر ابطال القسم  
وهو ان يكون التفعل فيكون وقد لا يكون وان لم يمتثل لشرطه  
بشرط التفعل المركب في الجبانية على المقدم الا ان ذكر كون التفعل في  
بالضرورة المستمرة **آه** الحق او لا يجعل التفعل لبيان كيفية تميز  
على المقدم تفصيل ان اتي بغيره في التفعل المذكورة كيف ينبغي على  
تقدير يقع وانت اذا علمت قلت ان هذا الكلام من الشيخ في تفرقة

لا يكون الا **قال** الحق في هذا لم يلق على من ان لا يكون الا  
في الحسن وتتم على الاسماء **اما** اوله ان الشيخ اثبت ان النفس  
احدها متجدة والآخر مستمرة والآخر منهما في هذا الوجه ومع عدم تفرقه  
مفروضا لا يشك بالبدن **اما** الثاني فان في هذا الوجه ان قول الشيخ في ان  
الصورة المثلثة في المادة في مادة بالعدد مستمرة كما في جرم الا ان  
**الحكم** المهم الاشارة **اقول** في نظر هذا ما لا يجوز ان يكون محال  
بجسم المركب في المادة والصورة في نفس تفعل الصورة في الجسم  
احد الصورتين في العقيدة الجبرج المركب والآخر المادة فلا يتصور محال  
فان احد الصورتين موجود في المادة والآخر موجود في الجسم فيحصل الاسرار  
المثلثة في الجسم فيفقدان الاشارة من الاثنين فاحصر الاشارة في المادة  
**قال** الحكم **اما** قوله ان السماء المقولة في جواب **سؤال** **اقول** في  
بصانته الكلام ان ذكر العلوان بعد الجواب عن الاشارة في الجواب  
جواب **سؤال** مقدر لا يخلو اسلوب الكلام **اقول** في جواب آخر فترى ان  
العقيدة اعتبار ان فرضية صورة حالة النفس بهذا الاعتبار يكون علوانا  
وغيرها فرضية في لاشئ من هذا الاعتبار فيكون معلوماً وجوباً معلوماً  
ماخوذة بالاعتبار الاول مغايرة بالمفهومها ماخوذة بالاعتبار الثاني  
فرضية في لاشئ من هذا الاعتبار مع وصف البنية مغايرة بالمفهوم  
انسان فالصورة العقلية في لاشئ من هذا الاعتبار فيكون معلوماً وجوباً معلوماً  
بالاعتبار الاول موجودة العقل في لاشئ من هذا الاعتبار فيكون معلوماً وجوباً معلوماً  
الخير من تسليم ان التفرقة في لاشئ من هذا الاعتبار فيكون معلوماً وجوباً معلوماً  
من فهم من في لاشئ من هذا الاعتبار فيكون معلوماً وجوباً معلوماً



لا شك ان الكلام فيها هو محال خبره فاذ لو كان المحال حاصل احداهما حصل  
 فيحصل الابدان في هذا الكلام المسمى وهو ان المراد من حصوله هو المعارف  
 ان الصورة العقلية ليست لها حصول وقام بالنسبة الى النفس بل هي حاصله  
 ورفق بين القام بها شرفا وحصول فيه وان لم يحصل نصف النفس بل انشأ  
**قال المحاكم** واجيب بان الدوام هو العلم بالاملا حظها ان حاصله في  
 العلم والملاحظ في اللغات والنفس في ذلك الشرفان الاول المذكور انما  
 صورته في اخره معلونه وموجوده في النفس مع ان النفس لم يلقها اليها هذا  
 ان الشرفان لم يحصل في النوع المذكور لم يحصل العلم بانفسه عند هذا كان علم  
 لكن اذا حصل في القوة المذكور كحق العلم وان لم يحصل اللغات في النفس بل ان  
 الحاصل وانما في العلم الحضور في نفس في حصول العلوم عند العلم ووجوده عند  
 اللغات في النفس بل ان الشرفان اوردوه صاحب المحاكمات **قال المحاكم**  
 وليس هذا ابتداء الاجتماع عليه كما صرح به الامام قل ظاهره انما يرد على  
 ان هذا ابتداء اجتماعه وجوابه ان مراد الشرفان ان هذا هو ابتداء اجتماعه المذكور  
 مقام اعاده احوال الكلام على ما ذكره فان قوله علم من هذا ان الجواهر العقلية  
 يعقل بذاته فيجب عليه المذكور وليس ابتداءه من اجتماعه ابتداءه انما هو ابتداءها في  
 من قوله ولا ناصل من كونها مركبا له وليس مراده ان هذا ابتداء الاجتماع  
 له من صرح في اول الفصل بان نفس في اجتماعه **قال المحاكم** انما ان قوة النفس  
 المتبادر لا يرد من مختلف **قول** لا يخفى ان اختلاف المحل والموضوع لا يلزم  
 بين الامرين بل يلزم من اعتبار بين الامرين فلا يصح التفرقة المذكورة الشرح بقوله  
 بما لا يرد من لازم فلا يرد الا لازم على محملها لا يتغير على ما يجب على  
 وحملها من جهة التعقيب وانما في الملاحظة ان ما صرح به في ذكره ان اول







3

الحمد لله

کونہ علی الوجه الاول وجہ



[illegible]



الفرق

انهم با بعد موجب يعلم بالحق لان هذه الحركات فخصت بخصوصها بها شمس عليه  
نعم عرف ذلك فان قلت الواجب كما يعلم بطبيع الحركات يعلم بطبيع ملك الارض  
واخصصات فلم يغيب عن علمه شئ ولم يلزمنا تفصيل تلك الصفات الى اقسامها  
وكذا اطيعنا الحركات المفروضة وقرعنا قدم ان نعم الكمال الى الكمال الشجيرة  
فمن لانها ، الاخر من قطع لم يدع تحت مدهك ولا تلك الصفات تلك الحركات  
ما كلف تفعل الجرد والعرف الواجب نعم بالعلم الا انهم لم يندفعوا  
اشتم انما يصير تلك الطبيعة لا يدركها العقول ولا يراها الابصار  
من الاشياء احب اليها او باجبر محلي النفس والتمتع ثم قد قيل انهم  
لا حاجتنا الى هذه الواضحات المتقدمة للمادة والشخص لا شئ من امرنا  
يسمى الشخص والعرف من زيد والافان مثله بان الاول ادرك الاول  
الاحاسر واشتم ادرك الاول ادرك الثاني والافان من الاول  
الادراك لا بد فعل اليرس شخصه لان جزعها بشخصه من الاشياء  
الفعل اما النوع ولا بد فعل الواضحات المعينة بوجوب الجزاء دون الكمال  
عامة لك فخر هذا الخلف راي الشيخ حيث مر بان العلم التعلق لا يتعلل  
بالماديات الجزئية بالحدف الواضحات وكذا اذا اى يكون الواجب حالا  
بالاخبار الجزئية مع حضورها معا الوجه الجزئي معنى في التصدير الذي ذكره الله  
فمن زعم انه تعالى لم يعلم لانه علم حضورى او لا يلزم راسم المادى في الجرد ولا يلزم  
التبعية صفته تعالى لان العلم بهذا المحقق كان عين المعلوم وليس صفه العلم  
نعم يحصل للعلم فخره وصف اضافى اى يرى وهو كونه غير الملك للابصار  
وكشفنا عليه بده ولا يحصل فخره وصف حقيقى للعلم فخره الحقيقى يحصل  
مطلق العلم فخره الواجب نعم بالجزئيات المادية المتقدمة على الوجه الجزئية والافان



مقدور انهم قد اتفقوا ان يكون صور من جنس المادة من غير ان يكون  
كان نفس المتعبد العبدية الى الابد والحوادث تلك القول من تلك الصور  
لقد وقع في الوجه انهم لم يذكروا ان الحوادث المادة والمادة من غير ان يكون  
محل الارباع الصور المادة من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
لكن القول ان المادة من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
لا يشوبه **اول** ويحتاد ان لا يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
من حيث ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
فقد اختلفوا ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
الشيء وان كان من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
المحقق ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
صور في الحوادث العبدية ان كان من غير ان يكون من غير ان يكون  
لاكن في وجهه ما ذكره صاحب الحوادث ان يكون من غير ان يكون  
ثم اقول في هذا العام ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
انهم قد اتفقوا على ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
فيهم من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
لا يكون من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
اظهروا ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
في التوفيق **قال** ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
**قال** ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
ليست كانت من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون

لزمه

سائر

المع

ولما

ولما قال في بحث النعمان ان الافعال من غير ان يكون من غير ان يكون  
انهم قد اتفقوا على ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
احكام الافعال من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
فقد اختلفوا على ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
في بحث **الحكم** واجوب ان لا يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
في النفاذ ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
فقد اختلفوا على ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
اختار في ذلك من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
الفعل والركب في وجهه من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
وكان اما بالنسبة الى مفعولات فلم اختلف **قال** ان يكون من غير ان يكون  
كان ان كان من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
مقدور خطا به غير مروي في العام ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
واشاره فلان من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
قد اختلفوا على ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
كونه من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
في ما ذكره الامام **قال** ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
ما عرض لان الحكم في الوجه من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
واشاره الى ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون  
المراد بان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون



عليه ذلك فثبت العقل بغيره فثبت **قال الحلي** كونه لا خفاء في ان  
 الشبهة **قال** لا يثبت ان الله سلك طريقا اخر لتوجيه الشئ من فوقه بل  
 التبرير كونه فاعلا لا اختيارا ولا كونه الافعال متصفا بحسب النوع والاعتبار  
 كما يدل عليه ما في الشئ من كونه ان سوا لا سويها وكان قد صدقوا بالان  
 لا يجوز ان يخلو الله وحده ولا خالفا لكون شرافي الحق لا يجوز ان يكون الله تعالى  
 كان خيرا بالذات يمكن ان يكون في غير الذات محله الغايب وكان المراد ان  
 بهذا سوال ان كان خطا بيا وهو كيف يصور العقل صدور الشئ من الذات  
 مع ان المكسبة بين الموقر والنا يقض كونه خيرا بغيره ولا يجوز ان يكون  
 لا يتوقف على مفعلة واحدة مما ذكره الامام فثبت ان العقل من المقدس  
**قال** واما قول الله واما الله **قال** لا يخلو الله في الشئ من المقدس  
 المقصود بذلك ان هذا الجبل اشار الى ان جبال الكمال ما يوجب الهلاك فيكون  
 رذيله فيكون لان هذا الفاعل الشان من جهة الرقاب فثبت ان العقل لا يخلو  
**قال الحلي** اجابوا بان الله تعالى علم **قال** الاطروحة جواب قالوا ان العلم  
 معلوم وانفس العلم بوجوبها بالعبودية بوجوبه فثبت ان  
 لا يستبعد ان زيد العبد لانه قد علم الله تعالى معصية ومن العلوم ان وجوب  
 المقارن اللازم لفعل لا يجوز في ذلك انظر الى الجب في العقل كونه العلم به والام  
 لا يثبت العقل والام لا تستغني البتة ولا يثبت ان خلق بغيره والعلوم انفس  
 الافعال فيكون من كونه العلم والنتيجة العقل سواء قال ان افعال العباد لا يكون  
 او تخلفه لغيره بان لا يقر ان العقل في العلم مع سواه كان قد وجد في العلم  
 جميع ما يتوقف عليه العقل بوجوبه في العلم بوجوبه فثبت ان العقل بوجوبه  
 اخر فثبت ان العقل بوجوبه في العلم بوجوبه فثبت ان العقل بوجوبه

بمعنى واذا ثبت هذا فنقول الافعال الصادرة عن العبد هي ان كان فاعلا  
 فلا يكون العقل والاعتبار في شأن العباد وان كان فاعلا العبد كان لا يخلو  
 قول لا راد له العقل في ذلك العقل الذي هو في الاخير لبيان ان لم يكن العقل في العقل  
 فان كان صدور ما عن الله تعالى فثبت في جواب السؤال المذكور انما هو في ذلك الحق في العلم  
 ذلك العقل وقوة العقل العبد وان كان صدور ما عن العبد فان كان اختيارا فلا يكون  
 من ارادة اخر في العقل الكمال انما هو في العقل والاعتبار في العقل بوجوبه فثبت ان  
 الاعيان خلاف البديهة مع بعض الانواع من العلم اذ احسن انفسنا في العلم  
 في العقل بوجوبه في العلم وان كان لا يخلو في جواب السؤال المذكور انما هو في العقل  
 احد نفس العبد بوجوبه في العلم بوجوبه في العقل بوجوبه في العقل بوجوبه  
 شخص من غير انفسنا في العقل بوجوبه في العقل بوجوبه في العقل بوجوبه  
 في المقصود بالاشارة الى ان هذا العلم ان اراد العقل في العلم بوجوبه في العلم  
 يقولوا فاعلا في العقل بوجوبه في العقل بوجوبه في العقل بوجوبه في العقل بوجوبه  
 هو لا يخلو في العلم بوجوبه في العقل بوجوبه في العقل بوجوبه في العقل بوجوبه  
 اختيارا في العلم بوجوبه في العقل بوجوبه في العقل بوجوبه في العقل بوجوبه  
 هو الحق من عند الله تعالى لا يكون احكاما ان في العلم بوجوبه في العقل بوجوبه  
 يحق الاستنباط في العلم بوجوبه في العقل بوجوبه في العقل بوجوبه في العقل بوجوبه  
 ان ما ذكرناه في العبد بوجوبه في العلم بوجوبه في العقل بوجوبه في العقل بوجوبه  
 بالكتاب فاذا قال العبد صدور المعصية بوجوبه في العلم بوجوبه في العقل بوجوبه  
 صدور العباد بالكتاب بوجوبه في العلم بوجوبه في العقل بوجوبه في العقل بوجوبه  
 احكاما بوجوبه في العلم بوجوبه في العقل بوجوبه في العقل بوجوبه في العقل بوجوبه  
 بوجوبه في العلم بوجوبه في العقل بوجوبه في العقل بوجوبه في العقل بوجوبه







Handwritten text in Ottoman Turkish script, likely a list or record, with some lines underlined in red ink.



Süleymanîye Kütüphanesi  
Hacı İsmail Paşa  
Eski  
1130